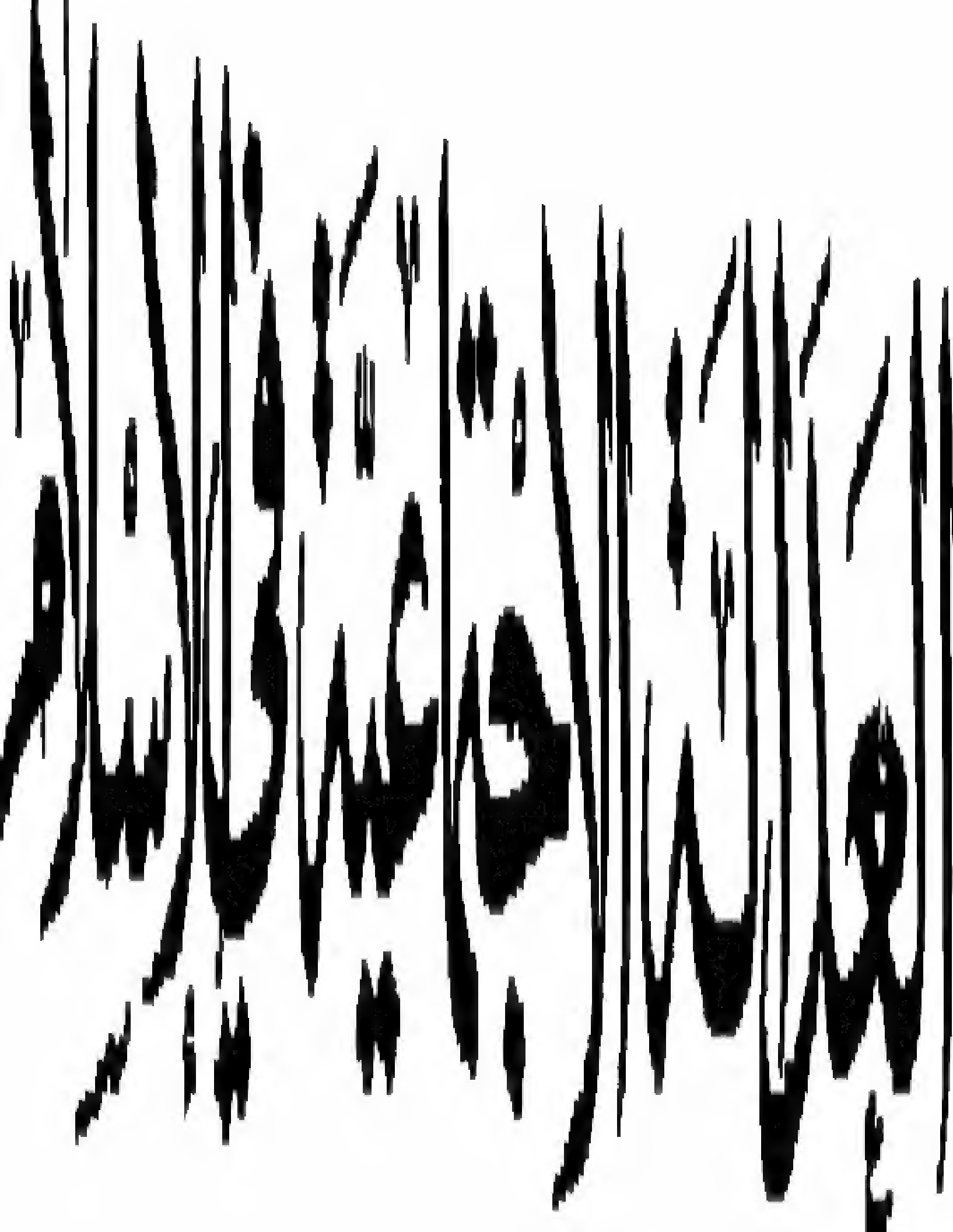


العَلَّة
الْأَجْمَعِيَّة
الْإِسْلَامِيَّة

بِسْمِ اللَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ

دار الشروق



الطبعة الشرعية السابعة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القامية ١٦ شارع جواد عرفه هاتف ٧٥٤٣١٤ بركيا ، شرق القاهرة
مكتبة : ج. ب. ٨٠٦٤ ، هاتف ٣١٥٨٥٩ بركيا ، د. شرق

سيرة طيبة

الحمد لله الذي اختارنا حبيب فيلدنا لاسلامه

دار النشر وقطيف

أَهْلَاءُ

إلى الفتيّة الذين كنت أُلحِمهم بعين الخيال قادمين ؛ فوجدتهم في واقع الحياة قائلين . . يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، مؤمنين في قرارة نفوسهم : أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

إلى هؤلاء الفتيّة الذين كانوا في خيالي أمنية وحلمًا ، فإذا هم حقيقة وواقع ، حقيقة أعظم من الخيال ، وواقع أكبر من الآمال .

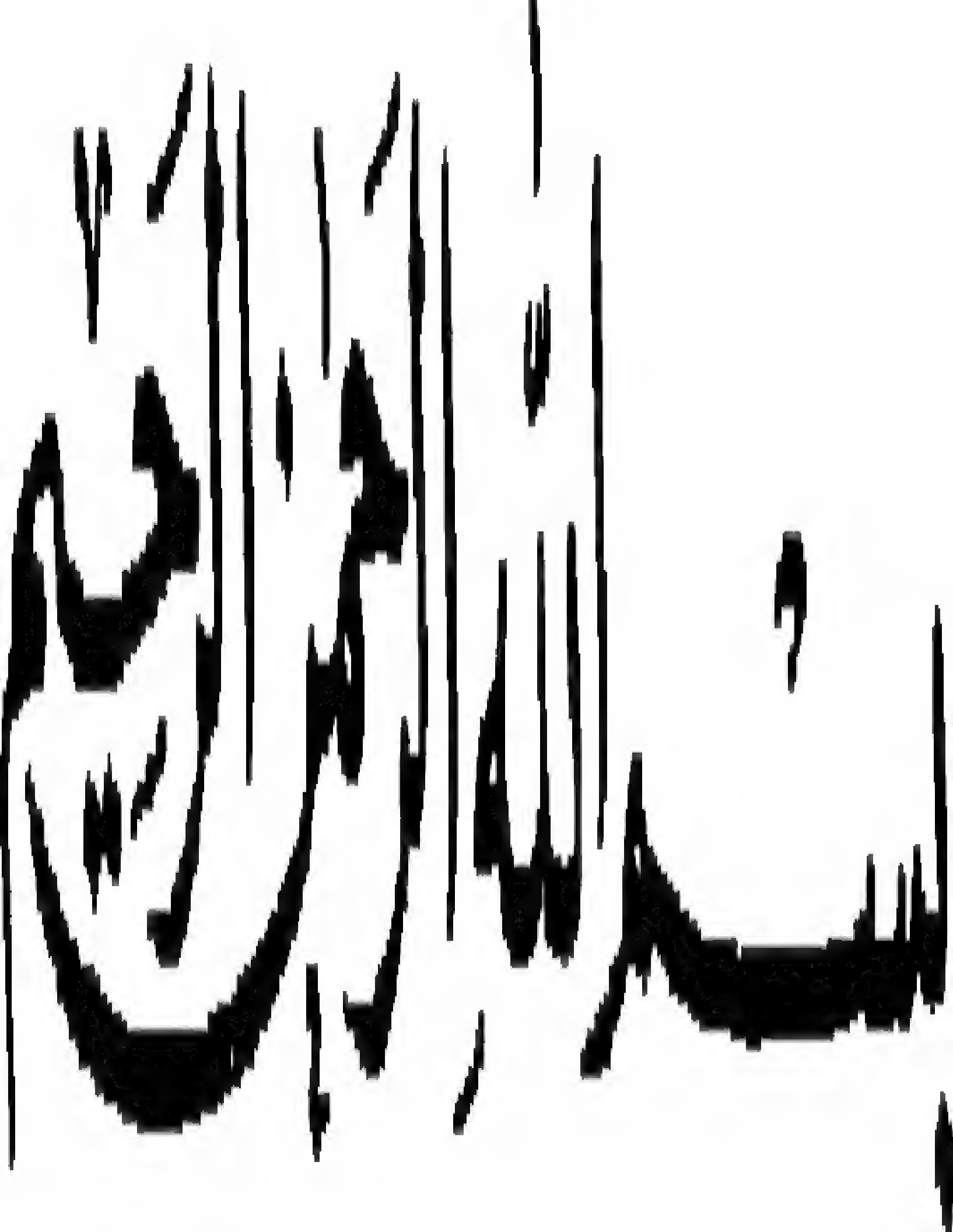
إلى هؤلاء الفتيّة الذين انبثقوا من ضمير الغيب كما تنبثق الحياة من ضمير العدم ، وكما ينبثق النور من خلال الظلمات .

إلى هؤلاء الفتيّة الذين يجاهدون باسم الله . في سبيل الله . على بركة الله . أهدى هذا الكتاب .

سَيِّدُ قُطَيْبٍ

رجب سنة ١٣٧٣

مارس سنة ١٩٥٤



الذين يجتمع بين المسيحية والإسلام

في عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذكور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر في خاماتها ومقدراتها كذلك.. أفلا يقوم رصيد الروح ، وزاد الفكر ، ووراثات القلب والضمير ، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس ؟!

بلى ! ولكن الناس في هذا العالم الذي يطلق عليه اسم « العالم الإسلامي » ، لا تراجع رصيدها الروحي وتراثها الفكري ، قبل أن تفكر في استيراد المبادئ والخطط ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إن الناس تنظر قنرى ، واقعاً اجتماعياً لا يسر ؛ وتبصر قنرى أوضاعاً اجتماعية لا تحقق العدالة ، عندئذ تنبج بأبصارها إلى أوروبا وأمريكا وروسيا والصين وبوغوسلافيا ... وما إليها ! تستجلب منها الحلول لمشكلاتها ، كما تستورد منها السلع لمعاشها . غير أنها عند استيراد السلع تراجع أرصدها القديمة ، ونحصى موجوداتها في السوق ، وتنظر في قدرتها على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين فلا تصنع شيئاً من هذا كله ؛ ولا تصرح أن تلقى بكل تراثها الروحي ، وكل مقوماتها الفكرية ، وكل الحلول التي يمكن أن يتيحها لها النظر فيما لديها من أسس ومبادئ ونظريات ، تستجلب للمبادئ الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية ؛ فتكل إليها حل مشكلاتها الاجتماعية ؛ مهما اختلفت أوضاعها ، وظروفها ، وتاريخها ، ومقومات حياتها المادية والفكرية والروحية ، عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خلف السهوب !

وهؤلاء الناس يعلنون أن دينهم هو الإسلام . ويؤمنون أحياناً أنهم حماة الإسلام ودعاته !

ولكنهم يهضون هذا الدين من حياتهم العملية ، ليبقى في عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ؛
ولا يصرف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها .. فالدين - كما يقال - صلة ما بين العبد وربّه ؛
أما صلات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم ، وسياسة المال ...
فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين .. هذا ما يقوله الذين لا ينكرون الدين . فأما
الآخرون فيقولون : لا تذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا نخدر يستغله الرأسماليون
والحكام المستبدون ، لتتويم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة !
من أين جاء هؤلاء الناس بهذه النظريات الغريبة على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ
الإسلام ؟ .. لقد استوردوها هي الأخرى - كما يستوردون كل شيء - من خلف
السهوب ، ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت في العالم الإسلامي ؛ ولم يعرفها الإسلام ؛
وقصة تخدير الدين للمشاعر لم تكن يوماً وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته . ولكنهم
يتلقونها تلقفاً كالبيضاء ، ويحاكونها محاكاة كالقردة ، ولا يحاولون أن يقتسوا عن أصلها
ونشأتها ، ولا أن يعرفوا مصدرها وموردها .. فلننظر من أين جاءت ، وكيف جاءت هذه
القولبة الغريبة ؟ !

لقد نشأت المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية ؛ وفي وقت تجمعت فيه الديانة
اليهودية ؛ واستعالت طقوساً جامدة لا حياة فيها ، ومظاهر خاوية لا روح فيها . وكان
للإمبراطورية الرومانية قوانينها المشهورة التي لا تزال ينبوعاً للقوانين الأوروبية الحديثة ؛
وكان للمجتمع الروماني نظمه الوضعية ؛ ومقوماته الاجتماعية ، فلم تكن المسيحية الكنسية
كما صاغها « بولس » وقدمها لأوروبا ، وفي الظروف التي كانت قائمة يومذاك ، بقادرة على
أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الروماني المعقد ، قوانين ونظماً ، وحدوداً للسير

على هداها في الدولة والمجتمع . بينما بنو إسرائيل الذين أرسل إليهم عيسى عليه السلام والأرض المقدسة كلها مجرد مستعمرة رومانية ! فأنصرف بحكم هذه الظروف إلى التهذيب الروحي ، والتطهير الوجداني ؛ وعنيت بهذا الجانب بقدر ما كانت معنة نقد الطقوس الجامدة ، والمظاهر الخاوية في شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلي . ولقد بلغت المسيحية في بعض فتراتها مستوى طليافي التطهر الروحي ، والتجرد المادي ، والسماحة الوجدانية ، وأدت واجبها في هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحية ، بقدر ما تستطيع تصاليم روحية مجردة من الشريعة أن ترتفع بالروح ، وأن تسو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير ، وأن تكسب الترائز ، وتعلو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق مقدسة في عالم المثال والخيال ، تاركة المجتمع للدولة تنظمه بقوانينها الأرضية في عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هي معنية بعالم النفس والضمير ؛ وكانت كذلك منطقية مع الصورة التي رسمتها الكنيسة للمسيحية ، ومع نشأتها في بيته حاصه ، ومع حاجة الأمة الإسرائيلية بصفة خاصة في تلك الفتنة .

ولما عبرت المسيحية في صورتها هذه البحر إلى أوروبا وجدت الرومان ورثة الحضارة الإغريقية المادية الوثنية ، كما وجدت أقراما في أنحاء أوربا حديثي العهد بالبربرية ، يتناحرون مجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ضئيلة شعبية ، لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولا أن يلقي سلاحه لحظة ، ولا أن يركن في واقع الحياة إلى نظريات المسيحية وتعلقها بملكوت السماء ، وانزاعها عن الحياة الأرضية الواقعية .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب ، وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله في الكنيسة ؛ وأن يستروحوا سماته في الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الحياة بمثل ذلك في المجتمع بتقاليدهم البربرية ؛ وأن

يدعوا اليه يقضى بحكمه في إبان همجيتهم ، ويدعوا القانون المدني يقضى بحكمه بعد أن
تحضروا . فأما الدين فقد بقي في عزلة الوجدانية هناك في القلوب والضمائر ، وفي الهيكل
القدس وكرسي الاعتراف ! ولم تمثل المسيحية هنالك قط في نظام يهيمن على الحياة كلها ،
ويربط ملكوت الأرض بملكوت السماء .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا في حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة
الواقعة التي تنطق بها طبائع الأشياء ، وهي أن أوروبا لم تكن مسيحية قط في يوم
من الأيام . وقد بقي الدين في عزلة عن تكيف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله إلى
يومنا هذا .

ولسكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات .. لم يكونوا يستطيعوا
أن يضمنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة في عزلة عن
الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فلا بد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل
سلطة الملوك والأمراء ؛ ولا بد أن تستقل سلطانها الروحي في ميدان الحياة العامة . وجاءت
عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم
وسلطانهم . ووقع النزاع - كما لا بد أن يقع - بين الكنيسة والسلطة ، بين البابوات
والأباطرة ؛ وكان الدهاء في الغالب في صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق - كما لا بد أن يقع -
بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصالحهما في تسخير الجماهير ، واستغلال الدهاء ، مادامت
مصالح مادية واقتصادية في حقيقتها ، ومادام النزاع في أصله على السلطة الرمزية .
وكان هذا - وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه
هكذا كان عند الأوربيين !

وبقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تملك رقاب الناس في الدنيا ، وفي الآخرة كذلك

بقيت تبيع « صكوك القفران » وتصدر « قرارات الحرمان » ، وظلت تتحكم في مشاعر
الناس وأفكارهم على السواء ؛ ومن خلفها يحاكم التفطيش ، تقتل وتحرق كل من يرفع
رأسه ، أو ينهم بالزنج والإلحاد . . . حتى جاء عصر الإحياء ، ورأت الكنيسة ما يهدد
سلطانها من تفتح الأذهان والمشاعر بعد القرون للظلمة ؛ ولم يكن هينا عليها أن تفقد
سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم الآخذ في اليماء ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكبح
الأفواه الجرئية ، وتعطيل الأفكار المتحررة من الجهل والخرافة ، التي تناقض النظريات
النبالية العتيقة ؛ فكان العداء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ . ولما
كانت الكنيسة لا تريد أن تكتفى بملكوت السماء ، ولا أن تقنع بالتحكم في الآخرة ،
فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدراسة
الطليقة مما فرضته الكنيسة من مقررات ، لم تقم إلا على علم ناقص من علم البشر ، ولا
علاق لها بالدين في أصوله . . . فقد نشأت أجيال من العلماء والمفكرين تكره الكنيسة
وتحمرها معا ؛ وسكن في نفوسها العداوة والاشمئزاز للدين ولرجال الدين .
ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، في حياة
الأوربيين ! ^(١)

ثم سارت الحياة في طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ، ونشأ عنه في عالم الصناعة
ما يعرف بالإنتاج الكبير ؛ ونضجت رؤوس الأموال ؛ وأصبح في ميدان العمل معسكران
منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ، وانفجرت الهوة بين مصلحة
كل من المعسكرين ؛ وانتقلت السلطة الحقيقية من يد الدولة إلى أيدي أصحاب رؤوس

(١) يراجع بتوسع فصل : « انقسام النكد » في كتاب « لتعطل لهذا الدين » .

الأموال . ولما لم يكن يد للكنيسة أن تنضم للسلطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال 1

ولا أحب أن أظلم رجال الكنيسة الأوربية جميعاً ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذي يدرك مركز القوة فينضم إليه ؛ ويتخذ من الدين مخدراً للطبقات الكادحة ؛ يصدّها عن الثورة لحقها ؛ ويخذلها عن طلب النصفة في الدنيا ، ويمنّيها العوض في الآخرة . ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصاً في دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لمعقيدته المسيحية كما رسمتها الكنيسة ، فالمسيحية هذه في جوهرها تزهد ، واحتقار للحياة الطاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء ، وانفصال كامل بين ملكوت الأرض وملكوت السماء . وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التي تريد أن تصارع ، أن الدين لا ينفذ رغبتها في الصراع ؛ وأن الكنيسة تتخذ منه مخدراً للكادحين ؛ فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه مخدر الملايين . وسوء كان دعاة المذهب المادي مخلصين في موقفهم من الكنيسة أم غير مخلصين ، فالحق أن الكنيسة كانت تقف في غير صف الكادحين 1

ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين (١) 1

ولكن نحن ! نحن الذين نسمى أنفسنا مسلمين ونسمى بأسماء المسلمين — ما بالنا وهذا كله ؟ وطروفنا التاريخي ، وطبيعة الإسلام وظروفه ليست في شيء من هذا جميعه ! قد نشأ الإسلام في أرض لاسلطان لإمبراطورية ولا لملك عليها ؛ ونشأ في مجتمع بدوي قبليّ ليست به أوضاع أو قوانين من نوع ما كان في الإمبراطورية الرومانية . وكان هذا

(١) لا ينبغي أن ننسى — مع ذلك — أن الشيوعية مؤسسة يهودية كلثاسونية ، وأن أول ركائز الخطة اليهودية في تدمير العالم — غير اليهودي — هو سلب الدين منه وإبعاده عن هذا القوم الأساسي للحياة 1

أنسب وضع لهذا الدين في نشأته الأولى ، ليتولى إنشاء المجتمع الذي يريد به علائق حقيقية ، ويضع له قوانينه ونظمه ؛ ويتولى في الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما يتولى سلوكه ومعاملاته ؛ ويجمع بين الدنيا والدين في توجيهاته وتشريعاته . . وقد قام على أساس توحيد عالم الأرض وعالم السماء في نظام واحد ، يعيش في ضمير الفرد ، كما يعيش في واقع الجماعة ؛ ولا يتصل فيه النشاط العملي عن الوازع الديني ؛ ولا يتعدد جوهره للموحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .

ولم يكن الإسلام - ووظيفته الأولى هي إنشاء صورة جديدة وكاملة للحياة الإنسانية - بمستطيع أن يعزل في الوجدان البشري ، بعيداً عن الحياة العملية الواقعة ؛ ولم يكن مصطراً من ناحية نشأته التاريخية كذلك أن يضيق دائرة عمله لحطة واحدة خشية إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد نفسه حتى والجاهلية العربية تعارضه . فهي تعارضه بغير أوضاع اجتماعية ذات جذور راسخة وبغير نظام اجتماعي وحيد الأركان كالمجتمع الذي صادفته المسيحية في أول عهدها . وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ، روحياً ومادياً ، دينياً ودنيوياً . وقد نشأ في أنسب بيئة ليزاول طبيعته كاملة ، ويبلور حقيقته في صورة واقعية منذ اللحظة الأولى . والله أعلم حيث يجعل رسالته ، وقد كان من قدر الله لهذا الدين الذي سبقت إلى آخر الزمان أن يطبق تطبيقاً كاملاً بلا عوائق منذ مولده لتتق منه صورة كاملة للأجيال لا غش فيها ولا شبهة .

ولن يستقيم هذا الدين في عزلة عن المجتمع ؛ ولن يكون أهله مسلمين ، وهم لا يحكمونه في نظامهم الاجتماعي والقانوني والمالي ؛ ولن يكون مجتمعهم إسلامياً ، وأحكام الإسلام وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات ؛ فالإسلام هو العبودية لله وحده ، وإفراده بخصائص الألوهية ، وهي أولها « الحاكمية » ، كما سنفصل فيما بعد :

« قُلَّا وَرَبُّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ^(١) » .. « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ^(٢) » .. « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ^(٣) » .

ومما يحمل هذا الطريق مقعناً ، أن هذا الدين كل لا يتجزأ : عباداته ومعاملاته ، شرائعه وتوجيهاته . والشعائر التعبدية ليست منفصلة في طبيعته وأهدافه عن النظم والمعاملات ، فالصلاة وهي من أخص الشعائر التعبدية تعنى توجه الفرد وتوجه الجماعة إلى إله واحد عزيز قادر ، لاتعزو الجباه لإلآله ، وإلى قبلة واحدة لازينغ عنها ولا فسوق ، كما تعنى للسواة أمام ديان واحد ، السكل له عبيد ، والسكل أمامه سواء ، و « شهادة أن لا إله إلا الله » - وهي الركن الاعتقادي الأول في هذا الدين - تعنى منهجاً كاملاً للحياة يقوم على التحرر المطلق وجدانيا وعمليا من كل عبودية لغير الله . هذا التحرر الذي هو الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، السكل فيه متساوون .

وعلى أية حال فلن يرتاب باحث في هذا الدين ، في أن فكرة المجتمع واضحة بارزة في شعائره ونظمه على السواء ، وأنها الفكرة الأولى القوية الشائعة في كيانه كله . فإذا شاهدنا في بعض العصور محاولة لتضييق الجانب « التعبدى » في هذا الدين وعزله عن الجانب الاجتماعى ، أو هزل الجانب الاجتماعى عنه ، فتلك آفة العصر لا آفة الدين ^(٤) .

وليس هذا الذى نقوله عن الإسلام بدعاً يتدعه ، ولا تأويلاً جديداً لحقيقته ، إنما

(١) سورة النساء [٦٥] . (٢) سورة الحشر [٧] . (٣) سورة المائدة [٤٤] .

(٤) التعبد فى الإسلام يشمل الشعائر والصرائع والحركة والنشاط الإنسانى كله . ولكن غلب على التأليف النظرية اصطلاح « المبادئ » على أحكام الشعائر واصطلاح « المعاملات » على فقه الصرائع . والإسلام وحدة لا تتجزأ . راجع فصل « الشمول » فى كتاب « خصائص التصور الإسلامى ومقوماته » .

هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول - محمد صلى الله عليه وسلم - وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقريبون من منبئه الأصيل .

جاء في القرآن الكريم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ . ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ^(١) » . وكما يعلم كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن في اليوم ، وما بقي فللسعى والعمل ، فوقت الصلاة نسبة ضخمة في حياة الإنسان ، وللجمع والحياة ما تبقى طوال الليل والنهار . وجاء في موضع آخر : « وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ^(٢) » لأن الغالب في النهار هو المعاش لا الشغائر التعبدية .

على أن الإسلام لا يمد العبادة فيه هي مجرد إقامة الشغائر ، إنما هي الحياة كلها خاضعة لشريعة الله ، موجهة بكل نشاط فيها إلى الله . ومن ثم يمد كل خدمة اجتماعية وكل عمل من أعمال الخير فيه عبادة . قال صلى الله عليه وسلم : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار ^(٣) » .

والحادثان التاليتان قاطعتان في الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه رسول الله : عن أس رضى الله عنه قال : كنا مع النبي في سفر ، ففنا الصائم ، ومنا المفطر . قال فنزلنا منزلاً في يوم حار ، أكثرنا غلاً صاحب الكساء ، فنا من يتقى الشمس بيده . قال : فسقط الصوام ، وقام المطرون فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب . فقال الرسول صلوات الله عليه وسلامه : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله ^(٤) » .

وعنه أيضاً أنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سورة الجمعة [٩-١٠] . (٢) سورة البأ [١٠-١١] . (٣) العريخان والرمذى والنسائي (٤) أخرجه الستة .

يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ! قالوا : أين نحن من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبداً . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم فقال : « أنتم الدين قلم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له . ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(١) » .

ولم يكن ذلك من محمد - صلى الله عليه وسلم - وهو أعرف بدينه ، استهانة بأمر الصوم والصلاة ؟ ولكن إدراكاً لحقيقة روح هذا الدين ، الذي يعمل للحياة وهو يعمل للعقيدة ، فيمزج العقيدة بالحياة ، ولا يقف بها في معزل وجداني في عالم الضمير . وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين رأى رجلاً يظهر النسك والتماوت ، تخفقه بالدرة وقال له : « لآمت علينا ديننا أماتك الله » . أو حين شهد عنده شاهد ، فقال : اتنى بمن يرفك ، فأتاه برجل ، فأثنى عليه خيراً ، فقال له عمر : أت سجاره الأدنى الذي يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنت رفيقه في السفر الذي يستل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : فعاملته بالديار والدرهم الذي يستين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أطنك رأيت قائماً في المسجد يهيم بالقرآن ، يخفض رأسه بآيه ويرفعه أخرى ؟ قال : نعم ! فقال : اذهب فليست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأثنى بمن يرفك !

فهذه من عمر رضي الله عنه كتلك من نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - فهم صحيح لحقيقة هذا الدين ، وتصوره للعبادة والسلوك ، وفي العقيدة المستمرة في الضمير ، والعمل الواضح للعيان : « وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ^(٢) » .

« وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ضَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصُلَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا »^(١) . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفَاتِلُونَكُمْ ؛ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ »^(٢) . « لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ؛ وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْأَلْيَكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ؛ وَآبَ الْكَالَ - عَلَى حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ؛ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ؛ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّائِرِينَ فِي التُّسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ النُّبَاسِ .. »^(٣) . « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ .. »^(٤) .

فهذا هو قوام الإسلام في العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال في المسيحية التي صاغها الجامع المقدسة !

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق ، فكل مسلم في أطراف الأرض ، وفي فجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قسيس . والإمام المسلم لا يستمد ولايته من « الحق الإلهي » ولا من الوساطة بين الله والناس ، إنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية ، كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة ، التي يستوى الكل في فهمها وتطبيقها متى فقهوها ، ويحكم إليها الكل على السواء .

فليس في الإسلام « رجل دين » بالمعنى المرسوم في الديانات التي لا تصح مزاوله المشائر التبعية فيها إلا بحضور رجل الدين . إنما في الإسلام علماء بالدين ، وليس للعالم بهذا الدين من حق خاص في رقاب المسلمين ، وليس للحاكم في رقابهم إلا تنفيذ الشريعة التي

(١) سورة الحج [٤٠] . (٢) سورة البقرة [١٩٠] . (٣) سورة البقرة [١٧٧] .

(٤) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

لا يتدعها هو ، بل يفرضها الله على الجميع . أما في الآخرة ، فإسكل مصيرهم إلى الله :
« وكلهم آتية يوم القيامة فرداً »^(١) .

فلا صراع إذن بين علماء الدين والسلطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم ؛ وليست هنالك مصالح اقتصادية ولا معنوية يتنازعانها ؛ وليست هنالك سلطة روحية وأخرى زمنية في الإسلام . فلا مجال للصراع عليها ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات .

والإسلام لا يعادي العلم ولا يكره العلماء ؛ بل يجعل العلم المؤدى إلى معرفة الله - وكل علم صحيح يؤدي إلى هذه الغاية - فريضة مقدسة داحلة في الطاعات الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »^(٢) « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة »^(٣) .

ولم يعرف التاريخ الإسلامي تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو رجال العلم كما عرفها محاكم التفتيش . والترات القليلة النادرة التي عوقب فيها رجال على أفكارهم ، تعد شاذة في تاريخ المسلمين ، وفي الغالب كانت تمليس بها حالات سياسية ، وتكن خلفها نزعات حزبية ، وهي على وجه العموم ليست طابعا بارزا للحياة الإسلامية ؛ وقد جاءت على أبدي أناس ينكر عليهم الإسلام أن يكونوا فحمة للإسلام .

وذلك طبعي في دين لم يعتمد على الخوارق والمعجزات ؛ إنما قام على التأمل والنظر في آيات الله في الأنفس والآفاق :

« إِنِّي خَلَقْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَأَخْتَلَفُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، وَأَعْلَمُ الْغَيْبِ ، وَتَجْرِي فِي السَّحَرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْضَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ

(٢) ابن ماجه .

(١) سورة مريم [٩٥] .

(٣) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

وَالْأَرْضِ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(١) . . . « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخْبِئُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ . وَرَبِّ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَسِرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاختلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(٢) . »

وذلك طبيعي أيضاً في دين يربط التقوى بالعلم ؛ ويجعل العلم سبيلاً إلى معرفة الله وخشيته : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(٣) » . . . ويرفع منزلة العلماء على الجاهل : « قُلْ : هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ^(٤) » . . . « فضل العالم على العابد ، كفضل القمر على سائر الكواكب^(٥) »

فلا جفوة إذن بين الدين والعلم الصحيح المؤدى إلى معرفة الله عن طريق آياته في الأنفس والآفاق . لا جفوة بين الدين وهذا العلم ، لا في طبيعة الإسلام ولا في تاريخه ، كالجفوة التي وقعت بين الكنيسة والعلماء في عصر النهضة وما تلاه .

فأما وثوق « رجال الدين^(٦) » في صف السلطان وأصحاب المال وتخديرهم بالدين

(١) سورة البقرة [١٦٤] (٢) سورة الروم [١٩ - ٢٥] . (٣) سورة طه [٢٨] .

(٤) سورة الزمر [٩] . (٥) أبو حنيفة والترمذي وابن حبان والبيهقي .

(٦) نحن نرى بين اصطلاح رجال الدين واصطلاح « علماء الدين » . . . فني بعض اليهود يحاول أصحاب السلطان أن يقيموا في الإسلام « هيئة دينية » ؛ يستعملونها في تحريف الكلم عن مواضعه ، والإفشاء بما يرضي أصحاب السلطان ، ويصدق أخوانهم وأقاربهم وأولادهم التي لا سند لها من الدين ؛ وهي هيئات تشبه « إكليريوس الكنيسة » لا يعرفها الإسلام .

للعاملين والمحرمين ، فلا نكران لوقوعه في بعض عهود التاريخ الإسلامي . ولكن روح الدين الحقيقية تتكرر على هؤلاء موقفهم ؛ والدين يتوعدهم بالعذاب والسكال جزاء ما اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا . ولقد حفظ التاريخ بجانب سير هؤلاء سيرا لنماذج من « عماء الدين » الذين لم تأخذهم في الحق لومة لائم ، والذين جابهوا السلطان وأصحاب المال بحق الفقراء وحق الله ؛ كما حرصوا أصحاب الحقوق على حقوقهم ، وبنوها لهم ، وتعرضوا لظلم الحكام ، ولنفى أحيانا والاضطهاد .

ليس لدينا إذن سبب واحد لتنحية الإسلام عن المجتمع ، لا من طبيعته الخاصة ، ولا من ظروفه التاريخية ، كالأسباب التي لازمت المسيحية في أوروبا ؛ ف عزلت الدنيا عن الدين وتركت للدين تهذيب الضير وتطهير الوجدان ؛ بينما تركت للقوانين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة .

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والكفاح لتحقيق العدالة الاجتماعية - في حدود المنهج الإسلامي والشريعة الإسلامية - كالتى لا بدت العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد العدالة الاجتماعية ؛ ويضرب حقوق الفقراء في أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم والمال سياسة عادلة ؛ ولا يحتاج لتحذير المشاعر ، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها في ملكوت السماء . بل إنه ليتندر الذين يفتارلون عن حقوقهم الشرعية ، تحت أى ضغط ، بسوء العذاب في الآخرة ؛ ويسميتهم « ظالمى أنفسهم » : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ لَتَمَلَّيْكُهُمْ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ، قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ؟ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(١) » . . ويحرضهم على القتال لحقهم « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد ^(٢) » .

(١) سورة النساء [٦٧] . (٢) رواه النسائي .

فإذا اضطرت أوروبا لتتخلى الدين عن حياتها العامة ، فلسنا بمضطرين أن نجاريها في هذا الطريق ؛ وإذا اضطرت الشيوعية أن تعادى الدين لتضمن حقوق الطبقات الكادحة - كما تزعم - فلسنا كذلك في حاجة إلى معاداة الدين !

ولكن بعض الناس - وفيهم من يزعمون أنهم مسلمون ويتسمون بأسماء المسلمين - يقولون : ومن الذى يضمن لنا أن هذا النظام الذى أقامه الإسلام في عصر تاريخي خاص ، لا يزال يحمل عناصر النمو والتعدد الكفيلة بأن تجعله صالحاً للتطبيق في عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلاً عن مقومات العصر التاريخي الذى نشأ فيه الإسلام ؟

وهذا الكتاب بجملة هو الإجابة لهؤلاء على مثل هذا السؤال . ولكننا نقول هنا في إجمال :

إن الإسلام - وهو من صنع باري هذا الكون ومنشئ نواحيه ، والعالم بما يحدث فيه وما يتطور - كان في علمه هذا التطور التاريخي ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام . وإليه لهذا وضع الخطوط الثابتة ، والمبادئ العامة ، والقواعد الشاملة التي لا تخرج أطوار الإنسان في النهاية عن حدودها ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، وبروز الحاجات ، في حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يُدس بتفصيلات جزئية مقيدة إلا في المسائل التي لا تتغير حكمتها ، والتي تؤدي أعراضها كاملة في كل بيئة ؛ والتي يريد الله تثبيتها في الحياة البشرية ، لأنها ضمان للأخصائص التي يرتصها لهذه الحياة . وإليه بهذا الشمول وهذه الرونة ، قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجديد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهداً ضخماً مشكوراً في التطبيق والقياس والتفريع كفل لأحكام الإسلام أن تلي حاجات المجتمع المتجددة في ذلك الزمان ، الذي كان المجتمع فيه

محكوما بشرعية الإسلام .. ثم وقف هذا الجهد عندما نحى المجتمع عن الإسلام بتخليه عن
شريعة الإسلام ، منذ أن غلب الاستعمار الصليبي على دار الإسلام في كل مكان !
ولم يكن العلاج لذلك الحال أن ندع ديننا الشامل في عزلة تبديدية ، وننتقل إلى
التشريع الفرنسي نستمد منه القانون ، أو إلى النظريات السياسية الغربية نستمد منها نظام
الحكم ، أو إلى النظريات للمادية نستمد منها نظام المجتمع ، قبل أن نبدى من صلاحية هذه
الشريعة لإقامة المجتمع الحديث ! ذلك أن النمو العضوى الطبيعى لأى نظام فى بيئة من
البيئات ، يجعله أصح بالقياس إلى هذه البيئة - على الأقل - من كل نظام معسّف غريب
على طبيعة هذه البيئة ، لم ينم فيها نمو العضوى الرتيب .. وذلك كله فصلا على ما تقتضيه منا
دعوى الإسلام التى ندعيها . وهى دعوى لا تقوم إلا على أساس من العبودية لألوهية الله
وحده . ولن تتحقق العبودية لألوهية الله وحده إلا فى صورة واحدة : صورة الحكم
بشريعة الله .

ولكنه الجهل بحقيقة هذا الدين ، وبطبيعة المجتمعات وقرائين الحياة ، والكسل العقلى
والنفسى عن مراجعة الرصيد القديم ، والتقليد المضحك للاتجاه الغربى أو الشرقى فى فصل
الدين عن الحياة ، حيث اقتضت ذلك طبيعة نشأة الدين عندهم دون أن تقتضيه طبيعة
نشأة الإسلام ، وحيث قامت هنالك الجفوة بين الدين والعلم والدولة لأسباب تاريخية
يتبناها ، ولا نظير لها فى تاريخ الإسلام !

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى الوقوف بأوضاع المجتمع عند شكل تاريخى معين . فالإسلام
منهج وإطار تصاغ منه أشكال متجددة - وفى الوقت ذاته قائمة على أصول ثابتة - المجتمع المسلم
وفق ظروفه المحيطة . ولكننا ندعو - على الأقل - إلى مراجعة الرصيد المذخور ، ومعرفة أسسه
العامة ، قبل أن نعهد إلى تقليد مبسر ، مفقود الأسس التاريخية فى حياتنا ، تضع فيه
شخصيتنا ، ونصبح معه ذبلا للقافلة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن نكون دائما فى المقدمة .

« كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ،
وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » (١) . . . « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
وَيَكُونَ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » (٢) .

وما يُدري هؤلاء الناس أن لدينا ما نعطيه لهذا العالم اليائس المكدود ، الذي دفعته
حضارته المادية الحاوية من الروح ، إلى حربين عالميتين في ربع قرن من الزمان ؛ والذي ما يزال
يتخبط في طريقه إلى حرب ثالثة تنذر حضارته كلها باليوار ١١٤

(١) سورة آل عمران [١١٠] . (٢) سورة البقرة [١٤٣] .

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ، حتى ندرك مجملًا للتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان . فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأصل الكبير الذي نرجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزاءً ، ولم يتناولها أجزاءً وتفريقاً . ذلك أن له تصوراً كلياً متكاملًا عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ يرد إليه كافة الفروع والتفصيلات ؛ ويربط إليه نظرياته جميعاً وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصدر فيها كلها عن هذا التصور الشامل المتكامل ، ولا يرتجل الرأي لكل حالة ؛ ولا يعالج كل مشكلة وحدها في عرلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذا التصور الكلي للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى الكليات ؛ وأن يتتبع في لذة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابكة متكاملة ، وأنها كل لا ينفك عن بعضها ، وأنها لا تعمل عملاً منفرداً للحياة إلا وهي متكاملة الأجزاء والاتجاهات .

وطريق الباحث في الإسلام أن يتبين أولاً تصوره الشامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه في الحكم أو رأيه في المال ، أو رأيه في علاقات الأمم والأفراد ... فإنما هذه فروع تصدر عن ذلك التصور الكلي ، ولا تفهم بدونه فهماً صحيحاً عميقاً .

والتصور الإسلامي الصحيح لا يلتبس عند ابن سينا أو ابن رشد أو الفارابي وأمثالهم عن يطلق عليهم وصف « فلاسفة الإسلام » ؛ ففلسفة هؤلاء إنما هي طلال للفلسفة الإغريقية غريبة في روحها عن روح الإسلام . وللإسلام تصوره الأصيل الكامل ، يلتبس في

أصوله الصحيحة؛ القرآن والحديث ، وفي سيرة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وسنة العلية .
وهذه الأصول هي حسب أي باحث متمعن ليدرك تصور الإسلام الكلي الذي يصدر
عنه في كل تعامله وتشريعاته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والخلق ، وطبيعة العلاقة بين الكون
والحياة والإنسان ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد
والدولة ، وبين الجماعات الإنسانية كافة ، وبين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى تصور
كلي جامع ، ملحوظ الخطوط في سائر الفروع والتفصيلات ..

والبحث المفصل في هذا التصور ليس بمجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع بحث مفصل
بعران « خصائص التصور الإسلامي ومقوماته »^(١) . ولكنني سأشير فقط إلى رؤوس
موضوعات عامة ، تمهيداً للحديث في موضوع العدالة الاجتماعية في الإسلام .

لقد ظلت الإنسانية أدهارا طويلة لا تستقيم على تصور شامل عن الخالق والخلق وعن
الكون والحياة والإنسان .

وكانت كلما جاءها رسول من عند الله بصورة منه ، قبلتها منها قلة ، وأعرضت عنها
كثرة . ثم حادت بجهلها فارتدت عنه إلى تصورات جاهلية منحرفة مشوهة .. حتى جاء
الإسلام بأكمل تصور وأشمل شريعة مقترنين ، وأقام عليهما نظاما واقعيا للحياة يتمثل فيه
التصور ولشريعة في صورة عملية .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الكون والحياة والإنسان) فهي الإرادة المباشرة
التي تصدر عنها المخلوقات جميعا : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ
فَيَكُونُ »^(٢) فلا واسطة بين الخالق والخلق من قوة أو مادة . فعن إرادته المطلقه تصدر

(١) صدر القسم الأول منه وهو يدرس « خصائص التصور الإسلامي » . والقسم الثاني تحت الطبع
وبموضوعه « مقومات التصور الإسلامي » . (٢) سورة يس [٨٢] .

الموجودات صدوراً مباشراً ؛ وإرادته المطلقة تحفظ وتنظم وتسير : « يَدِيرُ الْأُمُورَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ (١) » .. « وَبِئْسَ كُفَّاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٢) » .. « لَا الشَّمْسُ يَنْتَفِي بِهَا أَنْ تُدْرِكَ النُّجُومَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ (٣) » .. « تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٤) » .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ؛ ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل الملحوظ ؛ « وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرُهُ تَقْدِيرًا (٥) » .. « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٦) » .. « الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا . مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ، فَإِذْ جَمِ الْبَصَرَ . هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ؟ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ، يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ (٧) » .. « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا ، وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَرْنَا فِيهَا أَقْوَامًا (٨) » .. « اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُبَدِّلُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٩) » .. وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تناسق مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التي يصدر عنها الوجود أولا ، ويحفظ بها وينتظم ثانيا ، تلاحظ في كل موجود تناسقه وانسجامه الكلي للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء ، متناسقة الخلقة والنظام والاتجاه ، بحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة ، كان مهياً وصالحاً ومساعداً لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان - أرق نماذج الحياة - بصفة خاصة ؛ فليس الكون عدواً للحياة

(٣) سورة يس [٤٠] .

(٦) سورة القمر [٤٩] .

(٩) سورة الروم [٤٨] .

(٢) سورة الحج [٦٥] .

(٥) سورة النمل [٢] .

(٨) سورة فصلت [١٠] .

(١) سورة الرعد [٢] .

(٤) سورة الملك [١] .

(٧) سورة الملك [٤٣] .

ولا عدواً للإنسان؛ وليست «الطبيعة» - تعبیر الجاهلية الحاضرة - خصماً للإنسان يصارعه ويماله، إنما هي من خلق الله، وهي صديق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان؛ وليست وظيفته الأحياء أن يصارعوا الطبيعة، وهم في أحضانها نشأوا، وهي وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر عن الإرادة الواحدة. والإنسان بالذات إنما يعيش في جو صديق وبين أصدقاء من الموجودات. قال الله حين خلق الأرض «جَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا».. «وَالَّتِي فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ»^(١).. «وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ»^(٢).. «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا، فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ»^(٣).. «خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جِجْيَاً»^(٤).. «والسمااء بكواكبها جزء من الكون متكامل مع سائر أجزائه، وكل ما فيها وما في الأرض صديق ومعاون متناسق مع سائر أفرادها: «وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا»^(٥). «أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا وَخَلَقْنَاكُمْ أَنْزُلًا حَمَاقًا وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا، وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا، وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا، وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا، وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا، وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا، لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا، وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا»^(٦).

وهكذا تقرر العقيدة الإسلامية أن الله رب الإنسان قد خلق هذه القوى كلها لتكون له صديقاً مساعداً متعاوناً. أما سبيله إلى كسب هذه الصداقة فهو أن يتأمل هذه القوى وتعرف إليها ويتعاون معها. وإذا كانت هذه القوى تؤذيه أحياناً، فإنما تؤذيه لأنه لم يتدبرها، ولم يعرف الناموس الذي يسيرها.

والخلاصة - مع هذا - لا يدع الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية

(١) سورة النحل [١٥] . (٢) سورة الرحمن [١٠] . (٣) سورة الملك [١٥] .
(٤) سورة البقرة [٢٩] . (٥) سورة فصلت [١٢] . (٦) سورة النبا [١٦، ١٧] .

مباشرة ، وعناية متصلة ؛ فإرادته المباشرة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته في الوقت نفسه : « إِنْ اللَّهُ يَمْسِكِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ » .. (١) « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا » (٢) .. « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَّمْ مَّا نُوَسُّوهُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » (٣) . « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » (٤) .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ - نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (٥) ... الخ .

ولأن الوجود للوحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان خلايا متعاونة متناسقة مع الكون .. لم يكن بد إذن أن تكون متعاونة متناسقة فيما بينها . لذلك كان تصور الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفرق أجزاؤها لتجتمع ؛ وتختلف لتتسق ؛ ونذهب شتى للمذهب لتتعاون في النهاية بعضها مع بعض ، كي تصبح صالحة للتعاون مع الوجود الموحد : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَدَائِلَ لِتَعَارَفُوا » (٦) . ونظام الحياة الإنسانية لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق وفق منهج الله وشرعه . وتحقيقه واجب لصالح الإنسانية كلها ، حتى ليباح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » (٧) .. « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فَهَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَقِّي تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا »

(١) سورة طه [٤١] .

(٢) سورة هود [٦] .

(٣) سورة ق [١٦] .

(٤) سورة غافر [٦٠] .

(٥) سورة الأنعام [١٥١] .

(٦) سورة المجرات [١٣] .

(٧) سورة المائدة [٣٣] .

بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا^(١)». «وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ^(٢)».

الأصل هو التعاون والتعارف والتناسق في حدود منهج الله وشرعه ؛ ومن شذ على هذا الأصل ، فليرد إليه بكل طريق ؛ لأن سنة الله في الكون أولى بالاتباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والتكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وغاية خالقه الواحد سبحانه .

فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجنس ، والإنسان الفرد ، فهو وحدة متكاملة ، وقواه المختلفة المظاهر موحدة الاتجاه في الحقيقة ، شأه في ذلك شأن الكون كله ذي القوة الواحدة المتعددة المظاهر .

ولقد غلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تهتدي إلى فكرة شاملة عن القوى الكونية والإنسانية . غلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية ، تنكر إحداها لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودها في حالة تعارض وخصام ؛ وتصرع تعاليمها على أساس أن هناك تعارضاً أساسياً بين هذه القوى وتلك ؛ وأن رجحان إحداها مرهون بخفة الأخرى ؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة ، لأن التعارض في أطرها أساسى في فطرة الكون والناس .

والمسيحية — كما صاغتها الكنيسة والمجامع المقدسة — من أظهر الأمثال على فكرة هذا التعارض في الإنسان ؛ وهي متفقة إلى حد ما في هذه الفكرة مع الهندوكية ، ثم مع البوذية — على اختلاف بينهما فيها — فخلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو بتعذيبه ، أو بإفئائه ، أو على الأقل بإهماله والكف عن لذائذه .

وهذا الأصل الكبير في المسيحية المخرفة ، وفي الديانات التي تشبهها ، تقرب عليه

(٢) سورة البقرة [٢٠١] .

(١) سورة الحجرات [٩] .

تفرعات كثيرة في النظر إلى الحياة ومتاعها ، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها ، وفي النظر إلى الإنسان وما يصطرب في كيانه من قوى وحلاقات .

وقد ظلت الحركة قائمة بين هذه لقوى وتلك ؛ وظل الإنسان ممرفاً في هذه الحركة ، حيران لا يهتدى إلى قرار . . حتى جاء الإسلام ، فإذا هو يعرض صورة كاملة متنامقة ، لا عوج فيها ولا اضطراب ، ولا تعارض فيها ولا خصام . جاء ليوحد القوى والطاقات جميعاً ، ويمزج الأشواق والنزعات والميول ، وينسق بين اتجاهاتها جميعاً ، ويعترف بها وحدة متكاملة في الكون والحياة والإنسان . جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام الكون ؛ والدنيا والآخرة في نظام الدين ؛ والروح والجسد في نظام الإنسان ؛ والسادة والعمل في نظام الحياة . . ويسلكها جميعاً في طريق موحد . هو الطريق إلى الله ! ويخضعها كلها لسلطان واحد : هو سلطان الله !

فالكون وحدة ، مركبة من الظاهر للعلوم والغييب للجهول ، والحياة وحدة مركبة من طاقات مادية وطاقات روحية لا تنفصل أبداً إلا وقع الاختلال بينها والاضطراب ، والإنسان وحدة مركبة من الأشواق المتطلعة إلى السماء والنزعات اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك في طبيعة الإنسان ، لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين للعلوم والجهول في طبيعة الكون ، ولا عزلة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة أو العقيدة والشريعة ، في طبيعة هذا الدين .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التي لا أول لها يعرف ، ولا آخر لها يوصف ، تسيطر في النهاية على الكون والحياة والناس . . إنها قوة الله . .

والمرء القاني يملك أن يتصل بهذه القوة الأزلية الأبدية ، وهي توجهه في الحياة وهو يستمدّها في الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو في الخراب يصلي ويتطلع إلى السماء كما يملك أن يتصل بها وهو في الأرض يعمل مشغولاً بمعاشه ومعيّاه .

والفرد يملك أن يعمل للأخرة ، وهو يصوم فيمنع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو يقطر يستمتع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذلك متوجهاً بقلبه إلى الله .

والحياة الدنيا بما فيها من صلاة وعمل ، وبما فيها من متاع وحرمان ، هي وحدها الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة و نار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الكون وقواه ، والوحدة بين كل طاقات الحياة ؛ والوحدة بين الإنسان ونفسه ، وبين واقع ورؤاه !

إنها الوحدة التي تعقد السلام الدائم بين الكون والحياة ، وبين الحياة والأحياء ، وبين الجماعة والفرد ، وبين أشواق الفرد ونزعاته . وفي النهاية بين الدنيا والدين ، وبين الأرض والسما .

وهي لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق كل منهما نشاطه ، لتوحد هذا النشاط ، وتوجه به إلى الخير والصلاح والثناء .

ولا تعقده على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب طائفة على طائفة ، أو لحساب جيل على جيل ، فلكل حقوقه ولكل واجباته ، على سنة العدل والمساواة .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيال كلها يحكمها قانون واحد ، ذو هدف واحد : أن ينطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة - خير متعارضين - وأن يعمل الجيل وتعمل الأجيال لبناء الحياة وإتمامها ، والتوجه بها إلى خالق الحياة .

الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعاً ، فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإله ، وتوحيد الأديان جميعاً في دين الله ، وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ

فجر الحياة ^(١) : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ » ^(٢) .

والإسلام دين الوحدة بين العبادة والمعاملة ، والعقيدة والشريعة ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء !
وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وقواعده
في سياسة الحكم وسياسة المال ، وفي توزيع المفاهيم والمفاهيم ، وفي الحقوق والواجبات .
وفي ذلك الأصل الكبير تنطوي سائر الأجزاء والتفصيلات .

وحين ندرك هذا الشمول في طبيعة النظرة الإسلامية للألوهية والكون والحياة
والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية في الإسلام .

فهي قبل كل شيء عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها ،
وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة . وهي إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب
النشاط فيها ، كما تتناول الشعور والسلوك ، والضائر والوجدانات . والقيم التي تتناولها
هذه العدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها ، وليست القيم المادية على وجه العموم .
إنما هي هذه بمنزلة بها القيم المعنوية والروحية جميعاً .

وحينما ننظر المسيحية الحرفة للإنسان من خلال أشواقه الروحية وحدها ، ونحاول
أن نكتب نزعاته لتطلق أشواقه . وحينما ننظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته
المادية وحدها ؛ وننظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون كله ، من خلال المادة بمفردها ..
ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزعاته الحسية ،
ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة
الشاملة التي لا تعدد فيها ولا انفصام .. وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية

(١) يراجع فصل القصة في القرآن من كتاب « التصوير الفني في القرآن » للمؤلف .

(٢) سورة الأنبياء [٩٢] .

والإسلام ! مفرق الطريق الناشئ من أن الإسلام من صنعة الله الخالصة ، والمسيحية دخل فيها من تحريفات البشر ، والشيوعية من أوهام الإنسان الخالصة !

ثم إن الحياة في نظر الإسلام تراحم وتواد وتعاون وتكافل محدد الأسس مقدر النظم ، بين المسلمين على وجه خاص ، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . وهي كذلك في نظر المسيحية ، ولكنها لا تقوم على تشريع واضح مرسوم ولا على واقع محدد معلوم . بينما هي في نظر الشيوعية تنازع وصراع بين الطبقات ، ينتهى إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعي الكبير ! ومن هنا يبدو أن المسيحية رؤيا في عالم المثال المجرد يلوح بها للبشر في ملكوت السماء ؛ وأن الإسلام هو حلم الإنسانية الخالد ، مجسدا في حقيقة تعيش على الأرض ؛ وأن الشيوعية هي حقد البشرية العارض في جيل من أجيال الناس !

على هذين الخطين الكبيرين : الوحدة المطلقة المتعادلة المتناسقة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسير الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعيًا العناصر الأساسية في فطرة الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

يقول القرآن الكريم عن الإنسان : « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ^(١) » . . . حب الخير لذاته ولما يتصل بذاته . ويقول في وصف الإنسان بالبخل فطرة وطبعاً : « وَأَخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ^(٢) » . . . فهو حاضر فيها أبداً . ووردت فيه صورة فنية معجزة لهذه الفطرة البشرية العجيبة : « قُلْ : لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَاَأْمَنْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ^(٣) » . . . على حين يقرر أن رحمة الله وسعت كل

(١) سورة المعاديات [٨]

(٢) سورة النساء [١٢٨]

(٣) سورة الإسراء [١٠٠]

شيء . فيبرز بهذه السعة وبذلك الإمساك مدى الشح في فطرة الإنسان ، لو ترك بلا تهذيب أو توجيه .

وعند ما يضع الإسلام نظامه وتشريعاته ، وعظاته وتوجيهاته ، لا يغفل ذلك الحب العطوي للذات ، ولا ينسى ذلك الشح الفطري العميق ؛ ولكنه يعالج الأثر ، ويعالج الشح ، بالتوجيه والتشريع ، فلا يكلف الإنسان إلا وسعه ، ولا ينفصل في الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصلحتها وغايات الحياة العليا في الفرد والجماعة على توالي العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعي الذي يتنافى مع العدالة أن تطحن مطاح الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطحن الجماعة على فطرة الفرد ومطامعه . إنه من الظلم لا لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتعطيم ميوله ونوارعه لا يقف أثره السيئ عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل يتجاوز به إلى حرمان الجماعة أن تنتفع بكامل طاقته . ومتى كفل النظام للجماعة سقما في جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع حرية الفرد ونوازعه وأطماعه الحدود الكابحة ؛ فلا ينبغي أن يفعل حق الفرد في إطلاق نشاطه ، في الحدود التي لا تضار بها الجماعة ، ولا يصار بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطدم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون وتسكافل في نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصام كما أنها إطلاق لطاقات الفردية والعامة ؛ وليست كبتا وحرمانا وسجنا . وكل ما ليس حراما فهو مباح ؛ والمرء يثاب على كل نشاط حيوي في حدود منهج الله وشرعه يراعى فيه وجه الله وحده ، ويحقق به الغايات العليا للحياة كما ارتضاها الله .

وانفساح المجال في نظرة الإسلام إلى الحياة ، ونجاوزه القيم الاقتصادية البعثة إلى سائر القيم التي تقوم الحياة عليها . . يجعله أقدر على إيجاد توازن وتبادل في المجتمع .

وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويبقى من التفسير الضيق للعدالة كما تفهمها الشيوعية . فالعدالة في نظر الشيوعية مساواة في الأجور تمنع التفاوت الاقتصادي - وإن كانت حين اصطدمت بالتطبيق العملي لم تستطع تنفيذ هذه المساواة الآلية التحكمية والعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البهجة . وهي على وجه الدقة تكافؤ في الفرص ، وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة .

ولأن القيم في نظر الإسلام كثيرة متمايزة كانت العدالة في مجموعها أيسر ؛ لذلك لم يضطر إلى تخميم المساواة الاقتصادية بمساواة الحرف الضيق ، الذي يصطدم بالفطرة ، ويتعارض مع طبيعة المواهب المتفاوتة ، ويعوق الاستعدادات الفارقة ، ويسوى بينها وبين الاستعدادات الضعيفة ، ويمنع أصحاب المواهب من إنفاق مواهبهم لخير أنفسهم ، ولخير الأمة ، ويحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية نتائج هذه المواهب -

إنه لا جدوى من المعالطة في أن استعدادات الأفراد الطبيعية ليست متساوية ؛ فنحن إذا غالطنا في المواهب الكامنة - ولا سبيل لمعالطة فيها عند ما تخرى الحياة العملية بحراها - فإننا لا نستطيع أن نقالط في أن بعض الأفراد يولد باستعدادات فطرية للصحة والاكتمال والاحتمال ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية للمرض والنقص والضعف ، ولا سبيل إلى تسوية جميع الاستعدادات والمواهب ما دامت الآلة لم تستطع بعد صنع الأحياء ، لتصميم في قالب واحد ، على نظام الأجهزة والآلات !

إن إنكار الاستعدادات الجسدية والفكرية والروحية الفارقة هو ضرب من العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ؛ وأن نمنعها الفرصة لتؤتي أقصى ما تستطيع من ثمراتها . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات ما نراه لازماً لمصلحة المجتمع ،

لا أن تقطع الطريق على هذه الاستعدادات فنقلها بنسويتها بالاستعدادات الضعيفة ، ونقلها عن العمل ، ونبدها على الأمة والإنسانية تبيداً .

ولقد قرر الإسلام مبدأ تكافؤ الفرص ، وبدأ العدل بين الجميع ؛ ثم ترك الباب مفتوحاً للتفاضل بالجهد والعمل ؛ ثم جعل القيم الأصلية في المجتمع المسلم قيماً أخرى غير القيم الاقتصادية : « إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » (١) .. « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ » (٢) .. « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً » (٣) .

وهكذا يبدو أن هناك قيماً أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، يحسب الإسلام حسابها ؛ ويجعلها هي القيم الحقيقية ، ويجعل منها وسيلة للتعاقل في المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والموهبة ، لا على الوسائل المنكرة التي يحرمها الإسلام نهجاً (كما سيأتي في فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن المساواة الحرفية في المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضى أن تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضاً فيها ، مع تحقق العدالة الإنسانية : إتاحة الفرص المتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا إنشاء ، ولا أصل ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التي ثقل الجهود . وبإدخال القيم الأصلية الأخرى في الحساب . وبتحرير الوجدان البشري تحريراً كاملاً من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ؛ ووضع هذه القيم في مكانها الحقيقي المعقول ؛ وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتى تعطاها في المجتمعات الشرية التي تفقد الإحساس بالقيم الإيمانية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

وإن الإسلام ليرفض أن يجعل للمال كل هذه القيمة ؛ ويأمن أن تستحيل الحياة لقمة

(١) سورة الحجرات [١٣] . (٢) سورة المجادلة [١١] . (٣) سورة الكهف [٤٦] .

حبز ، وشهوة جسد ، ودراهم معدودات . . . ولكنه في الوقت ذاته يحتم الكفاية لكل فرد ، وأحياناً ما فوق الكفاية ، ويفضل أن تكون هذه الكفاية عن طريق الملكية الفردية ، أو العمل المنتج بأنواعه ، ليرفع عنه ضغط الفوز من ناحية وضغط الخسارة التي تملك موارد الرزق من ناحية أخرى . . . ومحرم الترف الذي يطلق العنان للمتعاطف والشهوات ، ويفشى الفوارق في مستويات الحياة . ويرتب في الأموال حقوقاً للفقراء بقدر حاجتهم ، ويقدر ما يصلح المجتمع ، ويضمن له الكفاية والتعادل والنماء . وبذلك لا يغفل جانباً واحداً من جوانب الحياة المادية والشعورية الدينية والدنيوية . . . دون مراعاته ؛ لتتصهر هذه الجوانب كلها ، وتستحيل وحدة متماسكة ، تصعب إهمال عنصر من عناصرها المتزوجة المتناسقة ؛ ولتنسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير ، ووحدة الحياة والإنسان .

يقم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً ، على أسس ثابتة ؛
ويحدد لبلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يذهبها قضية غامضة ، ولا دعوة مجاملة ؛ فهو بطبيعته
دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة ، لادين دعوة وإرشاد مجردين في عالم المثال .

وقد رأينا هناك إجمالاً أن للإسلام تصوراً أساسياً عن الألوهية والكون والحياة
والإنسان ؛ وأدركنا أن قاعدة « العدالة الاجتماعية » متأثرة بذلك التصور الأساسي ، داخلية
في إطاره العام ، وأن طبيعة نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تجعل العدالة الاجتماعية عدالة
إنسانية شاملة لكل مقومات الحياة الإنسانية ، ولا تقف عند الماديات والاقتصاديات ،
وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في الوقت ذاته ، لا يمكن الفصل بين صفتيها
للتحدثين ؛ وأن الإنسانية وحدة متكاملة متناسقة ، لاجتماعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا في بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام ، فيجبه
أن تعرف أولاً ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذي يمدّه الإسلام حقيقة ، ليس واقع فرد ، ولا واقع أمة ، ولا واقع جيل ..
فهذا إنما هو الواقع الصغير المحدود الموقوت ، الذي تقف عنده مدارك الأفراد البشر بين
النايين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراف لما هو أكبر وأشمل في حياة البشرية
الكبرى وحياة الكون كله . فأما الإسلام فإنه يمد ببصره إلى جميع الآفاق ؛ وبحسب
حسابا لجميع المصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية .
فما يبدو نارضا في الواقع المحدود ، قد لا يبدو كذلك حين تتجاوره إلى الواقع الشامل . واقع
الإنسانية كلها ، لا واقع فرد ولا أمة ولا جيل

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هي التي تفسر لنا فيما بعد نظري عدة في الإسلام ، لاتفهم حق الفهم إذا هي أخذت جزئيات وتماريق ، وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده في جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها في أمة ، أو حساب الأمة وحدها في جيل ، أو حساب الجيل وحده في أجيال ... وهي التي تفسر لنا نظام الملكية الفردية ، ونظام الإرث ، ونظام الزكاة ، ونظام الحكم ، ونظام المعاملات . . . إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسنقتصر إذن على تناول الأسس العامة التي أقام عليها الإسلام بناء العدالة الاجتماعية ، في حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد في الفرد ، وإلى وحدة العنويات والماديات في الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة المصلحة بين الجماعات المختلفة في الأمة الواحدة ، ووحدة العناية بين الأمم الإنسانية ، ووحدة الصلة بين الأجيال للتعاقب على اختلاف المصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام العدالة الاجتماعية هي :

١ - التحرر الوحداني المطلق .

٢ - المساواة الإنسانية الكاملة .

٣ - التكافل الاجتماعي الوثيق .

فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة تكشف عن طبيعته وغايته .

التحرر الوجداني

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ، ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور
نفسى باطن باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ؛ وبعبقيدة في أنها تؤدي إلى طاعة الله
والى واقع إنسانى أسمى . وما لم تستند كذلك إلى واقع مادى يهيب للفرد أن يتمسك بها ،
ويحتمل تكاليفها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ،
وبالقدرة العملية على استدامة هذا الشعور . ولن تحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا
وهناك عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانيات عملية تؤيده من الخارج . وهذا ما نظر إليه
الإسلام في توجيهاته وتشريعاته جميعاً .

وتذهب المسيحية - كما صورتها الكنيسة والجماع المقدسة - والبوذية كذلك ، إلى أن التحرر
الوجدانى من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى ملكوت الرب فى السماء ، واحتقار
الحياة الدنيا ، كفيل بأن يضمن للإنسان حقيقته ، وللضمير سعادته . وهذا حق . ولكنه
ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر فى جميع الأحوال ، وضروريات الحياة الواقعة
لا تغلب أبداً الدهر ، ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها فى أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكتبها ليس خيراً دائماً ، فאלله خلق الحياة لم يخلقها حبثاً ،
ولم يخلقها ليعطلها البشر ويقفوا نموها . وإنه لمن الخير أن يسو الإنسان على ضروراته ،
وأن يرتفع على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة ذاتها بذلك السمو
وهذا الارتفاع .

فإذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكنونة فى كيان البشرية ؛ وأن يرتفع
الإنسان على الخسوع المذل لضروراته ، فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ماهدف

إليه الإسلام وهو يوحد ضرورات الجسد وأشواق الروح في نظام ، ويكفل التحرر الوحداني بالشعور الباطن والإمكان الواقع ، ولا يغفل عن هذا أو ذلك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادي وحده كفيل بالتحرر الوحداني ؛ وأن الضغط الاقتصادي على الفرد هو الذي يجعله يتخلى عما تكفل له القوانين النظرية أحياناً من عدالة ومساواة . . وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فالتحرر الاقتصادي ذاته لا يكفل له البقاء في المجتمع إلا بالتحرر الوحداني من داخل الضمير . فهو عرصة لصفط آخر : ضغط الضرورات والاستعدادات واليول ، التي لا تكفي التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذي تقعد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين في الإنتاج ، وعن مجاراتهم في التطوع والطموح . . هذا الفرد لا بد أن يفقد حرصه على المساواة ، التي قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواء ، ولو تبجح فترة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفائقة والنتاج الوفور ، لا بد أن يغال بقانون المساواة المطلقة ونظام الملكية السامة الشامل ، فإن لم يستطع حقد عليها وحنق ؛ فإما أن يتمرد ، وإما أن يخبو ذكاؤه ، وتنكش استعداداته ، ويقل نتاجه .

فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجداني عميق ، كما تستند إلى التشريع والتفويض ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوى وعند الضعيف . إنها تستحيل في الضعيف تسامياً ، وفي القوى تواضعاً ؛ وتلتقي في النفس بالعقيدة في الله ، وفي وحدة الأمة وتكافئها . . وهذا ماهدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشري تحريراً مطلقاً كاملاً ؛ بعد ما كفل في الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم الأوضاع ، وبحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .



لقد بدأ الإسلام بتحرير الوجدان البشري من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع

لأحد غير الله . فما لأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يحيطه إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضرراً ولا نفعاً ؛ وما من أحد يرزقه من شيء في الأرض ولا في السماء ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذي يستطيع ، والكل سواء عبده ، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئاً .

« قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » (١)

وإذا توحد الله توحدت عبادته ، واتجه الجميع إليه فلا عبادة لسواه ، ولا حاكية لغيره ، كي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحد إلا بعمله وتقواه :

« قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » (٢) .

ويحرم الإسلام على هذا المعنى حرصاً شديداً ؛ فيتكلم عليه القرآن في مناسبات شتى . ولما كان الأنبياء هم مطعنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادة ، أو مافي معناها على وجه من الوجوه ، فقد عني الإسلام بتحرير وجدان البشرية من هذه الناحية تحريراً كاملاً .

يقول عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ » (٣) .

ويخاطب هذا المعنى في صراحة قوية : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » (٤) كما يخاطبه في موضع آخر بما يشبه التهديد : « وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَغَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ »

(١) سورة الإخلاص . (٢) سورة آل عمران [٦٤] . (٣) سورة آل عمران [١٤٤] . (٤) سورة آل عمران [١٢٨] .

إَلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا . إِذْ أَنْ لَأَذِقَنَّكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ، ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا » (١) .

وَيَأْمُرُ أَنْ يَجْعَلَ بِحَقِّهِ مَوْقِفَهُ جَهْرًا : « قُلْ : إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا . قُلْ : إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا . قُلْ : إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا » (٢) .

ويتحدث عن أهلوا عيسى ابن مريم ، فيصمهم بالكفر والسفخ : « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ . قُلْ : فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ؟ » (٣) . ويقول عن المسيح في موضع آخر : « إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ » (٤) .

ويعرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى ابن مريم عما رماه بعض الناس عنه من ألوهية ؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذي لا يد له فيه ، في أسلوب قوي أخاذ : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ ! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ، إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ؛ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ : أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَادُمْتُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الْكَرِيمَ عَلَيْهِمْ ؛ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » (٥) .

(٢) سورة الحجر [٢٠-٢٢]

(٤) سورة الزخرف [٥٩]

(١) سورة الإسراء [٧٤، ٧٥]

(٣) سورة المائدة [١٧]

(٥) سورة المائدة [١١٦ - ١١٨]

كما يعرض صورة من تأليه العباد للعباد لا تتمثل في اعتقادهم بألوهيتهم ، ولكن تتمثل في تلقى الشرائع منهم ، وجعلهم بذلك أربابا ولو لم يعتقدوا بألوهيتهم أو يقدموا لهم شعائر العبادة : « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم . وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو ، سبحانه عما يشركون » (١) .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن في تأكيد هذه العقيدة وتثبيتها وتوضيحها ، ليصل إلى تحرير الوجدان البشري من كل شبهة شرك في ألوهية أو ربوبية ، قد تضفت هذا الوجدان ، وتخصمه لحقوق من عباد الله ، إن يكن نبيا أو رسولا ، فإنه عبد من عباد لا إله ! فإذا اتفق أن يكون عبد بذاته أمير عند الله من عبد بذاته ، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعا ؛ فلا كهانة ولا وساطة ، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه ؛ يتصل شخصه الضعيف الفاني بقوة الأزل والأبد ، يستمد منها القوة والعزة والشجاعة ، ويشعر برحمة الله وعنايه وعطفه ، فيشتد إيمانه وتقوى معنويته .

والإسلام حريص كل الحرص على تقوية هذه الصلة ، وإشعار الفرد أنه يملك الاستعانة بتلك القوة الكبرى آناء الليل وأطراف النهار : « اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ » (٢) . « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ » (٣) .. « وَلَا تَيَاسُؤْا مِن رَّوْحِ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » (٤) « قُلْ : يَا عِبَادِي الَّذِينَ أُسْرِفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » (٥) .

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، ويتصل فيها

(٢) سورة الشورى : [١٩] .

(٤) سورة يوسف : [٨٧] .

(١) سورة التوبة [٣٩]

(٣) سورة البقرة : [١٨٦]

(٥) سورة الزمر : [٥٣] .

المخلوق بخلقه ، في أوقات منتظمة ، غير ما يعن له هو أن يقف أمام الله ، أو يتصل به في توجهه ودعائه .

وليس الغرض من الصلاة أو الدعاء ألقاذا وحركات، بل القصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد في وقت واحد إلى الله ، تمشياً مع تصور الإسلام الكلى عن وحدة الإنسان في تكوينه ، ووحدة الخالق الوهيته : « فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » (١) ..

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والخضوع لعبد من عباد الله، وامتلاً بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله، لم يتأثر بشعور الخوف على الحياة أو الخوف على الرزق، أو الخوف على المسكاة ... وهو شعور خبيث يعرض من إحساس الفرد بنفسه؛ وقد يدعو إلى قبول القتل ، وإلى التنازل عن كثير من كرامته ، وكثير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس المزة والكرامة، وأن ييث في نفوسهم الاحتراز بالحق، والحفاظة على العدل ؛ وأن يضمن بذلك كله - علاوة على التشريع - عدالة اجتماعية مطلقة، لا يفرط فيها إنسان .. لهذا كله يعنى عناية خاصة بأن يقاوم الشعور بالخوف على الحياة وعلى الرزق وعلى المسكاة، فالحياة بيد الله، وليس للمخلوق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ، كذلك ليس له أن يخذلها خدشاً خفيفاً بضرر خفيف :

« وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، كَتَابًا مُوَجَّحًا » (٢) .. « قُلْ: لَنْ يُضِيعَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، هُوَ مَوْلَانَا » (٣) .. « لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » (٤) .

(٢) سورة آل عمران : [١٤٥] .

(٤) سورة يوسف : [١٩] .

(١) سورة الماعون : [٤-٥] .

(٣) سورة النوبة [٥١] .

وإذن فلا كان الجبن والجفاء ، والحياة والأجل ، والنفع والضرر بيد الله دون سواه :
« قُلْ : أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ » (١) ..
« اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » (٢) .. « وَكَأَيِّنْ مِن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِنَّا سَكِيمٌ » (٣) .. « قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ؟ أَمْ مَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ؟ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ؟ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ » (٤) .. « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، هَلْ مِنْ بَاقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَآيَ تُرْفَكُونَ؟ » (٥) .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ، تَحْنُ تَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (٦) .. « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَخَوْفٌ بِغَيْرِكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ » (٧) .

ويقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إيهام الشيطان ، ليضعف النفس ، ويصدّها عن الثقة في الله ، وعن الثقة في الخير : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (٨) .
وإذن فلا يجوز أن يذل الاسترزاقي رقاب الناس ، وإنما رزقهم بيد الله ، وبيد الله وحده ؛ ولن يملك أحد من عباده الضعفاء أن يقطع رزق إنسان ، ولا أن يضيق عليه في الرزق شيئاً . وهذا لا ينفي الأسباب والعمل ، ولكنه يقوى القلب ويشجع الضعير ، ويجعل الفقير المسترزق يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وبكل شجاعة ، فلا يقعده شعور الخوف عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ويدعوه إلى ترك بعض أجزائه أو بعض دينه أو

(٢) سورة الرعد : [٢٦] .
(٤) سورة يونس : [٣١] .
(٦) سورة الأنعام : [١٥١] .
(٨) سورة النقرة : [٧٦٨] .

(١) سورة الأنعام : [١٤] .
(٣) سورة العنكبوت : [١٠] .
(٥) سورة فاطر : [٣] .
(٧) سورة التوبة : [٢٨] .

بعض عزته احتفاظاً برزقه. وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن وأجابه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق الذي يتماشى مع منهجه العام في التوجيه والتشريع .
والخوف على المركز والمكانة قد يكون عدلاً للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر والعيلة . والإسلام يحرص على أن يتحرر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فلن يملك مخلوق الخوف في هذا الأمر شيئاً :

« قُلِ : اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ ، تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّن تَشَاءُ ، وَتُعْزِزُ مَن تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ^(١) .. « قُلِ : مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ؟ سَيَقُولُونَ : اللَّهُ . قُلِ : فَأَنِّي نُسْحَرُونَ » ^(٢) .. « إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ؟ » ^(٣) .. « مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً » ^(٤) .. « وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ » ^(٥) ..

وإذن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدرة لله وحده ، وإن العزة لله جميعاً :
« وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ » ^(٦) ..

ولكن النفس البشرية قد تتحرر من عبودية القداسة ، ومن عبودية الخوف على الحياة أو الرزق أو المكانة ؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم المال والجاه والحسب والنسب ، ولو لم ينلها منها تقع ولا ضرر . فإذا استشعر الإنسان عبودية معنوية لأية قيمة من هذه القيم ، فلن يملك حريته كاملة إزاءها ، ولن يشعر بالسواة الحقة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام لهذه القيم جميعاً ، فيضعها في موضعها الحقيقي بلا إغفال ولا معالة ، ويرد القيم الحقيقية إلى

(٢) سورة المؤمنون : [٨٨ - ٨٩] .

(٤) سورة طه : [١٠] .

(١) سورة الأنعام : [١٨] .

(١) سورة آل عمران [٢٦] .

(٣) سورة آل عمران [١٦٠] .

(٥) سورة المائدة : [٨] .

اعتبارات معنوية ذاتية ، كامنة في نفس الفرد ، أو واضحة في عمله . وبذلك يضعف تأثير تلك القيم المادية ، وتضول آثارها النفسية ؛ فيكون هذا - بجانب ما يكفله الإسلام من ضمانات معيشية وقانونية - وسيلة لتحرر الوجداني الكامل :

«إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ»^(١)..والكريم عندالله هو الكريم حقاً وصدقاً
« وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ . قُلْ : إِنْ رَأَيْتُمْ يُزْجَى لِيَمْنُ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ؛ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا ذُلًّا ، إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الصَّعَفِ بِمَا عَمِلُوا ، وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ »^(٢) ..

فليكونوا أكثر أموالاً وأكثر أولاداً ، فما لهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو استعلاء ،
« إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا » . فالإيمان ، وهو قيمة مكفوة في الضمير ، والعمل الصالح وهو
قيمة بارزة في الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .

والإسلام لا يفضّ مع هذا من قيمة المال ولا من قيمة الأبناء : « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » . . زينة ولكنها ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتخلص : « وَالْبَاقِيَاتُ
الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا »^(٣) ..

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلاً في نفس رجلين ، لا يدع مجالاً للشك
في إشارته إحداهما على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس المؤمنة ،
وحقيقة القيم فيها :

« وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ،
وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا رِجًّا . كَانَتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتَا أُكْلَهُمَا ، وَلَمْ تُغْلَمْ مِمَّا شِئْنَا ، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا

(٢) سورة سبأ : [٣٥ - ٣٧] .

(١) سورة الحجرات : [١٣] .

(٣) سورة الكهف : [٤٦] .

نَهْرًا . وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ، فَقَالَ لِسَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَمَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَهْرًا .
وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ
قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِّدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا . قَالَ لَهُ سَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ :
أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ سَوَّاكَ رَحْلًا ؟ لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ
رَبِّي ، وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ . إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَسَعَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ،
وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ؛ أَوْ يُصْبِحَ مَاءً غَورًا ، فَلَنْ
تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا . وَأَجِطَ بِشَرِّهِ ، فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّهُ عَلَىٰ مَا آتَقَفَ فِيهَا . وَهِيَ خَاوِيَةٌ
عَلَىٰ عُرْوَتِهَا يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا . وَمَنْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَصُرُّوهُ مِنْ
دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا » (١) .

وهكذا يبرز اعتزاز المؤمن بإيمانه ، واستهانته بتلك القيم التي اعتز بها صاحبه وهو
يحاوره . ومما يلفت النظر أن صاحبه هذا المعتز بحجته لم يظهر الشرك بالله ، ولكن لقرآن
عده مشركاً ، وجعله يعترف بإشراكه في النهاية . ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة ، وجعل
لها هذا الاعتبار في وجدانه . والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئاً .

وفي قصة « قارون » يمرض صورتين نفسييتين يإزاء فتنة المال والثراء : صورة لنفوس
تزدهيها هذه القيم فتضعف وتتصلل ، وتحس بالصغر أمام الأغنياء ؛ وصورة لنفوس مؤمنة
تعتز وتقوى ولا تصغر أو تضعف أبداً : « إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ،
وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَتَتَوَّاهُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ، إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لَا
تَفْرَحْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ؛ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ
مِنَ الدُّنْيَا ؛ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْمُتَسِدِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ حَيْدِي . أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ
مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ؟ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ .
فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ
قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيَلَيْسَ لَكُمُ الثَّوَابُ إِلَّا خَيْرٌ لِمَنْ
آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، وَلَا يُنْفَعُهُمْ إِلَّا الْمَنَابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ، فَمَا كَانَ
لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنصَرِّينَ ؛ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ
بِالْأَنْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ! كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ . لَوْلَا أَنْ
مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ « (١) » .

ويرتب الإسلام على نظر تهذه نتائجها ، فينبه الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يعطى
قيمة لما يتمتع به بعضهم من متاع حلال ، فإنما هو فتنه واختبار وابتلاء :
« وَلَا تَعْدَنَّ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ
فِيهِ ، وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى » (٢) .

ويفهم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما تدعو إلى ترك الأغنياء يحتنون كما يشاءون ،
ورضى الفقراء بحرماتهم حقوقهم التي يكفلها الإسلام لهم . وهو فهم خاطيء لا يلتفت إلى
التصور الإسلامى العام . وهو تفسير المحترفين من « رجال الدين » فى عصور الاستبداد
لتسويق الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالمعادلة الاجتماعية . وعليهم وزرهم ، والإسلام
من تأويلهم برىء . فإنما جاءت هذه الآية وأمثالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ؛ ولإيقاظ
أفئس الفقراء مما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم المادية البهتة من مال ومتاع .
وما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله - سبحانه - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - ألا يقيم وزنا
لهذه القيم ؛ وألا يرتب اعتبارات الناس عليها :

« وَأَحْصِيَ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ، تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ^(١) » . « فَلَا تُحِبِّكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنْ غَايَرِدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فِيهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَنَزَحَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ^(٢) » .

وفي هذا المجال تعرض قصة النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجل الأعشى المقيد « ابن أم مكتوم » ومع « الوليد ابن العيرة » سيد قومه . تلك النصبة التي عتب الله فيها على نبيه عتبا شديدا :

« عَبَسَ وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ، أَمَّا مَنْ أَسْتَمَعَى ، فَأَنَّ لَهُ تَضَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ؟ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنَّ عَنْهُ تِلْهَى . أَكَلًا ! إِنَّمَا تَذَكَّرُ ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرُهُ ^(٣) » .

لقد كانت لحظة حرص بشري ساورت محمدا صلى الله عليه وسلم . طمعا في أن يهدي الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان أمره مشغولا حينما جاءه ابن أم مكتوم يطلب شيئا من القرآن ، ويدعو مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فتصايح منه النبي صلى الله عليه وسلم - وعبس في وجهه ؛ فعاتبه ربه هذا العتاب الشديد ، الذي كاد يبلغ حد التأنيب ؛ تصحعا للقيم التي متز بها الإسلام ، وتحقيقا لمنهج الصحيح ، واتحاه القويم ، في تحرير الوجدان .

وأخيرا فقد تنحدر النفس لبشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف الموت والأذى والقر والهوان ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستذلة لذاتها ، مستذلة لذاتها وشهواتها ، مستذلة لمطامعها وأهوائها ؛ فأثني لها القيد من داخل حين تنفلت منه

(٢) سورة التوبة : [٥٥] .

(١) سورة الكهف : [٢٨] .

(٣) سورة عبس : [١ - ١٢] .

من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر الوجداني الكامل الذي يريده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية الكبرى .

والإسلام لا يغفل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجداني ، فيلقى إليه التفاتة عميقة ، تشهد بعنايته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدل على رعايته لكل استعداداتها وملاساتها ؛ ولم يمتثل به المسيحية وتجعله غاية عاياتها :

« قُلْ : إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ، وَأَبْنَاؤُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ؛ وَأَمْوَالٌ أُقْرَفْتُمْوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَمْشُونَ كِسَادَهَا ، وَمَسَاكِينُ قَرَضَوْنَهَا ، أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ . فَتَرْبُصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » (١) .

وهكذا يجمع في آية واحدة جميع الذائد والمطامح والרגائب ونقط الصعف في نفس الإنسان ، ليصعها في كفة ، ويضع في الكفة الأخرى حب الله ورسوله ، وحب الجهاد في سبيله ، لتكون التصحية كاملة ، والتخلص من أوهام الشهوات كاملا . فالنفس التي تتحرر من هذا كله هي النفس التي يحط بها الإسلام ، ويدعو إلى تكوينها لتشتعل على الضراوة المذلة ، وتملك قياد أمرها ، وتنزع إلى ما هو أكبر وأشد مدى من الرغبات الوهمية الصغيرة .

أو يقول : « رَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ، وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ، وَالْأَنْعَامِ ، وَالْحَرْثِ . ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ؛ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَاكِ . قُلْ أُوْثِبْتُكُمْ خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ ؟ الَّذِينَ أَنْقَرُوا عِنْدَ رَبِّهِمْ حَقَابَ تَحْرِيٍّ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، خَالِدِينَ فِيهَا ؛ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ » (٢) .

(١) سورة البقرة : [٢٤] . (٢) سورة آل عمران : [١٤ - ١٥] .

وما كان هذا تمديدا ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن ، أو كما يحلو لبعضهم أن يفسر الإسلام ؛ إنما كان دعوة للتحرر والاطلاق من ضعف الشهوات والعرائر ، ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا عيبه : « قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ » (١) « وَلَا تَنْفُسَ تَصِيكَ مِنْ اللَّهِ نِيَا » (٢) .

وفي هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم لترتفع النفس على ضرورات الفطرة الفورية فترة من الوقت ، تقوى بها إرادتها وتستعلي ، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته .

ويسلك القرآن إلى هذه الغاية شتى السبل ؛ ومن بينها التحذير الإيحائي من فتنة الأموال والأولاد حيث يقول : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » (٣) .. وبذلك يثير عامل الخذر من الاندفاع وراء الضعف البشري بإزاء الأموال والأولاد . فكثيرا ما يؤتى المرء من ناحية حرصه على ماله أو بنيته ، فيقبل مالم يكن ليقبل ، ويخضع لما لم يكن ليخضع ، ويرتكب مالم يكن ليرتكب . وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو محتضن أحد ابني بنته فاطمة رضى عنها وهو يقول : « إِنَّكُمْ لَتَبَخُلُونَ وَتُجَبِّنُونَ وَتُجْهَلُونَ » (٤) .

وبعد ، فلقد يصحح المرء من كل ما يفيض شعوريا من كرامته ، ولكنه يحتاج . يحتاج إلى اللقمة فهذا ، فليس أشد من الحاجة إذلالا ؛ والبهتان الجائسة لا تعرف المعاني العالية . ولقد يضطر للاستعداد فتذهب كرامته كلها صياعا . هنا يتولى الإسلام الأمر بالتشريع لمنع

(١) سورة الأعراف : [٣٢] - (٢) سورة القصص : [٦٢] (٣) سورة التكاثر : [١٥] .

(٤) الترمذي .

أسباب الحاجة ؛ وإلزامها حين توجد : فيجعل للفرد حقه في الكفاية مفروضاً على الدولة وعلى القادرين في الأمة ، فرصاً يعاقب عليه في الآخرة ويقاتل عليه في الدنيا (وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على التكافل الاجتماعي في الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ؛ وصف استجسان بأنهم : « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِكْرَامًا » ^(١) . والنبي صلى الله عليه وسلم يعطى سائلاً درهماً ثم يقول : « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحِزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَيُبِيعُهَا ، فَيَكْفِيَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ » ^(٢) . ويقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى » ^(٣) . فيحث على الاستغناء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التي يراها الإسلام ضرورة مكروهة . أما أموال الزكاة فهي حق : حق يؤخذ ، لا فضل يعطى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » ^(٤) . حق تأخذه الدولة فتملكه لأصحابه ، وتتفق منه في مصالح المسلمين بما يدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف شرعت من الفرائض والوظائف في أموال القادرين والأغنياء بقدر ما يسد حاجة الضعفاء والفقراء (وسيأتي بيان هذا في فصل سياسة المال) .

وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوه كلها ، ومن مناحيه جميعاً ، فيكف التحرر الوجداني تحرراً مطلقاً ، لا يقوم على المعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولكن يقوم عليهما جميعاً . فيعرف للحياة واقعها ، والنفس طاقاتها ؛ ويستثير في الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقاتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر الوجداني كاملاً صريحاً . فبغير

(٢) الشيخان واللفظ للبخاري .

(٤) سورة الفرائض : [١٩] .

(١) سورة البقرة : [٢٧٣] .

(٣) الشيخان

التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على تكاليف العدالة حين تعطاها .

وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية في الإسلام . بل هو الركن الأول الذي تقوم عليه الأركان .

المساواة الإنسانية

إذا استشعر الضمير كل هذا التحرر الوجداني ؛ فخلص من كل ظل للعبودية إلا لله ، وأمن الموت والأذى والفقر والذل إلا بإذن الله ؛ وانفلت من صمط القيم الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من دل الحاجة والسآة ؛ وتسامى على شهواته ومطامعه ؛ وتوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذي يتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد بعد ذلك كله كفايته من ضرورات الحياة مكفولة له بحكم التشريع والنظام . .

إذا استشعر الضمير البشري هذا كله ووجد من الضمانات الواقعية والقانونية ما يؤكد في نفسه هذا الشعور ، فلن يكون في حاجة لمن يهتم له بالمساواة لعطاً وقد اسدشعرها في أعماقه معنى ، ووحدها في حياته واقماً ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على تلك القيم إطلاقاً . سيطلب حقه في المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، وسيحتفظ به حين يناله ؛ ولن يقل منه بديلاً ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والزيادة عنه ، مهما بذل في ذلك من جهد وتضحية .

ولن يكون الفقير والضعيف وحدها الخريصين على مبدأ المساواة التابع من الضمير ، المصون بالتشريع ، المكفول بالأكتفاء وحرية النشاط والارتزاق ؛ بل إن الفنى والقوى سينزلان عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعاني ، التي حرص الإسلام على تقريرها وتثبيتها

فيا أسلفنا . . وذلك ما وقع بالفعل في المجتمع الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً ؛ مما سيأتي في موضعه في هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكتف بالمفاهيم الضمنية المستفادة من التحرر الوحداني ، فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحاً مقررأً منطوقاً . وفي الوقت الذي كان بعضهم يدعى ويصدق أنه من نسل الآلهة ، وبعضهم يدعى ويصدق أن الدماء التي تجري في عروقه لبست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق الملوكي النبيل ؛ وفي الوقت الذي كانت بعض الملل والتعل تفرق الشعوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهي مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهي مبهوذه ؛ وفي الوقت الذي كان الجدل يدور حول المرأة : أهى ذات روح أم لا روح فيها ؛ وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم ، لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة ...

في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في الحما والمات ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا وفي الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا للأتقى .

لقد كانت وثبة بالإنسانية لم يعرف التاريخ لها نظيراً ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة لم يرفع إليها البشر أبداً . بل لقد كانت نشأة أخرى للبشرية يولد فيها « الإنسان » الأسمى الأمر الذي تراجعت عنه البشرية ، ولم تبلغ إليه أبداً إلا في ظل هذا المنهج الرباني .

كلا لم ينسب الإله أحداً : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » .. « وَقَالُوا : اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ، تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ؛ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ ، وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا : أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَانِ وَلَدًا . وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَانِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَانِ

عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ^(١) »

ثم كلا ليس هنالك من دم أرق ، ودم عادي ؛ وما خلق أحد من رأس وخلق آخر من قدم : « أَلَمْ يَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ . إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ^(٢) » . « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَاقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ^(٣) » . « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا . وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ؛ وَمَا يَمُرُّ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ . إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ^(٤) » . « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ؛ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْقَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْقَةَ عَنَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْمَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْمَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ، ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَسَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ^(٥) » .

ويعضى القرآن يكرر هذا المعنى في مواضع كثيرة ، ليقر في خلق « الإنسان » وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد - كل فرد - من ماء مهين ، ويكرر النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في أحاديثه : أُنتم بنو آدم ، وآدم من تراب ^(٦) » . كما يزيد استقرارا في المشاعر والأحلام .

فإذا انتفى أن يكون فرد أفضل بطبعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب ، هو بنشأته وعنصره أفضل كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشوق - كلا . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا

(٢) سورة المرات : [٢٠-٢٣] .

(٤) سورة طه : [١١] .

(٦) مسلم وأبو داود

(١) سورة مريم : [٨٨-٩٥] .

(٣) سورة الطارق : [٥-٧] .

(٥) سورة المؤمنون : [١٢-١٤] .

زوجها وث منهن رجالاً كثيراً ونساءً^(١) . . . فهي نفس واحدة وزوجها منها ،
ومنها اثنتا عشرة رجلاً والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة في النسب ، وهم متساوون
في الأصل والنشأة : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا . إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ^(٢) » . . . فليست هذه الشعوب والقبائل لتتماخر
أو تتناكر ، بل لتتعارف وتتآلف . وكلها عند الله سواء ، لا تتفاضل إلا بالتقوى
وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ، ذلك أن الناس كلهم سواء لا فضل
لأحد على أحد إلا بالتقوى . . . وأول التقوى الإسلام لله وحده . وإلا فلا تقوى
ولا صلاح أصلاً .

ولقد برى الإسلام من العصبية القبلية والعنصرية - إلى جانب برائه من عصبية
النسب والأسرة - فبيع بذلك مستوى لم تصل إليه « الحضارة » الغربية إلى يومنا هذا .
الحضارة التي تبجح للضمير الأمريكى إفتاء عنصر الهنود الحمر إفتاء متظلماً تحت سمع الدول
وبصرها ، كما تبجح له تلك التفرقة الفكدة بين البيض والسود ، وتلك الوحشية البشعة .
والتي تبجح لحكومة جنوب إفريقيا أن تجهر بالقوانين العنصرية ضد الملونين ، وتبجح
الحكومات روسيا والصين والهند والحبشة وبوغسلافيا وغيرها إثناء المسلمين بالجلجلة !

ويتعقب الإسلام مظاهر التفاوت والتفاضل - إلا بالتقوى والعمل الصالح - في كل
صورها وملابساتها وأسبابها ، ليفضى عليها جميعاً . فهذا النبي محمد ، ما يفتأ القرآن
مذكر الناس أنه بشر كسائر البشر ، وما يفتأ محمد ذاته يكرر هذا المعنى ، أن كان نبياً
محبوباً من قومه مهجلاً ، خيف أن يقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تأليه أو قدسية

(٢) سورة الحجرات : [١٣] .

(١) سورة النساء : [١] .

لا تكون إلا لله . فها هو ذا يقول لقومه : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ،
فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله ^(١) » ويقول وقد خرج على جماعة فوققوا له ببجلاً
« من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار ^(٢) » .

ولما كان أهل محمد مطنة أن يقدسوا نبهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه لا يملك لهم
من الله شيئاً : « يا معشر قريش لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغنى
عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئاً . وياصفية عمة رسول
الله لا أغنى عنك من الله شيئاً . . . ^(٣) » .

وحين أصابت محمداً الإنسان لحظة حرص بشري ، فانصرف عن الرجل الفقير ابن
أم مكتوم إلى الوليد بن المخيرة سيد قومه ، حاجله العتاب الشديد الذي يشبه التأديب ،
ليرد للمساواة المطلقة معاييرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوي الثراء والأنساب يأنف أن يزوج أو يتزوج من الفقراء
والفقيرات جاء أمر الله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ
إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْضِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ^(٤) » . .

فأما بين الجنسين فقد كفل للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق
الإنسانية ؛ ولم يقرر التفاضل إلا في بعض اللابسات المتعلقة بالاستعداد أو الدربة أو التبعة ،
عما لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنساني للجنسين ؛ فحيثما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة
تساويا ، وحيثما اختلف شيء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

(٢) أبو داود والترمذي .

(٤) سورة النور [٢٢] .

(١) البخاري .

(٣) مفضل عليه

ففي الناحية الدينية والروحية يتساويان : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ اُنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَاُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ^(١) » . . . « من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن ، فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢) » . . « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عاملٍ منكم من ذكرٍ أو أنثى ؛ بعضكم من بعض ^(٣) » .

وفي ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي يتساويان : « للرجال نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون ^(٤) » . . « للرجال نصيبٌ مما اكتسبوا وللنساء نصيبٌ مما اكتسبن ^(٥) » .

فأما إثارة الرجل بضعف نصيب المرأة في الميراث ، فمردّه إلى التبعية التي يضطلع بها الرجل في الحياة ؛ فهو يتزوج امرأة يكلف إعالتها ، وإعالة أبنائها ، وبناء الأسرة كله هو مكلف به وعليه وحده تبعة الديات والتعويضات . فمن حقه أن يكون له مثل حظ الأثنيين لهذا السبب وحده . بينما هي مكفولة الرزق إن تزوجت ، بما يعولها الرجل ، ومكفولة الرزق إن عنت أو ترملت ، بما ودرت من مال ، أو بكفالة قرابتها من الرجال . فالمسألة هنا مسألة تفاوت في التبعية اقتضى تفاوتاً في الإرث .

وأما أن الرجل قوام عليها : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ^(٦) » فوجه التفضيل هو الاستعداد والدربة والمرانة فيما يختص بالقوام . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجتمع فترة أطول ، ويتهيأ لها بقواه الفكرية جميعاً ، بينما تختص هذه التكاليف المرأة معظم أيامها ؛

• (٢) سورة النحل : [٩٧] .

• (٤) سورة النساء : [٧] .

• (٦) سورة النساء : [٣٤] .

• (١) سورة النساء : [١٢٤] .

• (٣) سورة آل عمران : [١٩٥] .

• (٥) سورة النساء : [٣٢] .

فوق أن تكاليف الأمومة تنمى في المرأة بجانب العواطف والانفعالات ، بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير ، فإذا جعلت له القوامه على المرأة فيحكم الاستعداد والدربة لهذه الوظيفة ، فوق أنه المكلف بالإففاق ؛ وللتأحية المالية صلة قوية بالقوامه ؛ فهو حق مقابل تكليف ، ينتهى في حقيقته بالمساواة بين الحقوق والتكاليف في محيط الجنسين ومحيط الحياة .

فأما حين يرد الأمر إلى الدائرة الإنسانية المجردة من ملايسات الوظائف العملية ، فالمرأة من حق الرعاية أكثر مما للرجل . وهو الحق الذى يقابل حق القوامه : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، من أحق بحس صحابى ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أبوك^(١) . ولقد يبدو أن هناك تفضيلا آخر في مسألة الشهادة : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يَكُونا رجلينِ فرجلٌ وأمرأتان ممن تَرْضَوْنَ من الشهداء ، أن تَضِلَّ إحداها فتدَّكِّرَ إحداهما الأخرى^(٢) » . . . وفى الآية نفسها بيان العلة . فالمرأة بطبيعة وظائف الأمومة ينمو في نفسها جانب العواطف والانفعالات بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير كما أسلفنا . فإذا نسبت أو جرفها انفعال ، كانت الثانية مذكرة لها . فالمسألة هنا مسألة ملايسة عملية في الحياة ، لا مسألة إثارة جنس لذاته على جنس وعدم مساواة .

وحسب الإسلام ما كفل للمرأة من مساواة دينية ، ومن مساواة في التملك والكسب ؛ وما حق لها من ضمانات في الزواج بإذنها ورضاها ، دون إكراه ولا إهمل : « لا تنكح الشيب حتى تستأمر ولا تنكح لبكر حتى تستأذن وإذنها الصموت »^(٣) . وفى مهرها : « فأتوهنَّ

(١) . للمعيطان . (٢) سورة البقرة : [٢٨٢] . (٣) الشحان .

أَجُورَهُنَّ قَرِيضَةً» (١) .. وفي سائر حقوقها الزوجية ، زوجة أو مطلقة : « فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا » (٢) .. « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » (٣) .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات بروح تكريمية خالصة ، ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والماديات . فلقد حارب فكرة أن المرأة عالة يحسن التخلص منها وهي وليدة ؛ فحارب عادة الوأد التي كانت معروفة في حياة بعض القبائل العربية حرياً لا هوادة فيها ؛ وعالج هذه العادة بنفس الروح التكريمية الخالصة التي ينظر بها إلى البشر ، فهي نهى تحريم عن القتل عامة لم يستثن : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ » (٤) .. ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد . وما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » (٥) .. وقدم رزق الأولاد في هذه الآية لأهم سبب الخشية من الإملاق ، ليملاً صدور الآباء ثقة برزق الله وكفالتهم للأولاد قبل الآباء ! ثم استجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : « وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ : بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ؟ » (٦) .. فجعل هذا موضع سؤال استنكارى بارز ظاهر في ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين منح المرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظرتة إلى وحدة الإنسان : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا » (٧) .. وكان يريد دفعها إلى حيث يجب أن يكون شطر « النفس » الواحدة .

(١) سورة النساء : [٢٤] . (٢) سورة البقرة : [٢٣١] . (٣) سورة النساء : [١٩] .
(٤) سورة الأنعام : [١٥١] . (٥) سورة الإسراء : [٣١] . (٦) سورة التكاوير : [٨-٩] .
(٧) سورة الأعراف : [١٨٩] .

ويجب إذ نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر بجانبه أن الحرية التي منحها الغرب
المادى للمرأة لم تقص من هذا النبع الكريم ولم تكن دوافعها هي دوافع الإسلام
البريئة .

ويحسن ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نقف بالقشور الخادعة التي تعاصرنا اليوم . يحسن
أن نذكر أن الغرب أخرج المرأة من البيت تعمل ، لأن الرجل هناك بكل عن كفالتها
وإعالتها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عقها وكرامتها !
عدئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويحسن أن نذكر أنها حين خرجت للعمل أثير العرب المادى حاجتها ؛ واستغل
فرصة زيادة العرض ليرخص من أجرها ؛ واستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر
عن العامل الذي بدأ يرفع رأسه ويطالب بأجر كريم !

وحين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعنى أولا وبالذات المساواة في الأجور
لتأكل وتميش ، فما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت
يحسب حسابه ؛ ثم طالبت بدخول البرلمانات ليكون لها صوت إيجابي في تقرير تلك
المساواة ! لأن القوانين التي تحكم المجتمع يسنها الرجل وحده ؛ وليست - كما هي في
الإسلام - من شرع الله ، الذي يعدل بين عباده رجالا ونساء .

ويحسن ألا ننسى أن فرنسا غلبت إلى عهد الجمهورية الرابعة بعد الحرب الأخيرة
لا تمنح المرأة حق التصرف في مالها - كما يمنحها الإسلام ذلك - إلا بإذن وليها ، على حين
منحتها حق الدعارة كاملا بصفة علنية أو سرية ! وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد
الذي حرمه الإسلام للمرأة ! لأنه حرمة للرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان
وشعوره ، ورفعا لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقه أجساد لا تربطها رابطة
من بيت ولا أسرة .

ويجب حين نرى العرب المادى يقدم المرأة اليوم في بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة في التاجر والسفارات والقنصليات وفي الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها . . . يجب ألا ننفل عن المعنى الكريه الخبيث في هذا التقديم . إنه معنى النخاسة والرقيق في جو من دخان العنبر والأفيون ! إنه استغلال للحاسة الجنسية في نفوس « الربائن » . فصاحب المتجر ، كالدولة التي تعين النساء في السفارات والقنصليات ، كشركة السياحة التي تعين مصيقات ، كصاحب الجريدة الذي يدفع بالمرأة إلى التقاط الأحاديث والأخبار ، كل منهم يدرك قيم يستخدم المرأة ؛ ويعرف كيف تحصل للمرأة على النجاح في هذه الميادين ؛ ويعلم ماذا تبذل للحصول على هذا النجاح ! فإن لم تبذل هي شيئاً - وهو فرض بعيد - فهو يدرك أن شهوات جائعة ، وغيوتاً خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ؛ وهو يستغل ذلك الجوع للكسب المادى والنجاح الصغير الآن للعانى الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة في مساواة المرأة بالرجل ، وتحطيم الأغلال التي تقيد المرأة ، والمساواة هي المساواة في العمل والأجر . ومتى استوى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن أسألة في عرف الشيوعية لا تعدو الاقتصاد . فكل الدوافع البشرية ، وكل المعانى الإنسانية ، كامنة في هذا العنصر وحده من عناصر الحياة !

والحقيقة في صميمها هي نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرارها أن تعمل مثله وفي دائرته لتعيش ، فالشيوعية - بهذا - هي السكينة الطبيعية لروح العرب المادية ، الفاقدة للمعاني الروحية في حياة البشرية .

يجب أن تذكر هذا كله قبل أن يندفع أبصارنا الوهيج الرائف . فالإسلام قد منح

المرأة من حقوق منذ أربعة عشر قرناً ما لم تمنحه إياها « الحصار » الغربية حتى اليوم . وهو قد منحها . عند الحاجة - حق العمل وحق الكسب ؛ ولكنه أبقى لها حق الرعاية في الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجند ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب ؛ ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها الممتدة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافئة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ ويوجب على كل منهما أن يؤدي وظيفته أولاً لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ويفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنساني العام .

وأخيراً فإن للجنس البشري كله كرامته ، التي لا يجوز أن تسذل : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَدَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(١) » .. كرمناهم بجنسهم ، لا بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناءؤه جميعاً سواء في هذا وفي ذاك !

والناس جميعاً - في المجتمع المسلم - كراماتهم التي لا يجوز أن تلمز ، ولا أن يسخر منها أحد : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا يَسَاءَ مِنْ نِسَاءٍ ، عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ . بِئْسَ الْأَسْمُ : الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُوبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ^(٢) .. والتعبير العميق الجميل : « وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ » . ذو دلالة عجيبة ، فلمز المؤمن للمؤمن هو لمزه لنفسه ، لأنهم كلهم من نفس واحدة !

(١) سورة الإسراء : [٧٠] . (٢) سورة الحجرات : [١١]

وللناس جميعاً في المجتمع السلم حرمتهم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُبَادِنَ لَكُمْ ، وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ^(١) » .. « وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ^(٢) » .

وقيمة هذا الإجراء هو إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون ؛ ولا تقل حرمة أحد عن حرمة أحد ؛ فهم فيها سواء ، وهم جميعاً مؤمنون ، في المجتمع المسلم الذي يقوم على منهج الله وشرعه . فيكفل للناس فيه هذه الكرامة ، ويصون منهم هذه الحرمات .



وهكذا يتتبع الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة تأكيداً . وما كان في حاجة كما قلنا لأن يتحدث عن المساواة لفظاً وصورة ، بعد ما حققها معنى وروحاً ، بالتحرر الوجداني الكامل من جميع القيم ، وجميع الملابسات ، وجميع الضرورات ، وكفل لها في عالم الواقع كل الضمانات . ولكنه يحرص على المساواة حرصاً شديداً ، ويريد لها إنسانية كاملة غير مخلوذة بعنصر ولا قبيلة ولا بيت ولا مركز ، كما يريد لها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها ، مما وقفت عنده المذاهب المادية « العلمية » !

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى ، يغنيها شعوره بالتحرر الوجداني المطلق من كل صفت ، وبالمساواة المطلقة التي لا يحدها قيد ولا شرط ؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيلاً بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته .

(١) سورة النور : [٢٧ ٢٨] . (٢) سورة الحجرات : [١٢]

فلمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد ؛ والفرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته ؛ لكني لا يذهب مع غرائز وشهواته ولذائذه إلى الحد المردى ؛ ثم لكي لا تصطدم حريته بحرية الآخرين ، فتقوم المنازعات التي لا تنتهي ، وتستحيل الحرية جحيا وكالا ؛ ويقف نمو الحياة وكما لها عند حدود المصالح الفردية القريبة الآماد . وذلك كالذي حدث في « حرية » النظام الرأسمالي ، وما صاحبه من نظريات أخرى الحيوانية للشهوات !

والإسلام يمنع الحرية الفردية في أجل صورها ، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها ، ولكنه لا يتركها فوضى ، فله مجتمع يحاسبه ، وللإنسانية اعتبارا ، وللأهداف العليا للدين قيمتها . لذلك يقرر مبدأ التبعية الفردية ، في مقابل الحرية الفردية ، ويقرر إلى جانبها التبعية الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليها . وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي .

والإسلام يقرر مبدأ التكافل في كل صوره وأشكاله . فهناك التكافل بين الفرد وذاته ، وبين الفرد وأسرته القريبة ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الأمة والأمم ، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة أيضا .

هناك تكافل بين الفرد وذاته ، فهو مكلف أن ينهى نفسه عن شهواتها ؛ وأن يزيكها ويطهرها ؛ وأن يسلك بها طريق الصلاح والنجاة ؛ وألا يُلقي بها إلى التهلكة : « فَأَمَّا مَنْ حَقَّنْهُ فَأَثَرُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَإِنْ أَلْجَمِمْ هِيَ الْبَارِئُ ، وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْبَارِئُ ^(١) » .. « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ^(٢) » .

(١) سورة النازعات : [٤١-٣٧] . (٢) سورة الشمس : [١٠-٧] .

« وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »^(١) وهو مكلف في الوقت ذاته أن يجمع نفسه في الحدود التي لا تفسد فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا يهلكها ويضعفها :
 « وَاجْعَلْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا »^(٢) . « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ »^(٣) .

والتبعة الفردية كاملة ، فكل إنسان وعمله ، وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حصة أو سيئة ، ولن يجزى عنه أحدى الدنيا ولا في الآخرة : « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ »^(٤) . « أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ؛ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ، إِلَّا تَزِيرُ وَازِرَةً وَذُرَّ آخِرَى ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنْ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوَّلَى »^(٥) . « لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسِبَتْ »^(٦) . « فَمَنْ أَهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَصِلُ عَلَيْهَا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ »^(٧) . « وَمَنْ يَكْسِبْ إِنَّمَا فَرِمَا بِكُيُوبِهِ عَلَى نَفْسِهِ »^(٨) .

وبذلك كله وقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب ، يهذبها إن ضلت ، ويمنعها حقوقها المشروعة ؛ ويحاسبها إن أخطأت ، ويحتمل تبعه إهماله لها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تتراقبان وتتلاحطان ، وتتكافلان فيما بينهما في الخير والشر ، في مقابل منح هذا الفرد التحرر الواجبدانى الكامل ، وللساواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافلان وتتكافلان .

- (٢) سورة القصص : [٧٧] .
- (٤) سورة المدثر : [٣٨] .
- (٦) سورة البقرة : [٢٨٦] .
- (٨) سورة النساء : [١١١] .

- (١) سورة البقرة : [١٩٥] .
- (٣) سورة الأعراف : [٣١] .
- (٥) سورة النجم : [٤١ ٣٦] .
- (٧) سورة الزمر : [٤١] .

وهناك تكافل بين الفرد وأسرته القريبة : « وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ
الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ ، وَلَا تَنْهَرُهُمَا ، وَكُنْ لَهُمَا قَوْلًا
كَرِيمًا ، وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ : رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ^(١) »
« وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حَسَنَةً إِنَّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ
أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ^(٢) » . « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ
اللَّهِ ^(٣) » . « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَتَيْنِ كَامِلَتَيْنِ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ
الرَّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا
وُسْعَهَا ، لَا تَضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلِدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ ^(٤) » .

وقد قيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يحسبها ؛ والأسرة هي اللبنة
الأولى في بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهي تقوم على الميول الثابتة في
الغطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة والمودة ، ومتعضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها
الحس الذي تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهي في صميمها آداب
المجتمع الذي ارتفع عن الإباحية الحيوانية والقوضى الحمجية .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضى على الأسرة بحجة أنها تنمى أحاسيس الأمومة الذاتية ،
وحب المملك ؛ وعتت شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد . . . ولكنها فيما
يبدو قد فشلت في هذا فشلا تاما ، فاشعب الرومي شعب عائلي ، وللعائلة مكانها في نفسه
وفي تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجي ونفسي لأنظمة اجتماعي فحسب ، فتخصيص
امرأة لرجل أصلح بيولوجيا وأفلح لإنجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التي يتداولها عدة
رجال تعم بعد فترة معينة أو لا يصبح سلبا . أما من الوجهة النفسية فشاعر المودة والرحمة

(٢) سورة لقمان : [١٤] .
(٤) سورة لقمان : [٢٣٣] .

(١) سورة الإسراء : [٢٣-٢٤] .
(٣) سورة الأحزاب : [٦] .

تنمو في جو الأسرة خيراً مما تنمو في أي نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم في هذا المحيط خيراً مما يتم في أي نظام آخر . وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن ، أن الطفل الذي تتناوب تربيته عدة حاضنات تحل شخصيته وتفككك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذي لا والد له يعاني مركب النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له ، يتصل به في الخيال ، ويصور في شتى الصور والأشكال^(١) .

وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة التي تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة في الخير والشر ، متكافلة في الجهد والجزاء ، جيلاً بعد جيل .

ومن مظاهر التكافل العائلي في الإسلام ذلك التوارث المادي للثروة المفصل في الآيات التالية : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ . إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ ، فَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمَتِّ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمَتِّ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ . آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا . فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ . إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً . وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ . مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ^(٢) » .

(١) عن « أطفال بلا أسر » : تأليف أناتول فريد ودرش برلجهايم وترجمة الأستاذين محمد بدران ودمري يسي .

(٢) سورة النساء : [١١ - ١٢] .

« يَسْتَفْتُونَكَ . قُلْ : اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ : إِنْ أَمَرْتُ هَذِهِ كَيْسَ كَهْ وَكَدَّةُ وَكَهْ أُخْتُ فَلَهَا بِصَفِّ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ كَهَا وَكَدَّةُ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهَا الثَّلَاثَانِ بِمَا تَرَكَ ؛ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . بُيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ »^(١) ..

أما الوصية التي أشير إليها في الآيتين الأولىين فهي لا تتجاوز الثلث بعد وفاة الدين ولا تكون لوارث، لحديث : « لا وصية لوارث »^(٢) . إنما شرعت لتدارك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة العاقبة أن يصله المورث ويبره ؛ ولتكون مجالا لإفناق شيء من التركة في وجوه البر والخير .

هذا النظام الذي شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وبين الأجيال المتتابة - فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لتلا تمضخ تضخمها يؤدي المجتمع (وسنتحدث عن هذا في فصل « سياسة المال ») أما هنا فكتفى بالقول بأن في نظام الإرث الإسلامي عدلا بين الجهد والحراء ، وبين المغنم والمضارم في جو الأسرة . فالوالد الذي يعمل - وفي شوره أن ثمرة جهوده لن تنف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبنائه وحفدته ، وهم امتداده الطبيعي في الحياة - هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، وينتج أعظم نتاجه ؛ وفي هذا مصلحة له وللدولة وللإنسانية ، كما أن فيه تمادلا بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فعدل أن ينتفعوا بجهود آبائهم وأمهاتهم ، إذ الصلة بين الوالدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة الميراث المالي ؛ فالآباء والأمهات يورثونهم صفات واستعدادات

(١) سورة النساء : [١٢٦]

(٢) رواه صاحب معايير السنة وقال : إنه حسن .

في تكوينهم الجثائي ، والعقلي ؛ وهذه الاستعدادات تلازمهم في حياتهم ، وتقرض عليهم كثيراً من أوضاع مستقبلهم - إن خيراً وإن شراً - دون أن تكون لهم يد في رد هذه الوراثة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلاً وجهاً جميلاً إذا ورثه أبواه وجهاً قبيحاً ؛ ولن يمنحه سلامة أعصاب ، واعتدال مزاج ، إذا ورثه اختلالاً واضطراباً ؛ ولن يعطيه عمراً طويلاً وصحة موفورة ، إذا ورثه استعدادات للبلبلى السريع والمرض لللازم . . . فإذا كانت عليه أن يرث هذا كله غير مختير ، فإنه من العدل الاجتماعي أن يرث جهود أبويه المادية أيضاً ، ليكون هناك شيء من التعادل بين المفاسد والمفارم !

وقد ضرب القرآن مثلاً للتكافل بين الآباء والأبناء في قصة موسى - عليه السلام - مع عبد الله الصالح الذي قال الله عنه : « فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً » . . « فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَمْسُحَ بِنَافِثَتِهِ » . وقد قال له موسى : « لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا »^(١) . مادام أهل القرية لم يطعموها . فكشف له عن السر في تقويمه للجدار فقال : « أَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ، فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا كُنْتُمْ عَنْ أَمْرِي »^(٢) .

وهكذا انتفع الولدان بصلاح الوالد ، وورثا ما خلقه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين يخشى من حبس المال في محيط خاص ، فالوسيلة موجودة في يد الإمام

(٢) سورة الكهف : [٨٢] .

(١) سورة الكهف : [٧٧] .

المسلم الحاكم بشريعة الله لتعديل الأوضاع ؛ والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة كما سيبيء في فصل « سياسة المال » .

وهناك تكافل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ، يوجب على كل منهما تبعات ؛ ويرتب لكل منهما حقوقا . والإسلام يبلغ في هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحتين ، وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما في النهوض بتبعاته في شتى مناحي الحياة المعنوية والمادية على السواء .

فكل فرد مكلف أولا أن يحسن عمله الخاص . وإحسان العمل عبادة لله ، لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة وعائدة عليها في النهاية : « وَفَلْيُأْمِرُوا فِئْتَهُمُ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(١) » .

وكل فرد مكلف أن يرعى مصلح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها . والحياة سفينة في حزم ، والراكون فيها جيما مسؤولون عن سلامتها ؛ وليس لأحد منهم أن يخرق موضعه منها باسم الحرية الفردية : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا ! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جيما » ^(٢) . وهو تصوير بديع لتشابك المصالح وتوحيدها ، بإزاء التفكير الفردي الذي يأخذ بظاهر المعاني النظرية ، ولا يفكر في آثار الوقائع العملية ؛ ورسم دقيق لواجب الفرد وواجب الجماعة في مثل هذه الأحوال .

(٢) البخاري والترمذي واللفظ للبخاري .

(١) سورة التوبة : [١٠٥] .

أَنْ هُتِكَ قَرْيَةٌ أَمْرًا نَاْمُرُ فِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَذْمِيرًا»^(١)
ولو كان فيها الكثيرون لم يفسقوا ، ولكن سكونهم على الفسق جعلهم مستحقين للتدمير
« وَاتَّخُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً »^(٢) .. وما يوحى هذا ظلم ، فالأمة التى تشيع
فيها الفاحشة ، ويحمر فيها بالمنكر فلا تغيره ، أمة منحلة متهافتة ، صائرة إلى الزوال ؛
والدمار الذى يصيبها أمر طبيعى ، ونتيجة لازمة .

ولقد استحق بنو إسرائيل اللعنة على لسان أنبيائهم ، ودالت دولتهم ، وذهبت ريحهم ،
لأنهم لم يكونوا يغيرون المنكر ولم يكونوا يتناهون عنه : « لَئِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي
إِسْرَآئِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ . ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا
لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ . لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ »^(٣) . وفى الحديث : « لما وقعت
بنو إسرائيل فى المعاصى نهتهم علماءهم فلم ينتهوا ؛ فجالسوهم ، وآكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب
بعضهم ببعض ؛ ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم (ثم جلس وكان متكئا فقال) :
« لا والذى نفسى بيده حتى تأطروهم على الحق أطرا »^(٤) . فأما المؤمنون حقا فهم الذين
يقول عنهم القرآن : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْعُرْوَفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ »^(٥) .

وقد فهم بعضهم من آية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَعْزُوا عَنْ مَنْ ضَلَّ
إِذَا هْتَدَىٰ بَنِم »^(٦) .. أنها تميز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فبهم أبو بكر رضى الله
عنه إلى سوء فهم لها قال :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ . . . وَإِيَّاكُمْ تَضَعُونَهَا عَلَىٰ غَيْرِ مَوْضِعِهَا ،

(٢) سورة الأنفال : [٧٥] .

(٤) أبو داود والترمذى .

(٦) سورة اللأمة : [١٠٥] .

(١) سورة الإسراء : [١٦] .

(٣) سورة المائدة : [٧٨-٧٩] .

(٥) سورة التوبة [٧١] .

وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب » . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرن على أن يغيروا فلم يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب ^(١) » .

وهذا هو التفسير الصحيح الذي ينطبق على منهج الإسلام . والذي يجعل من الأمة المسلمة وحدة واحدة ، متكافلة فيما بينها ؛ لا يضرها أن يضل لناس إذا استقامت هي على الهدى ؛ ما أدت واجبها في دفع المنكر وتغييره جهد طاقها .

والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وصيانتها ، فعليها أن تقاتل عند اللزوم لحمايتهم : « وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ؟ » ^(٢) .. وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا : « وَأَجْلُوا أَلْيَتَايَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا ^(٣) » . . . وفي الحديث : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، أو القائم الليل ، الصائم النهار » ^(٤) :

وهي مسؤولة عن فقراتها ومعوزيها أن ترزقهم بما فيه الكفاية ؛ فتتقاضى أموال الزكاة وتنفقها في مصادفها ؛ فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يدعوز المحتاجين ، بلا قيد ولا شرط إلا هذه الكفاية . فإذا بات فرد واحد جائعاً فالأمة كلها تبست آئمة ما لم تتحاض على إطعامه : « كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ، وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ

(١) أبو داود والترمذي . (٢) سورة النساء : [٧٥] . (٣) سورة النساء : [٦] .

(٤) الشيخان والترمذي والنسائي .

الْمُسْكِينِ ، وَتَأْكُلُونَ الْثَرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ، وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا . كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ . يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى ، يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي أَفْيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وُثْقَهُ أَحَدٌ ^(١) » .. وفي الحديث « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » ^(٢) و « من كان معه فضلٌ فظهر فليعُدْ به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » ^(٣) . و « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ... وإن أربع خامس أو سادس » ^(٤) .

والأمة للسلسلة كلها جسد واحد ، يحس إحساساً واحداً ، وما يصيب عضواً منه يشتكى له سائر الأعضاء . وهي صورة جميلة أخاذة برسمها الرسول الكريم فيقول : « مثل المؤمنين في توادهم ، وتراحيمهم ، وتعاطفهم ، كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » ^(٥) . كما رسم للتعاون والتكافل بين المؤمنين ولتؤمن صورة أخرى معبرة حقيقة : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » ^(٦) . وذلك أسمى ما يتصوره الخيال للتعاون والتكافل في الحياة .

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود في الجرائم الاجتماعية ، وشددت تشديداً . لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد في دار الإسلام وماله وحرماته : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرسه وماله » ^(٧) . . . لذلك شرع القصاص في القتل والجروح جزاء وفاظ . وحمل جريمة القتل كجريمة الكفر في العقوبة : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا » ^(٨) . . « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ

(١) سورة الفجر : [١٧-٢٦] .

(٢) المسند للإمام أحمد بن حنبل بشر الأستاذ أحمد محمد شاكر حديث رقم : [١٨٨٠] .

(٣) مسلم وأبو داود . (٤) متفق عليه . (٥) متفق عليه . (٦) الشيطان .

(٧) سورة النساء : [٦٣] . (٨) الشيطان .

إِلَّا يَأْتِيَنَّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا ^(١) . « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ^(٢) . . . وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » ^(٣) . ولأنه حياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها بوقف الثأر ، وشدد عقوبة الزنا لما فيه من اعتداء على العرض ، وعبث بالحرمة ، ونشر للفاحشة في الجماعة ، ينشأ عنه تفككها بعد فترة ؛ وتدلّيس في الأنساب ، ومسرقة لمواطن الآباء بالبنوة المرورة !

شدد هذه العقوبة لجعلها للتحصن والمحصنة الرجم ، ولغير المحصنين والمحصات الجلد ، وهو متلف في أحيان كثيرة : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ^(٤) . وجعل العقوبة تمانيف جلدة للذين يرمون المحصنات للثؤمات العافلات ويفترون عليهن ، ويلوثون أعراضهن ككذباً ، لأن جريمة الإفك ها قريبة من جريمة الزنا ، فهي اعتداء على السمعة والعرض ، ومثار للعداوة والبغضاء ، وإشاعة للفاحشة بالسماع : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ^(٥) » .

وشدد عقوبة السرقة لما فيها من اعتداء على أمن الناس - في دار الإسلام - وطمأنيتهم والثقة المتبادلة بينهم ؛ لجعلها قطع اليد : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ^(٦) .

(٢) سورة المائدة [٤٥] .

(٤) سورة النور : [٢] .

(٦) سورة المائدة : [٣٨] .

(١) سورة الإسراء : [٣٣] .

(٣) سورة النقرة : [١٧٩] .

(٥) سورة النور : [٤] .

ولقد يستقطع بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد ؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها ؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها وإلى الغرض منها ؛ فهي جريمة تتم في الخفاء ، وسرايم الخفاء في حاجة إلى تشديد العقوبة ليعدل عنها مرتكبها ، أو ليتذكر من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلا عليه وعليها . وهي جريمة يرتكبها صاحبها ليزيد كسبه من الحرام ؛ فلو حفظ أن تكون العقوبة - وهي قطع اليد - من شأنها تعجيزه عن الكسب الذي يزيده بهذه الوسائل المحرمة .

على أن هذه العقوبة الخازمة لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد . فالقاعدة العامة : أن لا يخرج على المضطر : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ^(١) » والحد يدرأ بالشبهة : « احذروا الحدود بالشبهات » ^(٢) والجوع شبهة ؛ وعلى هذا جرى عمر في خلافته كما سيأتي ^(٣) .

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام في دار الإسلام المحكومة بشريعة الله جزاؤهم القتل أو التصليب أو تقطيع الأيدي والأرجل أو النفي من الأرض . « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ^(٤) » . لأن الاثتار والاجتماع على الإفساد والفتنة جريمة أكبر من الجرائم الفردية ، وأحق بالحسم وقسوة العقوبة .

وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صوره وأشكاله ، تمشيا مع نظرته

(١) سورة البقرة [١٧٣] .

(٢) رواه عبد الله بن عباس (كتاب الكامل لابن عسى) . وفي مسند أبي حنيفة للبخاري .

(٣) يراجع فصل الجريمة والنقاب في كتاب : « الإنسان بين العادية والإسلام » لمحمد قطب .

(٤) سورة المائدة : [٣٣] .

الأساسية إلى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفي مناقش الحياة وتكاملها . فيدع
للفرد حريته كامله في الحدود التي لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويجعل للجماعة
حقوقها ، ويكلفها من التبعات في الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة في طريقها
السوي القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التي يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء .

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوحداني المطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ،
والكافل الاجتماعي الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتحقق العدالة الإنسانية .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس يعمل الإسلام ، ومن أحماق الضمير يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لا ينفصل أبداً عن الواقع العملي في محيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يعتورها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكماش ، وأشواق طائفة وضرورات مقبلة ، وطلاقة محدودة ، على كل حال ، دون الكمال المطلق في جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ، ثم يهتف للضمير البشري أن يتسامى فوق التكاليف المفروضة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن نفذنا التكاليف المفروضة في هذا الدين ؛ ولكن النفس المسامة تظل تعرج في معارج الكمال بما يوجه إليه الضمير البشري من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجداني في هذا الدين هو الجزء الكلي للتكاليف المفروضة فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طوعة ورضى وإقبال ، بمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة المترفة عن القيود والضرورات ، وعن ضغط القانون ، ودفع التكليف أيضاً .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، وأن يكون التكليف وحده هو الذي يكفلها ؛ فجعلها عدالة إنسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشري من داخل النفس والتكليف القانوني في محيط المجتمع ، وزاوج بين هذه القوة وتلك ، مثبثاً في الوجدان الإنساني أعماق انفعالاته ،

خير غافل عن ضعف الإنسان وحاجته إلى الوازع الخارجى كما يقول عثمان بن عفان : يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

و كل من ينظر في هذا الدين نظرة فاحصة منصفة يدرك الجهد الصخم الذى بذله لتهديب النفس البشرية من جميع جوانبها وفي جميع اتجاهاتها وملاساتها . فهذا الدين هو الذى يحمل أقصى الثناء على نبيه - صلى الله عليه وسلم - أن يقول : « وَإِلَيْكَ كَلَىٰ خَلْقِي عَظِيمٌ » (١) . فالتخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع التماسك الركين ، ولا اتصال الأرض بالسما ، والعناء بالخلود ، في ضمير الإنسان القانى الحدود .

ولم يخل الإسلام بثقته على الضمير البشرى بعد تهذيبه ؛ فأقامه حارساً على التشريعات ينفذها ويرعاها ؛ وجعل تنفيذ الكثير منها في ضمانته ؛ فالشهادة هي أساس إقامة الحدود في أحوال كثيرة ، وفي إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير العردى ، وإلى رقابة الله على هذا الضمير : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » (٢) . . « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالتَّخَامِيسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَبِذَرَأَعِهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالتَّخَامِيسَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (٣) . . وحتى عندما يأمر بالكتابة يحمل الشهادة واجبة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ؛ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مَفْهِمًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلِئَ هُوَ فليُمْلِئْ

(٢) سورة النور : [٤] .

(١) سورة القلم : [٤] .

(٣) سورة النور : [٦-٩] .

وَلَيْتُ بِالْعَدْلِ وَأَشْهَدُ وَأَشْهَدُ بَيْنَ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
وَأَمْرَأتَانِ مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى » (١) .

والشهادة واجب وتكليف ، في البدء : « وَلَا يَأْبَى الشُّهَدَاءُ إِذَا سَأَلُوا » (٢) وهي
واجب وتكليف عند التقاضي : « وَلَا تَسْكُتُوا الشَّهَادَةَ » ، وَمَنْ سَكَتَ فَإِنَّهُ آسِئٌ
قَلْبُهُ » (٣) .. وهكذا يمنح الثقة للضير البشرى في الحدود التي قد تصل إلى الجلد والرجم ،
وفي الحقوق المالية على السواء . وهي ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعها إلى مستوى
المرموق المطلوب .

ولكن الإسلام لم يدع هذا الضير لداته ، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة ،
ويقوم حارساً على تنفيذ التشريع والتكليف ، ويدعو إلى السمو فوق ما يوجب التشريع
والتكليف . . لقد أقام عليه رقيباً من خشية الله ، وصورة له رقابة الله في صور فريدة
رائعة مؤثرة : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ
سَادِسُهُمْ ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ، ثُمَّ يُنَبِّئُهُمُ
بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » (٤) . . « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ
وَنَعَلَهُم مَتَّوْسُرِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَقَّى
الْمُتَّقِينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَدْرِئُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » (٥)
« فَلَا تَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى » (٦) .

ولقد بشره وأنذره ، وجعل كل عمل من أعماله محسوباً عليه في الدنيا والآخرة لا مفر
من عاقبته ، ولا فكاك من جزائه : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ
شَيْئاً » (٧) .

(١) سورة البقرة : [٢٨٢] . (٢) سورة البقرة : [٢٨٢] . (٣) سورة البقرة : [٢٨٣] .
(٤) سورة المجادلة : [٧] . (٥) سورة ق : [١٦-١٨] . (٦) سورة طه : [٧] .

نَفْسٌ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ، وَكَمْ يَرَىٰ حَاسِبِينَ ^(١) »
 « إِذَا رُكِّزَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا ، وَخُرِجَتِ الْأَرْضُ أَتْقَالًا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟
 يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَدْنَىٰ لَهَا . يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ .
 فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » ^(٢) . . . وهكذا
 وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويجعله أداة صالحة لرقابة التنفيذ
 في كل ما شرع الدين من حدود وتكاليف .

على هذا الضمير الذي ربه الإسلام ، وعلى التشريع الذي جاءت به شريعته ، اعتمد
 في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية . وبهذه الوسيلة المزدوجة نحج في إنشاء مجتمع إنساني
 متوازن متناسق ، سنعرض صوراً منه في فصل آت . أما الآن فنكتفي باستعراض نموذج
 من تلك الطريقة في التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الركاء والصدقة لعلاقته القوية
 بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقاً في أموال القادرين للمحرومين . حقاً تتقاضاه الدولة المسلمة
 بحكم الشريعة وبقوة السلطان . ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل
 أدائه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان : « قَدْ أَفْلَحَ
 الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ
 هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ » ^(٣) . . « تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٌ مُبِينٌ . هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ .
 الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ » ^(٤) .

(٢) سورة الزلزلة : [١ - ٨] .

(٤) سورة النمل : [١ - ٣] .

(١) سورة الأنبياء [٤٧] .

(٣) سورة المؤمنون : [١ - ٤] .

والمشركون الذين لا يؤمنون بالآخرة هم الذين لا يؤدّون الزكاة : « وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَاذِبُونَ » (١) .

وأداء الزكاة وسيلة من وسائل الحصول على رحمة الله : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَاطِيعُوا الرُّسُولَ ، لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » (٢) .

والنصر من عند الله لمن يؤدّون هذا الحق ، ويقومون بواجبهم للمجتمع ، فيستحقون التمكين لهم في الأرض : « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ » (٣) .

والزكاة شريعة إنسانية خالدة تضمنتها أوامر الأنبياء قبل الإسلام ؛ فلا دين بغير هذا الواجب الاجتماعي العريق . يقول عن إسماعيل . « وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ، وَكَانَ بِأَمْرِ أَهْلِهِ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا » (٤) .. ويقول عن إبراهيم : « وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ » (٥) .

والويل لمن لا يؤدي هذا الواجب المفروض . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ ، مَثَلُ لَهْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعُ لَهُ زَيْبَتَانِ ، يَطْوِفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِثَمَرَتَيْهِ - يَعْنِي شِدْقَيْهِ - يَقُولُ : أَنَا مَالِكٌ ، أَنَا كَنْزُكَ » (٦) . وهي صورة مفرقة مروعة محيطة .

هذه الزكاة حق مفروض بقوة الشريعة ، مقدر في المال بحساب معلوم . وبجانبها الصدقة ؛

(٢) سورة الرعد : [٥٦] .

(٤) سورة مريم : [٥٤-٥٥] .

(١) البخاري والمسلم .

(١) سورة فصلت : [٦-٧] .

(٣) سورة الحج : [٤٠-٤١] .

(٥) سورة الأنبياء : [٧٢-٧٣] .

وهي موكولة لضمير الفرد بلا حساب؛ وهي وحي الوجدان والشعور، وثمرة التراحم والإخاء
الذين عنى بهما الإسلام كل العناية، تحقيقاً للترايط الإنساني والتكافل الاجتماعي، من
طريق الشعور الشحمي الواجب، والإحساس النفسي بالرحمة، ليبلغ بذلك هدفين :
التهديب الوجداني العميق، والتضامن الإنساني الوثيق . وإن الإسلام ليحفل بهذا التراحم
إنسانياً خالصاً لا تقف حدوده عند الآخرة الدينية؛ فيقول القرآن: « لَا يَسْأَلُكُمْ اللَّهُ عَنِ
الَّذِينَ لَمْ يِقَآ تَلَوْكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يَخْرُجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ »^(١) .
ويقول الرسول : « ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء »^(٢) . فيضرب للمثل العالي
في التراحم الإنساني، الخالص حتى من عصبية الدين .

ثم يخطو الخطوة الكبرى فيشمل بالرحمة كل من تنبض فيه الحياة . قال نبي الإسلام
المكرم : « بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ؛ فنزل فيها فشرب ،
ثم خرج وإذا كلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ؛ فقال الرجل : لقد بلغ هذا
الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني . فنزل البئر فملأ خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى
رقي ، فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له » . قالوا يا رسول الله : وإن لنا في النعام لأجراً ؟
فقال : « نعم ، في كل كبد رطبة أجر »^(٣) . وقال : « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها ،
فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض »^(٤) .

فالرحمة في الإسلام أساس الإيمان وعلامته ، لأنها دليل تأثر الضمير بهذا الدين ،
وتعلمه فيه .

وعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر ، ويحبب في الإنفاق طوعاً

(٢) أبو داود والترمذي .

(٤) البخاري

(١) سورة الممتعة : [٨] .

(٣) البيهقي .

واحتراساً ، واستظلالاً لرضاء الله وعوضه في الدنيا ، ولثوابه في الآخرة ، واجتناباً لنفسه
وقسمته وعذابه .

فالبشرى للخبثين الطائفين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاء : « وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ،
الَّذِينَ إِذَا دُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَالصَّائِرِينَ عَلَى مَا أَحْسَبَهُمُ وَالْمُفِيصِينَ الصَّلَاةَ ،
وَرَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ^(١) » . . . وهي صورة مؤثرة في الوجدان حقاً ، يعيد دسمها في
مناسبة أخرى فيقول : « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا دُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا
مُحَمِّدٍ رَبَّهُمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ، يَدْعُونَ رَبَّهُمْ
خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَرَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . فَلَا تَأْخُذُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢) » .

كما يصور الإيثار صورة جميلة رفيعة في نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين
فأوهم وشاركهم مالم وبيوتهم في رحابة صدر وسماحة نفس : « وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ
وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، يُخَيِّطُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً
مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ - وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ - وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(٣) » .

وهي صورة للإنسانية العليا في أجمل صورها وأبدعها . وهناك صورة لا تقل عنها
جمالاً ورقة وانطافاً للجماعة من عباد الله ، تذكر بعض المراجع أنهم على زوجة فاطمة
بنت الرسول وأهل بيتها : « يُوفُونَ بِالْإِذْعَارِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ،
وَيُطْعِمُونَ الطَّلَامَ - عَلَى حُبِّهِ - مِنْ كَيْتَا وَيَنِيًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ
لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا . إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا .

(٢) سورة السجدة : [١٥ - ١٧] .

(١) سورة الحج : [٣٢ - ٣٥]

(٣) سورة الحضر : [٩] .

فَوَقَّاهُمْ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَصْرَةً وَسُرُورًا ، وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةَ
وَحَرِيرًا ، مُتَسَكِّنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهْرِيرًا ، وَدَارِئَةً
عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَمْطُلُهَا تَذِيلًا ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآرِيَةِ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ
قَوَارِيرَ ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا
زَنْجَبِيلًا ، عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ
حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْشُورًا ، وَإِذَا رَأَيْتَ ، ثُمَّ ، رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ، عَالِيَهُمْ
ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ، وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَّابًا طَهُورًا .
إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا ^(١) .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ
لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ » ^(٢) .. « إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا
يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ » ^(٣) ..

أو هي تجارة رابحة محزنة : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنْفَقُوا
بِمَا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، أَمْوَالُهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ
مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ » ^(٤) .

وعلى أية حال فهي مُخْلِقة وليس فيها خسارة ولا ظلم : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ
وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ، وَأَنْتُمْ
لَا تُظْلَمُونَ » ^(٥) .

والجنة في الآخرة جزاء كريم للنفقين : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ

(٢) سورة الحديد : [١١] .
(٤) سورة طه : [٢٩-٣٠] .

(١) سورة الدھر : [٧-٢٢] .
(٣) سورة الحديد : [١٨] .
(٥) سورة البقرة : [٢٢٢] .

عَرْضَهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : الَّذِينَ يُعِيقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ،
وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ . وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ^(١) .

والصدقة تطهير للنفس والمال ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبوا واعتدوا
بذنوبهم قسطاً من ما لهم ينفق في الخير تطهيراً وتركياً لهم : « وَآخِرُونَ أَعْتَدُوا بِذُنُوبِهِمْ ،
خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ
لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ
الْصَّدَقَاتِ ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ^(٢) » .

والإتياف ينسج مع الوفاء بهد الله والحشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ ويدل على
العقل والبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من نقص الهدى
والإفساد في الأرض : « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ : الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِهَدْيِ اللَّهِ وَلَا
يُنْقُصُونَ الْوَيْثَاقَ ، وَالَّذِينَ يَصُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ
سُوءَ الْحِسَابِ ، وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ : جَنَّاتُ
عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ
عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ . وَالَّذِينَ يَنْقُصُونَ
عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ،
أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ ، وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ^(٣) » .

والامتناع عن الإتياف في سبيل الله هلكة : « وَأَنفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا
مَائِدَتَكُمْ إِلَى الْأَهْلِكَةِ » .. ^(٤) التهلكة الفردية بتعرض النفس للعذاب في الآخرة من

(٢) سورة النوبة : [١٠٢ - ١٠٤] .

(٤) سورة الفرقة : [١٩٥] .

(١) سورة آل عمران : [١٣٣ - ١٣٤] .

(٣) سورة الرعد : [١٩ - ٢٥] .

الله ، والنقمة في الدنيا من الناس ؛ والهلكة الجماعية بما يشيعه عدم الإنفاق في المجتمع من تفاوت وظلم ، وفن وأضرار ، وضعف والخلال .

ومع الخير اعتداء : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَمِيدٍ ، مَتَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ » (١) . . « وَلَا تَطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ . تَهَازَى مَتَاءٌ بِنَعِيمٍ . مَتَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَرِيمٍ » (٢) . . معتد على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كعضو في الجماعة :

والبرُّ يؤدي إلى الجنة ويجتاز بالبار العقبة إليها . والعقبة هي فك الرقاب ، وإطعام الطعام يوم الجوع والمترية : « وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ ؟ فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَلَةٍ يَتِيئًا ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِثْلًا ذَا مَثْرَبَةٍ » (٣) .

والكف عن البر يؤدي إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : « مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْيَسْكِينِ . وَكُنَّا بِمَحْوُصٍ مَعَ الْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ » (٤) . « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا أَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَتًّا لَهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٥) . . « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّسَاءَ وَلَا يَتَنَفَّسُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخْفَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُوتُ فِيهَا جِاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ . هَذَا مَا كُنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ، فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ » (٦) .

وليس السكّنز هنا هو مجرد الامتناع عن الزكاة ، فالصدقة والإنفاق كثيرا ما يذكّر أن

(٢) سورة القلم : [١٠-١٢] .
(٤) سورة المذم : [٤٢-٤٧] .
(٦) سورة التوبة : [٣٤-٣٥] .

(١) سورة ن : [٢٤-٢٥] .
(٣) سورة البلد : [١٢-١٦] .
(٥) سورة آل عمران [١٨٠] .

بعد أو قبل ذكر الزكاة ، مما يدل على أن الزكاة شيء مفروض محدد ، والصدقة والإتفاق مطلقان غير محددين بنصاب .. عن أبي أمامة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا ابن آدم إنك إن تيدل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك » (١) . وعن بلال رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما رزقت فلا تخبأ ، وما سئلت فلا تمنع . فقلت : يا رسول الله وكيف لى بذلك ؟ قال : هو ذاك أو النار » (٢) .

لا يل إن العقاب قد يحمل بالباخيل في الدنيا جزاء ما يحلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب القرآن الكريم مثلاً في قصة قصيرة ، قصة جمعة كانت لهم حديقة يطعمون من ثمرها الفقراء ، ثم خطر لهم أن يبخلوا ويمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة ، وذهب الله بثمرها ، فأصبحوا نادمين : « إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِفُنَّهَا مُصْبِحِينَ ، وَلَا يَسْتَقْنُونَ . فَنَافَثَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ، فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ، فَتَنَادَوْا مُصْبِحِينَ ، أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، فَأَنظَلُّوْا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ . أَلَا يَدْخُلُهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ . وَغَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا : إِنَّا لَضَالُونَ إِبِلٌ تَمَنَّ حَرُومُونَ . قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْ لَا تُسَبِّحُونَ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوْمُونَ . قَالُوا : يَا وَيْلَتَنَا إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ . عَسَى رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » (٣)

لذلك يدعو القرآن الكريم الناس للبدل قبل قواف الأوان : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ

(١) مسلم والترمذى .

(٢) رواه الطبراني في الكبير وأبو الشيخ بن حبان في كتاب الثواب ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

(٣) سورة القصص : [١٧ - ٣٣] .

آمَنُوا : يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ رِسْرًا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ» (١) . « وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ! وَلَنْ يُؤَخِّرَهُ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا شَاءَ أَجَلَهَا » (٢) .

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا يدفعهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإِذَا هَذِهِ فَتْنَةٌ لَهُمْ وَابْتِحَارٌ : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْيَادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ » ، فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (٣) .

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، وتفسير ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع أن يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال فيمسك عن الشرف فإنه له صدقة » (٤) . وهكذا يستوى الناس جميعاً في البذل ، كل قدر ما يملك ، وكل بقدر ما يستطيع .

وأبواب الإتيان تدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سواهم موصولون بهم يذكرون في معرض الخس على البر جنباً لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجدان قرابة ؛ وذكر البر موصول غالباً بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : « وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَبِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسْكِينِ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ

(٢) سورة الماعون : [١٠-١١] .

(٤) الشيخان والامط للبغاري

(١) سورة إبراهيم : [٣١] .

(٣) سورة الصافات : [١٥-١٦] .

اللَّهُ لَا يَحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ، الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ ، وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ^(١) . «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ؟ قُلْ : مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ قَلِيلًا إِلَّا الَّذِينَ وَاللَّذِينَ الْأَثَرِ بَيْنَ ، وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » ^(٢) .

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين ، كما يتصل بالجميع اليتامى والمساكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساءة ، كالتى وقعت من « مسطح » قريب أبي بكر ، الذى اشترك فى حديث الإفك عن ابنة أبي بكر ، عائشة زوج النبي - فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو فى ثورة غصبه على عرضه النهوك كذباً ، أن يحرم مسطحاً ما كان يبره به ، نزلت الآية : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا . أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » ^(٣) ؟

وهكذا يرتفع بالشعور الإنسانى فى هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية فى أعصارها جميعاً ، وتفخر به فى الماضى والحاضر والمستقبل إلى ما شاء الله .

ثم يرتفع بالبر ذاته ، فيجعله براً بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة المبدعة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ مَرِصْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي ! قَالَ : يَا رَبُّ كَيْفَ أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرِضٌ فَلَمْ تَعُدَّهُ ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عِدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطَعْتَكُ فَلَمْ تَطْعَمْنِي ! قَالَ يَرْبُ : وَكَيْفَ أَطْعَمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَطْعَمْهُ ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتَكُ فَلَمْ

(٢) سورة النقرة : [٢١٥]

(١) سورة النساء [٣٦ . ٣٧]

(٣) سورة البور : [٢٢] .

تسقى ! قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبي فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لو جدت ذلك عندى ^(١) .

ثم يجعل للصدقة آداباً ترفها عن أن تكون تفضلاً واستعلاء من الواحد على الحرم ، أو أن تكون رياء صادراً عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها المن على أخذها ، استحالت عملاً خسيساً يؤذى النفس والخلق والضمير ، ويؤذى المجتمع كذلك في أفرادِهِ وفي روابطهِ . وليس كالمَن بالإحسان شيء يمض النفس ويذلها ، أو يصرفها عن قبول الإحسان ؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد للضمير حثير في عرف الأخلاق . والإسلام يعمل على دفع غوس العطين والآخذين جميعاً ، ويحرص على ذلك حرصاً شديداً : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ، وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَرْتَبِئُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ، كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ، فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَنْذِيهَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُودًا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُغِيثْهَا وَابِلٌ فَطَلَتْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . أَيْوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ

الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفَهُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ؟ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ^(١) .

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سرّاً المعوزين . حفظاً لكرامتهم من جهة ؛ ومنعاً للاختيال والفخر من جهة أخرى : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ لَنَبْلَغَنَّ مِنْهَا وَهْشًا وَهُمْ يُعْلَمُونَ » ^(٢) . ويتحدث النبي صلى الله عليه وسلم مثنياً على الرجل « تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ^(٣) وهو تصوير بارع جميل لكتمان البر واحتياجه في غير مفخرة ولا إعلان

والإسلام يقدر غريزة حب الذات وحب المال ؛ ويفرر أن الشح حاصر في النفس الإنسانية لا يعيب : « وَأَحْضَرْتُ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ » ^(٤) فيعالج هذا كله علاجاً نفسياً بما تقدم من الترفيب والتحذير والحض والتصوير ، حتى ليم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تحود بما هو حبيب إليها عزيز عليها : « لَنْ تَأْكُلُوا أَلْبَنًا حَتَّى تَذْفِقُوا إِمَّا تُحِبُّونَ » .. ^(٥) فنتعجب إليه ، وتتلصص الطيب تجوده ، وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ، النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويفلب جانب التسامى فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الغريزة ؛ وذلك في ذاته هدف إنساني رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعي ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

(١) سورة البقرة : [٢٦١-٢٦٦] . (٢) سورة النقرة : [٢٧١] .
(٣) الشيطان . (٤) سورة النساء : [١٢٨] . (٥) سورة آل عمران : [٩٢] .

على هذا النهج - الذى توسعنا فى عرض نموذج منه - يسير الإسلام ، فيهتم بالإقناع
الوجداني كلما شرع تكليفاً ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضرورى لسلامة المجتمع ،
وفى حدود الطاقة العامة لجاهد الناس ؛ ثم يخاطب الواحدان للإقناع بالتكليف ، وللمسوة
فوقه ما استطاع ؛ ليرتفع بالحياة الإنسانية ويحذبها دائماً بخيط الصعود ؛ ويدع المجال فسيحاً
بين الحد الأدنى للطلوب والحد الأعلى للرغوب ، تنساق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى
الأزمان والقرون .

وعلى هذا النهج قد سار فى تحقيق العدالة الاجتماعية .. وفى الفصلين التاليين من هذا
الكتاب حديث مفصل عن « سياسة الحكم » و « سياسة المال » وفيها يتجلى اعتماد
الإسلام على وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه فى تحقيق العدالة الكبرى فى كل حق
من حقول الحياة .

ولقد آتى هذا النهج ثمراته كاملة فى فجر الإسلام ، وظل يؤتيها فى فترات القرون
الأربعة عشر التى تلت . وإنه لقادر على أن يبنيها فى الحاضر والمستقبل ، حين يفهم على
حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه الحق القويم .

سياسة الحكم في الإسلام

كل حديث عن « العدالة الاجتماعية في الإسلام » لابد أن يلم بالحديث عن « سياسة الحكم في الإسلام » تبعاً للقاعدة التي أسلفنا عند الحديث على « طبيعة العدالة الاجتماعية » فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متنازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلاً على أنها المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتمهيد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التي سنّها الإسلام .

والكلام عن « سياسة الحكم في الإسلام » بطول ويحتاج إلى مبحث خاص ؛ ولما كان قصدنا في هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة هي دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متناسكة ؛ وليس هناك انزلال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والمعاملات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدنيا والآخرة .. كلها أجزاء منسقة في جهاز متكامل ؛ يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون التطرق إلى بقية الأجزاء . ولكن سنحاول بقدر الإمكان !

بعض من يتحدثون عن النظام الإسلامي - سواء النظام الاجتماعي أم نظام الحكم وشكل الحكم - يجتهدون في أن يقدوا الصلات والمشابهة بينه وبين أنواع النظم التي عرفت

البشرية قديماً وحديثاً ، قبل الإسلام وبعده . ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قوياً حين يعمد الصلة بينه وبين نظام آخر من النظم العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هي إلا إحساس داخلي بالهزيمة أمام النظم البشرية التي صاغها البشر لأنفسهم في معزل عن الله . فما يعتز الإسلام أن يكون بينه وبين هذه النظم مشابهة ، وما يصيره ألا تكون . فالإسلام يقدم للبشرية نموذجاً من النظام المتكامل لا تجد مثله في أى نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام ومن بعده سواء . والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يخلد نظاماً من النظم ، أو أن يستبدل بينه وبينها صلة أو مشابهة ؛ بل اختر طريقه متفرداً فذاً ، وقدم للإنسانية علاجاً كاملاً لمشكلاتها جميعاً .

ولقد يحدث في تطور النظم البشرية أن تلتقي بالإسلام تارة ، وأن تفرق عنه تارة . ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لعللاقة له بتلك النظم ؛ لآحين تلتقى معه ، ولا حين تفرق عنه . فهذا الافتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفي أجزاء متفرقة ؛ ولا عبرة بالاتفاق أو الاختلاف في الجزئيات والعرضيات ، إنما المحول عليه هو النظرة الأساسية ، والتصور الخاص . وللإسلام نظراته الأساسية وتصوره الخاص ، وعنه تنفرع الجزئيات ، فتلتقى أو تفرق عن جزئيات في النظم الأخرى ، ثم يمضي الإسلام في طريقه المتفرد بعد كل اتفاق أو اختلاف .

إن القاعدة التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف عن القواعد التي تقوم عليها الأنظمة البشرية جميعاً .. إنه يقوم على أساس أن الحاكمية لله وحده . فهو الذي يشرع وحده . وسائر الأنظمة تقوم على أساس أن الحاكمية للإنسان ، فهو الذي يشرع لنفسه .. وهما قاعدتان لا يلتقيان . ومن ثم فالنظام الإسلامي لا يلتقي مع أى نظام . ولا يجوز وصفه بغير صفة الإسلام ..

وليست وظيفة الباحث الإسلامي حين يعرض للحديث عن النظام الإسلامي أن يلتبس

له للمشابهة وللواقفات مع أى نظام آخر قديم أو حديث ، فهذه المشابهة والمواقفات - فضلا على أنها سطحية وجزئية ، ووليدة مصادفات فى الجريئات ، لافى التصور العام والنظرة الأساسية - لا تكسب الإسلام قوة كما يظن بعض المهزوين وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لذاتها ، وبإيمان كامل بأنها أسس كاملة ، سواء وافقت جميع النظم الأخرى أو خالفها جميعا ، وبمجرد تطلب التأييد لنظم الإسلام من مشابهة ومواقفات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالمرجعة كما قلنا ، لا يقدم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، ويبحثه حق بحثه .

لقد عرف العالم فى نشأته وتطوره نظاما عدة . وليس النظام الإسلامى واحداً من هذه النظم ، وليس خليطاً منها ، وليس مستمداً من مجموعها .. إنما هو نظام قائم بذاته مستقل بفكرته متفرد بوسائله ، وعليها أن نعرضه مستقلا ، لأنه نشأ مستقلا ، وسار فى طريقه مستقلا .

لهذه الاعتبار اتلم استغنى عن الدكتور هيكل عن العالم الإسلامى بأنه « الإمبراطورية الإسلامية » ، ولا قوله : « إن الإسلام إمبراطورى » . فليس أبعد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من لقول بأنه إمبراطورى ، منها فرقنا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية المعروفة ؛ وليس أبعد من فهم حقيقة الصلات فى العالم الإسلامى من القول بأنه إمبراطورية إسلامية .

ومن الغريب أن الدكتور هيكل فى حديثه عن حكم الإسلام فى « حياة محمد » أو « الصديق أبو بكر » أو « الفاروق عمر » يلمس الخلاف الحقيقى الداخلى بين طبيعة الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التى عرفها العالم ، ولكنه ينساق إلى هذين التعبيرين انسياقا ، بحكم قوة إيهام المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض للظاهر بين الإسلام والإمبراطورية .

وبحكم أنه لم يلحظ ذلك الافتراق الأصل بين نظام يقوم على حاكمية الله وحده ، ونظام آخر يقوم على حاكمية الإنسان !

ولعل المظهر الشكلي هو تكون العالم الإسلامي من عدة أقاليم متباينة الأجناس والثقافات ، يرجع أمر الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ولكنه مجرد مظهر ، والممول عليه هو طبيعة نظر هذا المركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينه وبينها .

كل متتبع لروح الإسلام ولطريقته في الحكم ، يحزم بأنها أبعد ما تكون عن الإمبراطوريات المعروفة . فالإسلام يسوى بين المسلمين في جميع أجزاء العالم ؛ ويذكر العصبية الجنسية والقومية والإقليمية . وتبعا لهذه الروح لا يحمل الأقاليم مستعمرات ولا مواضع استغلال ، ولا منابع تصب في المركز لفائدته وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامي ، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل المركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها وال من قبل المركز الإسلامي ، فإنما يحكمها بوصفه رجلا مسلما صالحا للولاية ، لا بوصفه حاكما مستعمرأ ؛ على أن كثيراً من هذه الأقاليم المفتوحة كان يحكمها واحد من أهلها ، ولكن بصفته مسلما صالحا للولاية . وكذلك كان ما يجبي من أموال الأقاليم ينفق فيها أولا ، فإن فضل منه شيء رد إلى بيت مال المسلمين ، لينفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا ليخصص لأهل المركز الإسلامي ولو اختصرت الأقاليم ، كما هو العهد في الإمبراطوريات .

وكل هذا يجعل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامي ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ، ويكون القول بأن الإسلام « إمبراطوري » انزلاقا مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريجته سواء ، والأولى أن نقول : إنه كان عالمي النزعة ،

لما فيه من فكرة قوية عن وحدة العالم ، ولما يرى إليه من ضم البشرية كلها إلى لوائه متساوية متأخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق في تعبيره وهو يتحدث في مقدمة كتابه « الفتنة الكبرى . عثمان » عن نظام الحكم الإسلامي ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف في طبيعته الأصلية عن سائرهما ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ، لا إلى مظاهره وجزئياته . وإن كان الدكتور طه حسين يجعل تقريره هذا مقدمة لنتيجة أخرى خطيرة وهي أن الإسلام بصورته التي تحقق بها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والشيخين بعده إنما كان قلقة في الزمان ، لا تملك البشرية أن تزاو لها طويلا ! وهذه هي النعمة التي يجعلها المستشرقون وتلاميذهم في البلاد الإسلامية مقدمة للقول بعدم صلاحية الإسلام لأن يكون نظام حكم في هذه الأيام !

كذلك لم أستفغ حديث من يتحدثون عن « اشتراكية الإسلام » و « ديمقراطية الإسلام » .. وما إلى ذلك من الخلط بين نظام من صنع الله - سبحانه - وأنظمة من صنع البشر ، تحمل طابع البشر وخصائص البشر من النقص والكمال ، والخطأ والصواب ، والضعف والقوة ، والهوى والحق .. بينما نظام الإسلام الرباني يرى من هذه الخصائص ، كامل شامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

إن الإسلام يقدم حلولاً مستقلة لمشكلات الإنسانية ، يستمدّها من تصوّره الخاص ، ومن منهجه الدّاعي ، ومن أسسه الأصيلة ، ومن وسائله المتميزة ؛ وعلينا حين نقاّشه ألا ننكّله إلى مذاهب ونظريات أخرى تفسره ، أو نضيف إليه ؛ فهو منهج متكامل ، ووحدة متجانسة ؛ وإدخال أي عنصر غريب فيه كقيل بأن يفسده ، كالجهاز الدقيق الكامل ، أية قطعة عربية عنه تعطل الجهاز كله ، وتظهر كأنها رقعة فيه !

وأنا أدلى بهذه الكلمة الجملة هنا ، لأن كثيراً ممن اندست في ثقافتهم وأفكارهم قطع

غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام قوة جديدة ، إذا هم حلموه بتلك النظم . وهو وهم خاطيء يفسد الإسلام ؛ ويمطل روحه عن العمل ؛ وهو في الوقت ذاته إحساس خفي بالهزيمة ، ولو لم يعترفوا صراحة بالهزيمة !

يقوم النظام الإسلامي على فكرتين أساسيتين مستمدتين من تصوره الكلي للألوهية والسكون والحياة والإنسان: فكرة وحدة الإنسانية في الجنس ، والطبيعة، والنشأة. وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمي العام ، الذي لا يقبل الله من أحد نظاما غيره . لأنه لا يقبل من أحد ديناً إلا الإسلام . والدين . في المفهوم الإسلامي - هو النظام العام الذي يحكم الحياة .

وأما فكرة وحدة الإنسانية جنساً وطبيعة ونشأة ، فقد تحدثنا عنها من قبل بالتفصيل عند الكلام على « أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام »

وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالمي العام ، الذي لا يقبل الله من أحد نظاما غيره فهي مستمدة من أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - هو رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ » ^(١) . . « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » ^(٢) . . « ... رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ » ^(٣) . . « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » ^(٤) . . « إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ » ^(٥) . .

« والدين » في المفهوم الإسلامي هو المرادف لكلمة « النظام » في الاصطلاحات الحديثة مع شمول للدلول للعقيدة في التصير ، والخلق في السلوك ، والشرعية في المجتمع . .

(١) سورة سبأ : [٢٨] .
(٢) سورة الأعراف : [٤٠] .
(٣) سورة الإسراء : [٦] .
(٤) سورة الأنبيا : [١٠٧] .
(٥) سورة المائدة : [٣] .

(١) سورة سبأ : [٢٨] .
(٢) سورة الأعراف : [٤٠] .
(٣) سورة الإسراء : [٦] .

فكلها داخلة في مفهوم « الدين » في الإسلام . ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك نظام يقبله الله ويقره الإسلام ، ما لم يكن هذا النظام مستمداً من التصور الإسلامي الاعتقادي ، ومتشكلاً في تطبيقات وتشريعات مستمدة من الشريعة الإسلامية دون سواها . . وأهم من هذا كله أن يدعى أصحاب هذا النظام لألوهية الله وربوبيته ، فلا يدعون لأنفسهم حق إصدار الشرائع والأنظمة لأن هذا الحق لله وحده في الإسلام . وهنا يفترق النظام الإسلامي عن كل الأنظمة البشرية الافتراق الأساسي .

ولكن الإسلام مع هذا لا يقصر الآخرين على اعتناقه : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » (١) . . بل يدع لهم أقصى الحرية والحماية في مزاوله شأئهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية أن يفرض على المسلمين وحدهم « الزكاة » والجهاد ويأخذ في مقابلها من أهل الذمة « الجزية » إذ هم شركاء في حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعاً نفقاتها ، ولكنه لا يجعلها على أهل الذمة « زكاة » - كما أنه لا يفرض عليهم الجهاد - إلا إذا ارتضوا هم وقبلوا ، لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ، وكذلك الجهاد ، وهو لا يريد أن يقصر أهل الذمة على عبادة من عبادات المسلمين ، فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفي عنه الصفة التعبدية الملحوظة في فريضة الزكاة كما يفهم من الجهاد لحماية دار الإسلام التي يتمتعون بأمنها ورخائها . وهذا منتهى دقة الحساسية بالعدل في معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريتهم في هذه الحدود يتأثر بروحه العالمية الشاملة ، وهو على ثقة بأنهم متى أتيح لهم أن ينظروا في الإسلام نظر تدبر وإيمان ، دون حيولة من قوة مادية ، أو جمالة فكرية ، فإنهم بفطرتهم يفتشون إلى الإسلام الذي يحقق التوازن

(١) سورة البقرة : [٢٥٦] .

الكامل بين جميع الأهداف التي رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشراق في الفطرة البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة للعطفه والتكافل التام ؛ ويرمى إلى تحقيق الوحدة الإنسانية في دائرة التصور ودائرة النظام .

قيام النظام الإسلامي على هاتين الفكرتين كان ذا أثر في كيانه واتجاهه ، جله يلحظ في التشريعات والتوجيهات ، وفي سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم التي تضمنها ، أنه لا يشرع لمجنس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعاً ، وللأجيال جميعاً ؛ فاتباع الأسس الإنسانية الشاملة في كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد العامة ، والمبادئ الواسعة ؛ وترك الكثير من التطبيقات لتطور الزمان وبرور الحاجات .

وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية وأصبح في « سياسة الحكم » التي نقد لها هذا الفصل بصفة خاصة .

تقوم نظرية الحكم في الإسلام على أساس شهادة أن لا إله إلا الله . ومتى تقرر أن الألوهية لله وحده بهذه الشهادة تقرر بها أن الحاكمة في حياة البشر لله وحده . والله سبحانه يتولى الحاكمة في حياة البشر عن طريق تصريف أمرهم بمشيئته وقدره من جانب ، وعن طريق تنظيم أوضاعهم وحياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، وعلاقاتهم وارتباطاتهم بشريعته ومنهجه من جانب آخر . وفي النظام الإسلامي لا يشارك الله سبحانه أحد ، لا في مشيئته وقدره ، ولا في منهجه وشريعته .. وإلا فهو الشرك أو الكفر ! وبناء على هذه القاعدة لا يمكن أن يقوم البشر بوضع أنظمة الحكم وشرائعه وقوانينه من عند أنفسهم ؛ لأن هذا معناه رفض ألوهية الله ، وادعاء خصائص الألوهية في الوقت ذاته . . وهذا هو الكفر الصراح .

وفي هذه القاعدة يختلف نظام الحكم الإسلامى فى أساسه عن كل الأنظمة التى وضعها البشر سواء فى ذلك نظام الحكم أو النظام الاجتماعى كله . وهذا هو الذى لا يجعل من المستساع أن يخلط بين الإسلام وأنظمة البشر فى الأسماء ١

وتقوم « سياسة الحكم فى الإسلام » بعد التسليم بقاعدة الألوهية الواحدة والحاكية الواحدة - على أساس العدل من الحكم ، والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم ... وهى خطوط أساسية كبيرة ، تتفرع منها سائر الخطوط التى ترسم شكل الحكم وصورته . بعد أن ترسم القاعدة السابقة طبيعته وحقيقته :

(١) العدل من الحكم : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ » ^(١) .. « وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » ^(٢) .. « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى » ^(٣) « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ^(٤) . « إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا : إِمَامٌ عَادِلٌ ؛ وَإِنْ أَبْغَضَ النَّاسُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُمْ عَذَابًا : إِمَامٌ جَائِرٌ » ^(٥) ..

فهو العدل المطلق الذى لا يعيل ميزانه الحب والبغض ولا تغير قواعده المودة والشأن . العدل الذى لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعاً ، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شَنَاَنٌ ، وتلك قمة فى العدل لا يبلغها أى قانون دولى إلى هذه اللحظة ، ولا أى قانون داخلى . بل لا يقاربها كذلك !

والذين يمارون فى هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأخوياء والضعفاء بين الأمم ؛ وعدالة المتحارين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمير والسود

(١) سورة النحل : [٩٠] . (٢) سورة النساء : [٥٨] (٣) سورة الأنعام [١٥٢] . (٤) سورة المائدة : [٨] . (٥) الشيخان والترمذى .

في الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للوثنيين في جنوب إفريقيا ؛ وعدالة الشيوعيين والوثنيين والصليبيين للمسلمين في روسيا والصين ويوغوسلافيا والمند والحبشة^(١) وفي الإشارة ما يفتى . فهي أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان .

والمهم في عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ؛ بل أخذت طريقها إلى واقع الحياة ، فحفظ « الواقع التاريخي » منها أمثلة متواترة ، وسيأتي تفصيلها في موضعها الخاص . إذ نحن هنا بصدد عرض « المبادئ » الإسلامية مجردة كما تدل عليها النصوص .

(ب) والطاعة من المحكومين : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »^(٢) . وللجمع في الآية بين الله والرسول وأولى الأمر معناه في بيان طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولي الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ، لأن ولي الأمر في الإسلام لا يطاع لذاته . وإنما يطاع لإذعابه هو لسلطان الله واعترافه له بالخلافة ، ثم لقيامه على شريعة الله ورسوله . ومن اعترافه بخلافة الله وحده ، ثم تنفيذه لهذه الشريعة يستمد حق الطاعة ، فإذا انحرف عن هذه أو تلك سقطت طاعته ، ولم يجب لأمره النفاذ . يقول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم : « على للرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة »^(٣) . ويقول : « اسمعوا وأطيعوا — وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة — ما أقام فيكم كتاب الله تعالى »^(٤) . وواضح في هذا الحديث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هي الطاعة المطلقة لأوامر الحاكم ، وليست هي الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .

(١) تراجع فصول « المسلمون متعصبون ١ » في كتابه « دراسات إسلامية » للمؤلف .
(٢) سورة النساء : [٥٩] . (٣) الشيطان . (٤) الطارى .

ويجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استبداده السلطان من صفة دينية لشخصه . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها مباشرة من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القديم في نوع الحكم المسمى : « ثيوقراطية » . إنما هو يصبح حاكما باختيار المسلمين الكامل وحرية المطلقة ، لا يفيدهم عهد من حاكم قبله ، ولا وراثته كذلك في أسرة . ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ شريعة الله دون أن يدعى لنفسه حق التشريع ابتداء بسلطان ذاتي له . فإذا لم يرضه المسلمون لم تقم له ولاية ؛ وإذا رضوه تم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة .

ومن هنا نترك حكمة النبي - صلى الله عليه وسلم - في أنه لم يعين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية ذاتية من استخلاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - له .

إن الإسلام لا يعرف هيئة « دينية » مثل « هيئة الإكليروس » في الكنيسة المسيحية . والحكم الإسلامي ليس هو الذي تقوم به هيئة معينة ؛ ولكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية إقرارا من الحاكم بأن الحاكمية لله وحده ، وأن مهمته هو لا تتعدى تنفيذ الشريعة . فإذا كان معنى « الحكومة الدينية » في أية ديانة أن طائفة معينة هي التي تتولى الحكم ، فإن هذا المعنى يفتقر في الإسلام انتفاء كاملا ؛ وليس هناك من يراد لأن يفهم أحد أن الحكم في الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ الشريعة الإسلامية ، بعد أفراد الله سبحانه بحق الحاكمية .

كل حكم يقوم على قاعدة أن الحاكمية لله وحده ، ثم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية ، هو حكم إسلامي . وكل حكم لا يقوم على أساس أفراد الله سبحانه بالحاكمة ، ولا تنفذ فيه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دينية ، أو حل عوانا إسلاميا .

والطاعة من المحكومين منوطة وموقوفة فقط باعتراف الحاكم بأن الحكم لله وحده ، ثم تنفيذه لشريعة الله ، بلا شرط آخر غير العدل في الحكم وطاعة الله .

(ج) والشورى بين الحكام والمحكومين : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ^(١) » ..
« وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ يَبْنِيهِمْ ^(٢) » .. فالشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام ،
وهي أوسع مدى من دائرة الحكم ، لأنها قاعدة حياة الأمة المسلمة كما تدل الآية .
أما طريقة الشورى ، فلم يحدد لها نظاماً خاصاً ، وتطبيقها إذن متروك للظروف والمقتضيات .
فقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يستشير المسلمين - فيما لم يرد فيه وحى - ويأخذ
برأيهم فيما أعرف به من شؤون دنياهم ، كواقع الحرب وخططها . . سماع لرأيهم في
غزوة بدر ، فنزل على ماء بدر بعد أن كان قد نزل على مبيعة منه ؛ وسمع لرأيهم في حفر
الخنزق ؛ وسمع لهم في الأسرى بخلاف رأيهم ، حتى نزل الوحي بتأييد عمر .. أما ما كان
فيه وحى ، فلا مجال فيه للشورى بطبيعة الحال ، فهو مقرر من مقررات الدين .

وكذلك سار الخلفاء في استشارة المسلمين : استشار أبو بكر في شأن منعي الزكاة وأنشد رأييه في محاربتهم ؛ وكان عمر يعارض أولا ؛ ولكنه فاء إلى رأى أبي بكر اقتناعاً به ، بعد ما فتح الله قلبه له ، وهو يرى أبا بكر يصبر عليه ؛ واستشار أهل مكة في حرب الشام على رغم معارضة عمر .. واستشار عمر في دخول الأرض الوبوءة وانتهى إلى رأى ، ثم وجد نصاً من السنة يؤيده فالترمه . . . وهكذا كانت الشورى لا على نظام مقرر مرسوم ؛ لأن الظروف الواقعية كانت تسين أهل الشورى في كل فترة بحيث لا يلتبس الأمر في شأنهم . ولكن عمومية الأمر ندع المجال مفتوحاً لأشكال متعددة من النظم والطرق لا يحددها الإسلام ، اكتفاء بتقرير المبدأ العام .

(١) سورة آل عمران : [١٥٩] .

(۲) سورة الثوري : [۳۸] .

على أن الحركة الإسلامية في كل فترة تعين هي بطبيعتها أهل الشورى من أهل البلاد والسبق والرأى ؛ في يسر لا تعرفه الأنظمة البشرية (١) .

ليس للحاكم إذن - فيما عدا الطاعة لأمره ، والتصح له والمعونة على إقامة الشريعة - حقوق أخرى ليست لأي فرد من عامة المسلمين .

ومع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن حاكماً فحسب ، بل كان صاحب الشريعة ، فقد سن للحاكم حدوده في دائرة ما يمنعه الإسلام من حقوق ؛ وسار خلفاؤه على هداه - كما سيجي - في فصل الواقع التاريخي - فكان يُفحص من نفسه إلا أن يعفو صاحب الحق عنه ؛ وجاءه صاحب دين فأغلظ عليه ، فهم المسلمون به فأشار عليهم أن يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالا أو قال - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لي من غنائكم هذه إلا المحس ، والمحس مردود عليكم (٢) » .

وقال لعشيرته وأهله الأقربين : « يا معشر قريش اشترُوا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا - يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا . ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا . ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي ، لا أغني عنك من الله شيئا (٣) » . وقال لعلي وفاطمة ، أحب الناس إليه : « لا أعطيك وأدع أهل الصفة تطوى (٤) » . وقال : « إن بني إسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . لو كانت فاطمة لقطعت يدها (٥) » .

(١) تمثيل هذا الإحاطة في فصل . « مجمع عموري » في كتاب : « نحو مجمع إسلامي » .

(٢) أبو داود والنسائي . (٣) متفق عليه .

(٤) حديث رقم ٥٩٦ من المسند نعم الأستاذ أحمد محمد شاكر . (٥) رواه الجماعة .

فليس للحاكم إذن حق زائد في الحدود ، ولا في الأموال ؛ وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وليس للحاكم أن يعتدي على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرمتهم أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، ونفذ الفرائض ، فقد انتهى إلى آخر حدوده ؛ واشطت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سلطانه : أرواحاً وأجساداً وحرماً وأموالاً . . .

ولقد ضمن الإسلام ، في أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمات والأموال ، بصورة لاتدع مجالاً للشك في مدى حرصه على ضمانة الأمن والسلام والكرامة للجميع :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ^(١) » .. « وَلَا تَجَسَّسُوا ^(٢) » . والحديث : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله ^(٣) » .. والنفس بالنفس .. والجروح قصاص .

وحين يضيق الإسلام سلطة الإمام فيما يختص بشخصه ، يوسع له إلى أقصى الحدود في رعاية المصالح المرسلة للجماعة ، تلك المصالح التي لم يرد فيها نص والتي تتجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : أن للإمام المسلم القائم على شريعة الله أن يحدث من الأقضية بقدر ما يجد من مشكلات ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » .. ^(٤) وتحقيقاً لأهداف الدين العامة ، في إصلاح حال الفرد وحال الجماعة ، وحال

(٢) سورة الميراث : [١٢] .

(٤) سورة الحج : [٧٨] .

(١) سورة النور . [٢٧] .

(٣) النيطان .

الإنسانية كلها ، في حدود للبإدى المقررة فى الإسلام ، وبشرط العدل الذى يجب توافره فى الإمام .

مكل ما يوقع بالأمة ضرراً من أى نوع ، على الإمام أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعاً من أى نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يحالف نصاً من نصوص الدين .

وهى سلطات واسعة تتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملاساتها داخل فى هذه السلطات . فله أن يتجاوز فى الساحة المالية مثلاً ، فريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التعادل والتوازن ، وتزول بها الأحقاد والضمان ؛ وترتفع بها عن الأمة مضار العرف ، ومضار الشطف ، ومضار احتباس المال فى أيدي قلة من الناس ، ولكن دون أن يخل بنص أو بقاعدة أساسية من قواعد الحياة الإسلامية . فليس له أن يُخفى الناس ، فياًخذ كل مالم ويدعمهم فقراء ؛ أو يحمل موارد رزقهم كلها فى يديه يستذل أعناقهم بها ويحملهم عبئدا له ؛ وفقددم القدرة على أن يقوموا بواجبهم فى الصيحة الحرة والرقابة الواعية ، وتغيير للنكر أيا كان مصدره . فإن هذا كله لا يتأتى للأفراد قط ما لم تكن لهم موارد رزق خاصة لا يتحكم فيها الإمام والولاية . فالذى يملك موارد الرزق تذل له رقاب العباد !

والواقع التاريخى فى حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية المصالح للرسالة - دون إخلال بقواعد الحياة الإسلامية التى أشرنا إليها - وهناك تطبيقات مستطاعة فى كل وقت ، فالإسلام ليس نظاماً متحجراً ؛ وتطبيقاته التفصيلية لا تقف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات . وكل ما يريد الإسلام تثبيته هو القواعد الأساسية التى تحدد ملامحه الريفانية ، وتحفظه المجتمع المسلم من الذوبان فى المجتمعات الجاهلية ، أو تحرمه القدرة على قيادة هذه المجتمعات التى جاء لقيادتها .

وبعد فهذا حديث عن الناحية « الرسمية » في « سياسة الحكم في الإسلام » ووراءها
ناحية « النطوع » التي يتجاوز بها « التوجيه » ما يفرضه « التشريع » على طريقة الإسلام
في كل تكاليفه ونظمه .

سياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس من الضمير ، فوق قيمها على أساس من
التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر في كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على
هذا ودالك : « ما من عبد يستر عيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة »^(١) .
« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا قَرِيبًا
مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »^(٢) ..

فالراعي والرعية مطالبان كلاهما رعاية الله في كل تصرف ، وخشية الله هي الضمانة
الأخيرة في تحقيق العدالة . وقد مربنا أن الإسلام ينوط بالضمير البشري بعد تهذيبه أموراً
كباراً في الحدود وفي الأموال . فإذا لم تكن خشية الله في هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن
التشريع يمكن الاحتيال عليه ، والتستر دونه ، وغش الحاكم والقاضي والناس .

ولا يفهم من هذا أن النظام الإسلامي الاجتماعي قائم على هذا الضمير وحده .
ولكن الذي ينبغي أن يفهم هو أن في الإسلام ضمانة أخرى غير مجرد التشريع . وهي
تحسب له - من ناحية القدرة على التحقق - ميزة على النظم التي تعتمد على التشريع وحده ،
بلا تخرج من ضمير ، ولا حساسية في الشعور .

وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذي رباه الإسلام وهذبه ، قام بأدوار خطيرة ، وجاء
بما يشبه المعجزات والخوارق في حياة المسلمين على مر العصور .

(٢) سورة البقرة : [١٨٨] .

(١) الشيخان .

سياسة المال في الإسلام

لعل الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء في الحديث عن «العدالة الاجتماعية». ولعل الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده في هذا الكتاب ، وهم يقرأون الفصول الأولى منه إلى هذا الموضع. ولكنني كنت أعمد هذا الإبطاء بهنئياً ؛ فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شيء أكبر من سياسة المال - كما عرفنا - وكان من الواجب أن نكشف عن نظرة الإسلام الكاملة إلى هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها في محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها في مجال المال وحده ، كما تصنع المبادئ المادية ، التي ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة المال .

والإسلام يسير في «سياسة المال» على هدى نظريته العامة ، وفكرته الشاملة ؛ يلاحظ أولاً في هذه السياسة - سياسة المال - تحقيق معنى العبودية لله وحده ، بأن يخضع تداول المال لشرع الله . وهذا الشرع يحقق مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواماً لا يضار الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف في وجه الفطرة ، ولا يعوق سنن الحياة الأصلية ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع في تحقيق هذه السياسة وسياسيته الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرق والنماء ، ويرمى بالتوجيه إلى التسامى على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرقى بالحياة إلى عالم للمثل ، الذي لا يملك الجميع أن يرتفعوا إليه في جميع الأحوال ، ويدع الباب دائماً مفتوحاً للرق والكآل .

ونضرب هنا مثالا واحداً بشأن المال ، قبل أن نتحدث بالتفصيل عن «سياسة المال» .

لقد جعل الإسلام حق المال هو الزكاة ، وهو ما يقاتل عليه الإمام الناس إن امتنعوا عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، وبقدر معين معلوم ؛ ثم جعل للإمام الحق في أن يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به المخرج ، ونصون به للمصلحة جماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكول إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام ، وقواعد النظام الإسلامي العام .

هذا في حدود التشريع ، أما التوجيه فقد حجب إلى الناس أن ينسلخوا من كل ما لهم ، وينفقوه كله في سبيل الله . فهذا أبو ذر الغفاري رضي الله عنه يروي عن محمد صلى الله عليه وسلم يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً نحو أحد وأنا معه ، فقال : « يا أبا ذر » فقلت : لبيك يا رسول الله . فقال : « الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا - عن يمينه وشماله وقدامه وخلفه - وقليل ما هم » . ثم قال : « يا أبا ذر » فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال : « ما يسرني أن لي مثل أحد ، أنفق في سبيل الله ، أموت وأترك منه قبراطين » . قلت : أو قنطارين يا رسول الله . قال : « بل قبراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثر وأنا أريد الأقل » (١) .

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما معاً قوام « سياسة المال » كما أنهما قوام كل سياسة في الإسلام .
و بعد فلنأخذ في التفصيل والبيان .

(١) الشيخان والترمذي والنسائي .

الملكية الفردية

هي الملكية الفردية

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للعالم - بوسائل التملك المشروعة التي سيرد بيانها بعد قليل - ويجعلها هي قاعدة نظامه ، ويرتب على هذا التقرير نتائجها الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانيته له عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ؛ أو المصادرة بدون ضرورة عامة مع التعويض الجزئي الذي لا غبن فيه . ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فوق ما يوضع من التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل في ملك الآخرين ، كما يرتب عليه نتائجها الأخرى ، وهي حق التصرف في هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية... إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق الحدود التي منها للتصرفات .

ولا شبهة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام ولا شبهة كذلك في أنه قاعدة الحياة الإسلامية وقاعدة الاقتصاد الإسلامي . القاعدة التي لا تخالف إلا لضرورة . وبقدر هذه الصلابة : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبْنَ »^(١) . . « وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدِلُوهَا غَلِيظًا بِالطَّيِّبِ »^(٢) . . « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ، وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ »^(٣) . . وقد جاء في الحديث : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »^(٤) .

(٢) سورة النساء : [٢] .

(٤) أخرجه الشيخان .

(١) سورة النساء : [٣٢] .

(٣) سورة الكهف : [٨٢] .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيافته ، ومنع الاعتداء عليه :
« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » (١) ..
أما المصيب فهو محرم ملعون من مجتمعه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ظلم من الأرض شيئاً طوّقه من سبع أرضين » (٢) . « من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله عروجل وهو عليه غضبان » (٣) .

وكحق الملكية حق الإرث والتوريث : « لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ . وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » .. « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى » .. « يَسْتَفْتُونَكَ . قَالَ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُو هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا تَرَكَ ... الخ » .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مسايرة للفطرة ، واتفاقه مع الميول الأصيلة في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع ؛ وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في ملوقة لتنمية الحياة . فوق ما يحقق من العزة والكرامة والاستقلال ونمو الشخصية للأفراد بحيث يصلحون أن يكونوا أمناء على هذا الدين ؛ يقفون في وجه المنكر ، ويحاسبون الحاكم وينصحوه . دون خوف من انقطاع أرزاقهم لو كانت في يديه !

فالفرد مخلوق بعطرة حب الخير لذاته : « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ » مفطور على حب الحياة والرضى بما يملك : « قُلْ . لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ » .. « وَأُخْضِرْتُ الْأَنْفُسَ الشَّجْ » .. مفطور كذلك على حب قريبته والرغبة في أن يورثهم نتاج كده ، والمال الذي يدخره لم إن هو إلا عمل محزن في

(١) سورة المائدة : [٣٨] .

(٢) انشيخان واللفظ للبغاري . (٣) حديث رقم ٣٩٤٦ مسند الإمام أحمد بشر الأستاذ أحمد شاكر .

صورة مال . يؤثر به الرجل ذريته على متاعه الخاص في حياته . ولا صبر من مجاراته هذه الميول الفطرية ، لينذل الفرد أقصى طاقته ، وهو شيط مقبل على العمل والإنتاج ، لأنه يلبي أشواقه وحاجات نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل ، ولا يبذل جهده كارهاً ولا يأساً . والجماعة هي التي تفيد بعد ذلك من جهده هذا وكده ؛ والإسلام يضع القواعد التي تتيح للجماعة هذه العائدة ، وتضمن كف الأذى من إطلاق حرية الفرد ، وتقرير حق الملكية الفردية له .

والعدالة تقتضي أن يلبي النظام أشواق الفرد ويرضى ميوله - في الحدود التي لا تضر الجماعة - جزاء ما بذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرق جبينه ، وكدح فكره ، وكد أعصابه - والعنل أكبر قواعد الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون دائماً على حساب الفرد . فهي للفرد ، كما هي للجماعة . متى شئنا أن نسلك طريقاً وسطاً ، ونحقق العدالة في جميع صورها وأشكالها في الحياة .

وفضلاً على هذا كله فإن أحداً لا يحزم بأن تحطيم الحوافز الطبيعية المعقونة ينتج حيراً للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالفطرة هو الذي يعين طريقاً واحداً للعدالة ، بتحطيم هذه الحوافز والوقوف في وجهها ؛ كما أن النظريات الحياتية التي لا تعترف بالواقع ، هي التي تفرض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والتشريعات في جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء طئه بالفطرة إلى هذا الحد ؛ كما أنه لا يعتمد إلى إقامة بنيانه على الخيال ، متجاهلاً كل الواقع العميق !

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضي أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكثر إدراكاً لعمق طبيعتها ، وأصالة فطرتها ، وتأصل جذورها ، فنكون أكثر تعقلاً ، وأشدّ تحرجاً ، وأدق تفكيراً في محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلائل ملايين السنين التي

عاشتها البشرية لا يجوز أن تذهب سدى ، لنفترض نظريات عن ميولها وفطرتها وسلوكها ،
ثم نطبق هذه النظريات غصباً وقسراً !

لما تقرر حق الإرث والتوريث فقد سبق الحديث عن علته في فصل « التكافل
الاجتماعي » وهو يتمشى مع الفطرة التي تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العدالة في
مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة في حدود النظرة الشاملة ، التي لاتصع الحواجز
بين الجيل والأجيال من بني الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل تقبيل الثروة
كما سيجي .

طبيعة الملكية الفردية :

ولكن الإسلام لا يدع حق للملكية الفردية مطلقاً بلا قيود ولا حدود - كالنظام
الرأسمالي - فهو يقرره ، ويقرر بجواره مبادئ أخرى ، تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة
بنفس الدرجة التي تتحقق بها مصلحة الفرد المالك سواء ! وهو يشرعه ويشرع له الحدود
والقيود ، التي ترسم لصاحبه طرقاً معينة في تسميته وإنفاقه وتداوله .. ومصلحة الجماعة
كامنة من وراء هذا كله ، ومصلحة الفرد ذاته كذلك ، في حدود الأهداف الخلقية التي
يقيم الإسلام عليها الحياة .

رأول مبدأ يقرره الإسلام - بجوار حق للملكية الفردية - أن الفرد أشبه شيء بالوكيل
في هذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ؛ وأن
المال في عمومه إنما هو أصلاً حق للجماعة ، والجماعة مستخلعة فيه عن الله ، الذي لا مالك
لشيء سواه . والملكية الفردية تنشأ من بذل لفرد جهداً خاصاً لحيازة شيء معين من هذه
الملكية العامة التي استخلف الله فيها جنس الإنسان .

جاء في القرآن الكريم : « آمِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ

فيه» (١) .. ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدي المعنى الذي فهمناه منه ، وهو أن المال الذي في أيدي البشر هو مال الله ؛ وهم فيه حلفاء لأصلاء . وفي آية أخرى في حدود المكاتيب من الأرقاء : « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » (٢) .. فما يعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وهم به وسطاء .

وهناك ما هو أوضح من هذا في حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ملكية التصرف والانتفاع - وهذا هو الواقع ؛ فالملكية العينية لا قيمة لها بدون حق التصرف والانتفاع - فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ؛ فإذا سلبه التصرف كان لاوئى أو للجماعة استرداد حق التصرف : « وَلَا تَوَلَّوْا أَسْهَابَهُمْ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ، وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ » (٣) .. فمن التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققها المالك وقت النتائج الطبيعية للملك وهي حقوق التصرف - ويؤيد هذا البدء أن الإمام هو وريث من لا وريث له . فهو مال الجماعة وظل فيه فرد ، فلما انقطع خلقه عاد المال إلى مصدره .

ولست أقدر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال - فحق للملكية الفردية حق أساسى واضح في النظام الإسلامى - ولكنى أقدره لما فيه من معنى دقيق مفيد في تكوين فكرة حقيقية عن طبيعة الملكية الفردية ، وتبينها بهذا الأصل العام في نظرة الإسلام إلى المال ، واختلافها كلية عن النظرية الرأسمالية في الملكية الفردية . وبلغه أوضح : أقدر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال الذى في يده والذى هو فى أصله ملك للجماعة ، يجعله يتقبل الفروض التى يضعها النظام على طاقته ، والقيود التى يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة بحقوقها الأصلية فى هذا المال ، يجعلها أجراً فى فرض الفروض ، ومن الحدود - دون

(٢) سورة النور : [٣٢] .

(١) سورة الحديد [٧] .

(٣) سورة النساء : [٥] .

تجاوز لقواعد النظام الإسلامى التى أشرنا إليها .. وينتهى بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة فى الانتفاع بهذا المال .

وسيداً آخر يقرره الإسلام فى ملكية المال ، هو كراهيته لأن يجبس فى أيدي فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يحده الآخرون : « كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ »^(١) .. وسعى هذا أن يؤخذ بعض المال من الأغنياء فيملك بالفعل للفقراء . ولهذا النص نصة تفيدنا هنا فى فهم هذا المبدأ الإسلامى العام .

لقد هاجر المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال يتقاونه معهم ؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم ، فهم فقراء كالفقراء . ولقد سخت نفوس الأنصار وارتفعت على الشح المطرى الكامن فى النفس البشرية ؛ فأحوا المهاجرين فى كل شئ يملكون ، حتى فى أحص خصوصياتهم ، طيبة نفوسهم بذلك ، سمحه قلوبهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »^(٢) .. وبذلك كانوا نموذجاً دائماً لتصنع العقيدة بالنفوس ؛ وصرخوا مثلاً جليلاً للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق .

ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة ، وفقراء المهاجرين ؛ والنبي - صلى الله عليه وسلم - يرى سبلعة الأنصار وسخاءهم ، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا ، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على المهاجرين ، وهم يؤاخونهم فى كل ما يملكون .. إلى أن كانت موقعة « بنى النضير » التى لم تقع فيها حرب ، بل سلمت للنبي صلحاً ، فكان فيؤاها كله لله وللرسول بخلاف مايقع فيه الحرب ، فتكون أمانة الأخماس للمقاتلين ، والثلث وحده لله وللرسول . عندئذ رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٢) سورة الحشر : [٦] .

(١) سورة الحشر : [٧] .

أن يجد لجماعة المسلمين شيئاً من التوازن في ملكية المال ؛ ففتح فيء بني النضير للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار ، تنطبق عليهما الحكمة التي أوحى إليه بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين .

وفي هذه الواقعة يقول القرآن : « مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي تَرَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ - كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ - وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، يَتَخَفُونَ قَتْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، وَيَتَضَرَّعُونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ^(١) » .

ودلالة هذا التصرف من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذا التعليل لذلك التصرف في القرآن ، غير خافية ولا في حاجة إلى بيان ؛ فهي تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة انحباس الثروة في أيدي قليلة في الجماعة ؛ وضرورة تعديل الأوضاع التي تقع فيها هذه الظاهرة بتمليك الفقراء قسماً من المال . ليكون هناك نوع من التوازن ، و « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ذلك أن تضخم المال في جانب ونحساره في الجانب الآخر ، مثار مفسدة عظيمة ، فوق ما يشهده من أحقاد وأصقان .. فحيثما وجدت ثروة فائضة ، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة في الجسد ، لا بد لها من تصرف ؛ وليس من المضمون دأباً أن يكون هذا لتصرف نظيفاً ومأموناً ، فلا بد أن تأخذ طريقها أحياناً في صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد ، وفي صورة شهوات تقصى ، تمتد متنفساً في الجانب الآخر المحتاج إلى المال ، يصل إليه عن طريق بيع المرض والانشراح فيه ، ومن طريق الملق والكذب وفناء الشخصية ؛ لإرضاء شهوات الذين يملكون المال ، وتلبية غرورهم وخيالاتهم ، والمصطر يركب الصمب ؛

(١) سورة الحشر : [٧ ، ٨] .

وصاحب المال المتضخم لا يهتم إلا أن يجد متصرفاً للفائض من حيويته ، والفائض من ثروته .
وليست الدخارة وسائر ما يتصل بها من خرميسر وتجارة رقيق وقوادة ، وسقوط مروءة ،
وضياع شرف .. سوى أعراض لتضخم الثروة في جانب وانحسارها عن الجانب الآخر ، وعدم
التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس ، وتغير القلوب على ذوى الثراء الفاحش من المحرومين الذين
لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يموتوا ؛ وإما أن تنهوى نفوسهم وتنهافت ، وتتضائل
قيمتهم الذاتية في نظر أنفسهم ؛ قهرون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال ، ومظاهر الثراء ؛
ويصبحوا قطعاً آسية حقيرة صميرة ، لاهم لها إلا إرضاء أصحاب الثراء والجاه .
.. وهذا ما وقع في النظام الرأسمالي ..

والإسلام على كثرة ما يشيد بالقيم المعنوية ، لا يقلل أثر القيم الاقتصادية ؛ ولا يكلف
الناس فوق طاقتهم البشرية ، مهما تسامى بهم عن الضرورات الأرضية . لذلك كره أن
يكون المال دولة بين الأغنياء فحسب ؛ وجعل هذا أصلاً من أصول نظريته في سياسة المال .
وأوجب رد بعض هذا المال للفقراء ؛ ليكون لهم مورد رزق مملوك لهم ، يضمن لهم الكرامة
والذاتية ، ويجعلهم قادرين على القيام بأمانة هذا الدين في التغيير على المنكر من الحكام
والحكوميين سواء .

على أن هناك نوعاً من الأموال التي لا يجوز احتجازها للأفراد ، حدد الرسول منها
ثلاثة : الماء ، والكلاء ، والنار ؛ « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلاء
والنار »^(١) ، بوصفها موارد ومرافق عامة ضرورية لحياة الجماعة في البيئة العربية ، فالاستغناء
بها للجماعة كلها على وجه الشيوع والمشاركة العامة . والضرورات لحياة الجماعة تختلف في
بيئة عن بيئة ، وفي عصر عن عصر ، والقياس - وهو أحد أصول التشريع في الإسلام -

(١) ذكره صاحب مصابيح السالكين الحسان .

ينفسح لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها - على ألا يؤثر ذلك في القواعد الأساسية للنظام الإسلامي ؛ ولا يحدد الأفراد جميعاً من ملكياتهم الخاصة ليصبحوا أجراً عند الدولة ، فإن الدولة حينئذ تملك استرقاقهم واستغلال رعايتهم بأشد مما يملك الأفراد الأثرياء ، لأنها تضم قوة المال إلى قوة السلطان .

وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين في الجماعة ، وهو الفروض في صورة زكاة : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ^(١) .. وهو يخرج من ملكية دافعي الزكاة إلى ملكية مستحقى الزكاة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين الخ » وهو حق تأخذه الجماعة ثم ترده مرة أخرى إلى الأفراد المحددين . فتكون وظيفه الجماعة حينئذ هي نقل الملكية الفردية من جهة إلى جهة ، ومن يد إلى يد أخرى ..

تخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية في الإسلام : أن الأصل هو أن المال للجماعة في عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفه ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض المال شائع لاحق لأحد في امتلاكه ، ينتفع به الجميع على وجه المشاركة ، وأن جزءاً منه كذلك حق يرد إلى الجماعة لترده على قتات معينة فيها ، هي في حاجة إليه ، لصالح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردي :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة الملكية نتائجها المنطقية ، فيضع الشروط للتملك ، بحيث لا يخرج عن مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة في مصلحة الجماعة لا تنفصل عنها أبداً .

فهو يقرر أولاً أن الملكية لا تكون إلا بسلطان من الشارع ، « فالشارع في الحقيقة هو الذي أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعي ، ولذا جاء في بعض التعريفات :

(١) سورة المائدة [٢٤ - ٢٥]

« أن الملك حكم شرعى مقدر فى العين أو المنفعة ، يقتضى تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشئ ، وأخذ العوض عنه » .

« وهذا المعنى ، وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره ، أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالحق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجاً لمسببه شرعاً ^(١) » .

ولهذا الحكم قيمة فى توضيح نظرية الإسلام فى حق الملكية ، فهى تمليك من الشارع ، لفرد فى الجماعة ، شيئاً خاصاً ، لم يكن ليحق له ملكه لولا هذا التمليك ، لأن الأصل أن المال مال الله مستخلف فيه بنو الإنسان ، وكل إذن تخصيصه لابد أن يصدر من الشارع حقيقة أو حكماً .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك فى الإسلام . العمل بكل أنواعه وألوانه . وفى هذا من العدالة بين المجهود والجزاء ما فيه . ولبيان ذلك نقول : إن وسائل التملك ابتداءً للمال التى يعترف بها الإسلام هى :

أولاً : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى فى حياة البشرية ؛ وإن كانت ماتزال وسيلة للحصول على نوع من المال فى الأوساط التى ارتقت وتحضرت ، فصيد السمك والآلئ والمرجان والإسفنج وما إليها موارد صحيحة من موارد الدول والأفراد . وصيد الطير والحيوان هوأية وتجارة ...

ثانياً : إحياء الموات من الأرض التى لامالك لها ، بأية وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها فى ظرف ثلاث سنوات من وضع يده

(١) « الملكية ونظرية العقد فى الشريعة الإسلامية » للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

عليها ، وإلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الغرض هو إحياء الموات لتحقيق المصلحة العامة في الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم تثبت هذه القدرة عادت الأرض الموات التي لم يكن لها مالك للجاعة ، لا يحتجزها فرد منها : « عادى الأرض الله ورسوله ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له ؛ وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين ^(١) » .

والقانون الإسلامي هنا أحكم من القانون الوضعي المستمد من القانون الفرنسي . ففي هذا القانون يكفي « وضع اليد » مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكاً لواضع اليد ، سواء أحيأها أم تركها مواتاً في هذه المدة وفيها بعدها كذلك . فالحكمة هنا متفية في تقرير حق الملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هي وحدها التي تتحكم ، وقرق بين النظرة الإسلامية ونظرة القانون الوضعي كبير !

ثالثاً : استخراج ما في باطن الأرض من المعادن (الركاز) ، وهذا العمل يجعل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكاً لمن استخرجه ، والخمس زكاة ، إذ كان هذا الركاز مباحاً يحصل عليه الفرد بجهد وكده . وهنا لابد من كلمة تقال : فقد كان ما يستخرج من الركاز إلى الوقت الذي شرع فيه هذا الحكم هو من المعادن القليلة الاستعمال ، كالذهب والفضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبتروول والفحم والحديد ، فهل بلحق البتروول والفحم والحديد وما في حكمها بالضروريات المشاعة كالماء والكلاً والنار ، أم بالركاز الذي كان مروقاً في أوائل عهد الإسلام ؟ نحن نميل إلى رأي المالكية في اعتبار هذه الأنواع ملكاً عاماً ، لا تنتقل ملكيته إلى مالك الأرض التي وجد فيها ، لأن تملكه للأرض لا يعني تملك ما فيها ، إذ ليس لملكها تملك الأرض وتطلب في العادة .

(١) رواه أبو يوسف في كتاب الخراج من لث عن طارق .

رابعاً : تصنيع المادة الخام ، لتبى بحاجة حيوية ، وتحقق منفعة لم تكن تحققها وهى خامه ، أو تحسين وظيفتها بحيث تؤدى منفعة أكبر . . وقيمة العمل - بأنواعه - واضحة فى هذه العملية .

خامساً : التجارة ، وتتضمن مراحل متعددة قد يقوم بها كلها فرد واحد أو أفراد متعددون . ولكن الناية التى تتحقق فى النهاية هى نقل الأشياء الخامه أو المصنعة من يد إلى يد ، مما يزيد الانتفاع بالخامه أو السلعة .

سادساً : العمل بأجر للآخرين . والإسلام يحترم هذا العمل ويمظنه ؛ ويدعو إلى توفيق أجره معجلاً كاملاً غير منقوص . فالقرآن يخرى بالعمل ؛ ويحمله مبرحاً للنظر ، محلاً للنظر والحكم : « وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(١) » . وفى ذلك إغراء بالتجويد والإتقان ، كما أن فيه تعظيماً للعمل يحمله موضع النظر والتركيب والتأمل . وفى موضع آخر يحص على السعى والاضطراب فى الأرض من أجله : « فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ^(٢) » .

والرسول الكرم تنوارده أحاديث تدرى عن قداسة العمل : « إن الله يحب العبد المؤمن المحترف » ^(٣) . « ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده » ^(٤) . وعلى أساس هذه النظرة للعمل ، يحترم الإسلام حق العامل فى الأجر . فهو يدعو أولاً إلى الوفاء به ، وينذر من يحور عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكلى ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه

(٢) سورة الملك : [١٥] .
(٤) البخارى .

(١) سورة العنكبوت : [١٠٠] .
(٣) من حديث ذكره القرطبي فى التفسير .

أجره»^(١). والجمع بين هذه المعاصي الثلاثة، وتوحيد الجزاء عليها، ذو دلالة خاصة، فالمعصية الأولى هي خيانة وغدر للذمة الله، والثانية هي جريمة إهدار لإنسانية حر وأكل ثمنه. والثالثة هي أكل عرق الأجير، وهي كالأكل ثمن الحر غدر بالإنسانية، وكخيانة العهد بعد الحلف بالله غدر بذمة الخالق. وكل منها يستحق الحرب من الله والمصومة، لشناعتها ووضوح معنى النذر فيها.

وهو يدعو ثانياً إلى التعجيل بأداء هذا الأجر، فلا يكفي أدائه كاملاً، بل لابد من أدائه عاجلاً. يقول الرسول الكريم: «أعطوا الأجير حقه قبل أن يحف عرقه»^(٢). والإسلام يحفظ في هذا حاجة نفسية وحاجة واقعية في حياة العامل. فأما الحاجة النفسية فهي إشعاره بالعناية والاهتمام، فالسرعة في أداء الأجر تحمل هذا المعنى، فيشعر بأن جهده مقدر وبأن مكانه في المجتمع محسوب. وأما الحاجة الواقعية فلأن العامل غالباً ما يكون محتاجاً لأجره أولاً بأول، يسد به ضرورياته هو وأهله وعياله؛ وتأخير أدائه يؤذيه؛ ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أنسب أوقاتها عنده؛ ويقلل من نشاطه ورغبته في العمل. والإسلام حرص على أن يعمل كل من يستطيع، بأقصى ما يستطيع، متمتعاً بالرضى النفسي والاكتفاء المادي.

ولقد طلب الإسلام إلى العامل في مقابل هذه العناية بمحبه أن يقوم هو من جانبه بتعويد العمل وإتقانه. فلكل حق مقابل من الواجب في الإسلام. وذلك طبيعي من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء؛ وطبيعي كذلك من الناحية الخلقية التي يحرص الإسلام على أن تكون أساساً للحياة. فالفسح والإهمال في العمل دليل فساد الذمة ونومة الضمير، واللجاج فيهما والاعتیاد عليهما من شأنه أن يدع تلك الذمة خراباً، وهذا الضمير حواء، فوق ما يصيب مصالح الجماعة كلها من فساد واضطراب.

(٢) ذكره صاحب مصابيح السنة في الصحاح.

(١) البخاري.

ولا تدخل هنا في تفاصيل نسمة أجزا العامل . ولا القاعدة التي تقوم عليها . وهل هي الساعات التي تنفق في إنتاج السلعة . أم « الوقت الاجتماعي » كما تقول الماركسية ! فهذه بحوث تفصيلية موضعها الكلام عن « الاقتصاد الإسلامي » في بحوث متخصصة .

سابعاً : المزو ، وينشأ عنه ملكية السلب وهو كل ما مع القتل المشترك الذي يقتله مسلم : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَسَلَبَهُ لَهُ ^(١) » . كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة ؛ وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها لله والرسول : « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ^(٢) » .

ثامناً : إقطاع السلطان بعض الأرض التي لامالك لها ، مما آتت إلى بيت مال المسلمين ، من المشركين الذين لا ورثة لهم ، فالإمام وليهم ؛ أو من الأرض الموات لا مالك لها كذلك . وقد أنطع النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء من بعده ، مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ، ولكن في حدود ضيقة ، ومن الأرض التي لامالك لها والأرض الموات . فلما جاء بنو أمية نهبوا الناس وأقطعوا الأرض لذويهم ، فكانوا ملوكاً ظلمة ، لا خلفاء راشدين كما ينبغي .

تاسعاً : الحاجة إلى المال للحياة ، فالإسلام شرع صرف أموال الزكاة في وجوه معينة : « إِنَّا أَنزَلْنَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَآثَارِ مِينٍ ؛ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ » . فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ؛ فالحاجة هنا بديل اضطراري من العمل الذي بكرمه الإسلام ، ويجعله السبب الأول والأخير لنيل الامتلاك .

عاشراً : شتى صور « العمل » التي تتجدد ، وتتمثل في بذل جهد عقلي أو عضلي ... تلك هي الأسباب التي اعترف بها الإسلام سبباً للتملك ابتداءً ، فأما ماعداها فهو ينكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والنصب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكاً ، وكذلك المقامرة فهي حرام : « إِنَّمَا أَلْخُرُّ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ حَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » ^(١) .. وللال الذي يأتي عن طريق المحرم محرم ، لأن المقامر ليس عملاً ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما يقع من العداوة والبغضاء بين المتضارين مما ينافي مع خطة الإسلام الأولى في بث روح اللودة والساوون والإخاء : « نَمَّا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخُرِّ وَالْمَيْسِرِ » ^(٢) .

وحكمة تلك الأسباب واضحة في اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقومات الحياة ، وفيه تحقيق لعمارة الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير وتصحيح البنية ؛ فليس كالعمل مهذب للروح ، بقوى الجسد ، حافظ لكيان الإنسان كله من عوامل الترهل والكسل والحوول .

ومادام العمل - شتى صورته - هو سبب التملك ، فتقرر حق الملكية الفردية في الحدود التي بيّنا لا يضار به أحد ، بل يصح بحال لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضى رغبته في الاستحواذ ، مادام يعمل في الحدود المشروعة فلا يضار أحداً . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى العدل هو رده إليها ، لا وقفه عن النشاط ، وتسويته بالقاعدين والمتعاملين . وضاف الاستعداد ، ولا كفه عن التملك أصلاً بحجة أخذ الطريق على سوء الاستغلال . فسوء الاستغلال له علاجه ويمكن التدخل لكفه بقدر الضرورة .

وتمشياً مع نظرية الإسلام في ملكية المال ابتداءً ، فإنه يتدخل في طريقة نقل هذه الملكية فلا يدمج الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا في نظام الإرث والوصية والبيع وسائر

المقود، أما الهبة والهبة فهما وحدهما للعقيدان من كل قيد، المتروكة فيهما الحرية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدى وهو حي كيف شاء؛ لأن لما قيداً من داخل النفس، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدى إلا بعض ماله، فلا صرد على وادث، كما يقع في الوصية، فإذا أسرف كان سيء التصرف، وقعرض للحجر عليه، أي سلب حق التصرف في ملكيته.

فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو للوصى إليهم، فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله ميراثه: «فلا وصية لو ارث»^(١). ولا وصية في غير الثلث، وهو الحد الأقصى. وقد شرعت الوصية - كما قلنا - لتلأفي بعض الحالات التي يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب، ولكن درجاتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث، كما أنها بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصدقة.

وينتقل المال بالإرث حسب النظام للميراث في آيتي الميراث. (وقد سبق نصهما في فصل التكافل الاجتماعي).

ولابدأ العام في الأنصبة: أن للذكر مثل حظ الأنثيين - وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل - وأن الورث العاصب مقدم على ذي الرحم، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أو في. وذلك جزاء وفاق على ترتيب التبعات في مقابل الحقوق. فالورث العاصب مكلف تجاه الورث بتبعات أكبر. فالولد مثلاً يرث الكل بعد نصيب الجد والجدة، لأنه هو المكلف أولاً أن ينفق على الوالد لو احتاج في حياته. والأخ الشقيق يحجب غير الشقيق، لأنه هو الذي تحب عليه النفقة شرعاً عندما يعجز شقيقه عن الكسب. وهكذا تنوزع للغارم والمفانم أو الواجبات والحقوق في هذا النظام توزيعاً عادلاً.

(١) أبو داود والترمذي.

سولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة في فصل التكافل الاجتماعي بما فيه الكفاية ،
وبينا اتساقه مع مبادئ الإسلام الأساسية في هذا التكافل ، وفي النظرة إلى العلاقات
بين الأقرباء وبين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للفطرة والموال وحاجات الفرد
والجماعة على السواء .

فهنا نتحدث عن حكمة نظام الإرث في أحوال الجماعة .
لقد رأينا أن الإسلام يكره تكديس الثروات ، وانحصرها في أيدي قليلة . ونظام الإرث
الإسلامي أداة لتعيت الثروات المتضخمة على توالي الأجيال . فاللكية الواحدة تنقل إلى
العديد من القرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فتستحيل إلى ثروات متوسطة أو صغيرة ؛
وقلما تبقى كتلتها موحدة مع هذا النظام إلا في حالات نادرة لا يقاس عليها ، كأن يموت
للمالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا زوجة ولا بنت !
أما في الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فإذا نحن وازنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزي ، مثلاً ، الذي يجمع التركة كلها للابن
الأكبر ، تبين لنا حكمة الإسلام واضحة في تفتيت الثروة المتكتلة ، فوق ما في نظامه من
عدالة بين الورثة ، لا تحقق الصدور على الولد الكبير .

طريق تنمية الملكية :

وتمشياً مع نظرية الإسلام كذلك في ملكية المال ، يتدخل في طريقة تسميته والتعامل
به ، فلا بدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن يتصرف به في هذا السبيل كيف شاء . فإن وراء
مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التي يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة . فله أن
يبيع الأرض ، وأن يحول المادة الخام إلى مصنوعات ، وله أن يتجر . . . الخ .

ولسكن ليس له أن يفسد ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطي أمواله بالربا ، أو أن يظلم في أجور العمال ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هي الوسائل النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تتضمن رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد الفوارق بين الطبقات . إنما تتضمن رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذي نراه في النظام الرأسمالي ، بالفساد والربا وأكل الأجور والاحتكار واستغلال الحاجة والابتزاز والنهب والسلب والاعتصاب . . . إلى آخر الجرائم السكامة وراء طرق الاستغلال المعاصرة . وهذا ما لا يسمح به الإسلام . . . فلنأخذ الآن في بيان حكم الإسلام وحكمته في وسائل تنمية المال .

« ١ » يحرم الإسلام الفس في المعاملة : « من غش فليس مني »^(١) . « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »^(٢) . فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تش في السلة ولا في السلة ، فإن كان بها حيب فعليك بيباه ، وإلا فانت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينحكك من المؤاخذه أن تتصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يكسب عبد مالا حراما فيتصدق منه ، فيقبل منه ، ولا يفتق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يحب السيء بالسيء ، ولسكن يحبو السيء بالحسن . إن الخبيث لا يحبو الخبيث »^(٣) . وقال : « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به »^(٤) .

(١) أسباب السن .

(٢) البيهقي .

(٣) ذكره صاحب مصابيح السنة مرويا عن ابن مسعود وقال : من الصحيح .

(٤) أخرجه الترمذي والنسائي .

والإسلام في هذا يسير على قواعده الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالعش قذارة ضئيلة ، وإضرار بالآخرين ، ورفع الثقة من صدور الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير ثقة . فصلا على أن ثمة الغش هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العامة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .

« ب » واحتكار ضروريات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب وتنمية المال : « من احتكر فهو خاطيء » ^(١) . ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة والصناعة ، فالاحتكر لا يسمح لسواه أن يجلب ما يحتاجه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك يتحكم في السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عتياً ، ويحملهم مشقة ، ويضرهم في حياتهم وضرورتهم ، فوق أنه يقفل باب القرص أمام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق ، وليجودا فوق ما جود ؛ وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد وأن يثلب البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إحصاري ؛ وفي ذلك إعدام أو نقص في الأرزاق والأقوات العامة التي أتاحها الله للإنسان في الأرض .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبدءاً للمحتكر من دائرة الدين : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد رى من الله ، ويرى الله منه » ^(٢) . فما هو بمسلم ذلك الذي يضر الجماعة هذه المصاهرة ، ويشيع فيها الخوف ، والحاجة إلى الصروري ؛ ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .

(١) مسلم وأبو داود والترمذي .

(٢) حديث رقم ٤٨٨٠ مسند أحمد شرح الأستاذ أحمد شاكر .

« ج » والربا وسيلة محرمة يكرهها الإسلام كراهية واضحة ، ويتشعبها تشعباً شديداً
وينذر أصحابها بأشنع مصير : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً
وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) .. وليس النهي هنا عن الأضغاف المضاعفة فتحل
النسب الصغيرة ، إنما هذا تقرير للواقع ، ووصف لما هو كائن . أما النهي فنصب على
أصل الربا ومبدئه المجرد ، يتضح ذلك في الآيات الأخرى : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا
لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا
الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَامْتَنَى
فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » (٢) ..
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ
تَعْمَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُجُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا
تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » (٣) .

ويبلغ الإسلام في تفضيح الربا إلى حد أن يلعن كل من شارك في صفقة من صفقاته ،
ولو كاتباً أو شاهداً . عن جابر قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله
وكاتب وشاهده ؛ وقال : هم سواء » (٤) .

يجرى الإسلام في كل هذا على مبادئ في المال والأخلاق ويصالح الجماعة . ~~فإن وداعة~~
في يدماحبه وهو موظف فيه خير الجماعة جميعاً ، فليس له أن يتلبس بالخليفة إضراراً بالناس
وابتزازاً ، يتعين ساعة احتياجهم ، ويستغل ضعفهم ، فيأخذ منهم أكثر مما أعطاهم ؛
وقد تكون الحاجة هي حاجة الطعام ، حياة ، وحاجة الدواء للعلاج ، وحاجة النفقة للعلم وغير

(٢) سورة البقرة : [٢٧٥] .

(٤) رواد مسلم .

(١) سورة آل عمران : [١٣٠] .

(٣) سورة البقرة : [٢٧٨ - ٢٧٩] .

العلم ؛ فإما أن يتعطل هذا كله ، وإما أن يتحكم صاحب المال في المحتاج إلى المال فيمنعه القليل ، ويسترد منه الكثير ؛ وبطله بذلك جهده ؛ فيكد ويعمل ليؤدي للرأبي رباؤه ، أو يتضاعف الدين عاما بعد عام .

هذا الجزء القائن يستمتع به صاحب المال ، وهو لم يعمل شيئا سوى أنه صاحب مال . إنه العرق والدم يلغ فيها بشراة ، ويمتصها في نهم وهو قاعد . والإسلام الذي يقدم العمل ، ويجعله السبب الأساسي للملك والرجح ، لا يسمح أن يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المال المال . إنما يلد المال الجهد ، وإلا فهو حرام .

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة ؛ ثانياً كل الربا فرد له خلق وضمير ، وما يشيع الربا في الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذي يعنى الدينار ليسترده منى درينان هو عدوى ، فما أطيب له نفسا ، وما أحل له ودا . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامي ، يهدمه الربا ويوهن أساسه . لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا في هذا العصر الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن بارزة حينذاك : ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيماً شديداً . لا يقوم على الجهد ؛ ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها في تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا في ساعة المسرة . وينشأ عن ذلك سرعان اجتماعيان خطران : تضخيم الثروات إلى غير حد ، وتفريق الطبقات علوا وسفلا بنير قيد ؛ ثم وجود طبقة متعطلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئا ، وتحصل على كل شيء ؛ وكأنما المال الذي في يديها نخاع لصيد المال ، دون أن تتكلف حتى الطعم لهذه النخاع ؛ إنما يقع فيها المحتاجون عفاً ، ويساقون إليها بأقدامهم تدفعهم الضرورات ؛ ذلك إلى أن أكل الربا يخالف القاعدة الأساسية للتصور

الإسلامي وهي أن المال لله ، جعل الناس فيه خلقاء ، وفق شروط المستخلف - وهو الله سبحانه - لا كما يشاء الناس !

« إنه يقوم ابتداء على أساس أن لاعلاقة بين إرادة الله سبحانه وحياة البشر . فالإنسان هو سيد هذه الأرض ابتداء ؛ وهو غير مقيد بعهد من الله ؛ وغير ملزم باتباع أوامر الله .

« ثم إن الفرد حرق وسائل حصوله على المال ، وفي طرق تنميته ، كما هو حر في التمتع به . غير ملتزم في شيء من هذا بعهد من الله أو شرط ، وغير مقيد كذلك بمصلحة الآخرين . ومن ثم فلا اعتبار لأن يتأذى الملايين إذا هو أصاف إلى خزائنه ورصيده ما يستطيع إصافته . وقد تدخل القوانين الوضعية أحيانا في الحد من حرته هذه - جزئيا - في تحديد سعر الفائدة مثلا وفي منع أنواع من الاحتيال والنصب والغصب والنهب والغش والضرر . ولكن هذا التدخل يعود إلى ما يتواضع عليه الناس أنفسهم ، وما تقودهم إليه أهواؤهم ؛ لا إلى مبدأ ثابت مفروض من سلطه إلهية !

« كذلك يقوم على أساس تصور خاطئ فاسد : هو أن غاية الغايات للوجود الإنساني هي تحصيله لمال - بأية وسيلة - واستماعه به على النحو الذي يهوى ! ومن ثم يتكالب على جمع المال وعلى المتاع به ، ويدوس في الطريق كل مبدأ وكل صالح للآخرين !

« ثم ينشئ في النهاية نظاما يسحق البشرية سحقا ، ويشقيها في حياتها أفرادا وجماعات ودولا وشعوبا ، لمصلحة حفنة من الرايين ؛ ويحطها أخلاقيا ونفسيا وعصبيا ؛ ويحدث الخلل في دورة المال ونمو الاقتصاد البشري نموا سويا .. وينتهي - كما انتهى العصر الحديث - إلى تركيز السلطة الحقيقية ، والنفوذ العملي على البشرية كلها في أيدي ذمرة من أحط خلق

الله وأشدّهم شراً ؛ وشر ذمة ممن لا يرعون في البشرية إلا ولا ذمة ، ولا يراقبون فيها عهداً ولا حرمة . .

«وهؤلاء هم الذين يداينون الناس أفراداً ، كما يداينون الحكومات والشعوب - في داخل بلادهم وفي خارجها - وترجع إليهم الحصيلة الحقيقية لجهد البشرية كلها ، وكذا الأديين وعرفهم ودمائهم ، في صورة فوائد ربوية لم يبذلوا هم جهداً فيها ! وهم لا يملكون المال وحده . . إنما يملكون النفوذ . . ولما لم تكن لهم مبادئ ولا أخلاق ولا تصور ديني أو أخلاقي ؛ بل لما كانوا يسخرون من سكاية الأديان والأخلاق والمثل والمبادئ ؛ فإنهم بطبيعة الحال يستخدمون هذا النفوذ المائل الذي يملكونه في إنشاء الأوضاع والأفكار والمشروعات التي تمكنهم من زيادة الاستغلال ، ولاتقف في طريق جشعهم وخسة أهدافهم . . وأقرب الوسائل هي تخطيط أخلاق البشرية وإسقاطها في مستنقع آسن من اللذائذ والشهوات ، التي يدفع فيها الكثيرون آخر فلس يملكونه ، حيث تسقط الفلوس في المصائد والشبكات المنصوبة ! وذلك مع التحكم في حريان الاقتصاد العالمي وفق مصالحهم المحدودة ، مها أدّى هذا إلى الأزمات الدورية المعروفة في عالم الاقتصاد ؛ وإلى انحراف الإنتاج الصناعي والاقتصادي كله عما فيه مصلحة المجموعة البشرية إلى مصلحة الممولين الرايين الذين تتجمع في أيديهم خيوط الثروة العالمية !

«والكارثة التي تمت في العصر الحديث - ولم تكن بهذه الصورة البشعة في الجاهلية - هي أن هؤلاء الرايين - الذين كانوا يتمثلون في الزمن الماضي في صورة أفراد أو بيوت مالية كما يتمثلون الآن في صورة مؤسسي المصارف العصرية - قد استطاعوا بما لديهم من سلطة هائلة مخيفة داخل أجهزة الحكم العالمية وخارجها ، وبما يملكون من وسائل التوجيه والإعلام في الأرض كلها . . سواء في ذلك الصحف والكتب والجامعات والأساندة ومحطات الإرسال ودور السينما وغيرها . . أن تنشئوا عقلية عامة بين جماهير البشر المساكين الذين

يأكل أولئك المراهبون عظامهم ولحومهم ، ويشربون عرقهم ودماءهم في ظل النظام الربوي... هذه العقلية العامة خاضعة للإيجاء الخبيث المسموم بأن الربا هو النظام الطبيعي المعقول . والأساس الصحيح الذي لا أساس غيره للنمو الاقتصادي ؛ وأنه من بركات هذا النظام وحساته كان هذا التقدم الحضارى في الغرب . وأن الذين يريدون إبطاله جماعة من الخياليين - غير العاملين - وأنهم إنما يعتمدون في نظرتهم هذه على مجرد نظريات أخلاقية ومثل حيالية لأرصد لها من الواقع ؛ وهي كفيلة بإفساد النظام الاقتصادي كله لو سمح لها أن تتدخل فيه ! حتى يتعرض الذين ينتقدون النظام الربوي من هذا الجانب للسخرية من البشر الذين هم في حقيقة الأمر ضحايا بأئسة لهذا النظام ذاته ! ضحايا شأنهم شأن الاقتصاد العالمي نفسه ، الذي تضطره عصابات المراهبين العالمية لأن يجرى جريانا غير طبيعي ولا سوى ، ويتعرض للمهرات الدورية المنظمة ! وينحرف عن أن يكون نافعا للبشرية كلها ، إلى أن يكون وفقا على حفنة من اللذات قليلة !

إن النظام الربوي نظام معيب من الوجهة الاقتصادية الصحة - وقد بلغ من سوءه أن تنبه لعيوبه بعض أساتذة الاقتصاد الغربيين أنفسهم ؛ وهم قد نشأوا في ظله ، وأُشربت عقولهم وثقافتهم تلك السموم التي تبثها عصابات المال في كل فروع الثقافة والتصور والأخلاق . وفي مقدمة هؤلاء الأساتذة الذين يعيبون هذا النظام من الناحية الاقتصادية البهجة « دكتور شاخت » الألماني ومدير بنك الريح الألماني سابقا . وقد كان مما قاله في محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جدا من المراهبين . ظلت أن الدائن المراهبي يربح دائما في كل عملية ؛ بينما المدين معرض للربح والخسارة . ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد - بالحساب الرياضي - أن يصير إلى الذي يربح دائما ! وأن هذه النظرية في طريقها لتحقيق السكامل . فإن معظم مال الأرض الآن يملكه - ملكا حقيقيا - بضعة ألوف ! أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستدينون

من البنوك والعمال ، وغيرهم ، فهم ليسوا سوى أجراء يعملون لحساب أصحاب المال ، ويجب أن نمره
كدهم أولئك الأثوف !

« وليس هذا وحده هو كل ما للربا من جريرة . فإن قيام النظام الاقتصادي على الأساس
الربوي يحمل العلاقة بين أصحاب الأموال وبين العاملين في التجارة والصناعة علاقة مقامرة
ومشاكسة مستمرة . فإن المرابي يجتهد في الحصول على أكبر فائدة . ومن ثم يمسك المال
حتى يزيد اضطراب التجارة والصناعة إليه فيرتفع سعر الفائدة ؛ ويظل يرفع السعر حتى يجد
العاملون في التجارة والصناعة أنه لا فائدة لهم من استخدام هذا المال ، لأنه لا يدر عليهم
ما يوفون به الفائدة ويفضل لهم منه شيء . . . عندئذ ينكمش حجم المال المستخدم في هذه
المجالات التي تشتغل فيها الملايين ؛ وتضيق المصانع دائرة إنتاجها ، ويتعطل العمال ، فتقل
القدرة على الشراء . وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد ، ويجد المرابون أن الطلب على المال
قد نقص أو توقف ، يعودون إلى خفض سعر الفائدة اضطرابا . فيقبل عليه العاملون
في الصناعة والتجارة من جديد ، وتعود دورة الحياة إلى رخاء . . . وهكذا دواليك
تقع الأزمات الاقتصادية السورية العالوية . ويظل البشر هكذا يدورون فيها
كالساعة !

« ثم إن جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للرأيين . فإن أصحاب الصناعات
والتجار لا يدفعون فائدة الأموال التي يقتربونها بالربا إلا من جيوب المستهلكين ، فهم
يزيدونها في أثمان السلع الاستهلاكية فيتوزع عبؤها على أهل الأرض لتدخل في جيوب
الرأيين في النهاية . أما الديون التي تقترضها الحكومات من بيوت المال لتقوم
بالإصلاحات والمشروعات العمرانية فإن رعاياها هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية
كذلك . إذ أن هذه الحكومات تضطر إلى زيادة الضرائب المختلفة لتسددها هذه الديون
وفوائدها . وبذلك يشترك كل فرد في دفع هذه الجزية للرأيين في نهاية المطاف . . .

وقلما ينتهى الأمر عند هذا الحد ، ولا يكون الاستعمار هو نهاية الديون . ثم تكون الحروب بسبب الاستعمار ! »^(١)

وإنه ليستوى أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج في عرف الإسلام ؛ فإنه إن كان للاستهلاك أى لينفقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق ببرد فائض عن دينه ، فحسب أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ وإن كان للإنتاج ، فالأصل أن الجهد الذى يبذله هو الذى ينال عليه الربح ، لا المال الذى يستدينه - إلا عن طريق للمشاركة - القائم على احتمال الربح والخسارة . لذلك يحرم الربا فى جميع الأحوال ، ويحتمل إقراض المستقرض لضروراته فى جميع الأحوال .

فإن اقترض المقرض وأعسر « فَتَظِرَّةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ »^(٢) . وأتأرى أن الصيغة للأمر لأنها شرط وجواب : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » وهذه الصيغة تفيد الأمر لا الندب ؛ وبحوارها التحبيب فى التيسير والسماحة كقول الرسول : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى »^(٣) . فالسماحة فى الاقتضاء تحفظ للمدين كرامته ، وتقرص للموade فى نفسه لدائنه ، وتمنحه على الجهد فى الأداء قدر طاقته . وقال : « من سره أن ينجيهِ الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو بضع عنه »^(٤) . وقال : من أنظر معسراً أو وضع له ، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله »^(٥) .

وبفرض الإسلام فى مقابل هذا على المدين أن يجتهد فى رد دينه ، إبراء لدمته ورحماً تفضل الإقراض بفضل الوفاء ، وتمكيفاً للثقة فى المعاملات بين الأفراد : « من أخذ أموال

(١) مقتطف من ظلال القرآن الجزء الثالث ص ٧٣ - ص ٧٦

(٢) سورة انفرة : [٢٨٠] - (٣) البخارى والترمذى .

(٤) مسلم . (٥) الترمذى .

الناس يريد أداءه أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ^(١) . فمن أخذها يريد أداءها جد وكند ليكسب ويستزقي ، وطال ما يكسب المجد الصادق المزمع ؛ ومن أخذها يريد إتلافها استمر أن يعيش بأموال الناس ، وقعد عن العمل والجهد ، فاسترخى وسقطت همته وأضى إلى تلف وحوار . وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « مثل النفي ظلم » ^(٢) وقال رجل : يا رسول الله : أرأيت إن قتل في سبيل الله يكفر الله عني خطاياي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم ، إن قتل وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر » . ثم قال : « كيف قلت ؟ فأطاع عليه ، فقال : « نعم إلا الذين ، فإن جبريل أخبرني بذلك » ^(٣) . وهكذا لا يجزى عن الدين القادر على الأداء أن يقتل فيقتل في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر ، لأن الدين يتعلق بحق الآخرين في عنقه لاحق الله وحده ، مادام قادراً على أدائه . فأما العاجز فله من الزكاة نصيب : « إنما الصدقات للفقراء . . . وَالْفَارِغِينَ » وعليه تجوز الصدقة ليوفي دينه . عن أبي سعيد التمدري رضي الله عنه أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكفر دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأفرمائه : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » ^(٤) .

ولقد حط النبي صلى الله عليه وسلم خطوة أخرى عند ما تهيأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان يقضى دين المدينين بعد وفاتهم من المال العام . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل : هل ترك

(٢) رواه الخمسة .

(١) البخاري .

(٤) الترمذي بسند صحيح .

(٣) مالك ومسلم والترمذي والنسائي .

لدينه قضاء» ؟ فإن حدث أنه ترك وقاء صلى عليه ، وإلا قال للمسلمين : « صلوا على صاحبكم » . فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال : « أما أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات عليه دين ولم يترك وقاء فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلو رثته » ^(١) .

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها ، حرصه على إحاطة المضطر والتيسير عليه في الأداء ، فيجمع الأمر من أطرافه ، ويضمن للصالح جميعاً ، ويعدل في القسمة بين المحقوق والواجبات .

طريق البرئ تعالى

تلك هي الحدود التي يضعها الإسلام لتنمية المال بالتعامل . أما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا ضوابط ، فصاحب المال ليس حراً في غل يده فيه كما يشاء ، أو في الإنفاق منه كما يشاء . ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي ، إلا أن الفرد - في الإسلام - ليس متروكاً لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ؛ ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين - وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة .

فاليد المغلولة كاليد للمسرة كلتاها لا يقبلها الإسلام ، لما في كليهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا » ^(٢) . « يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ » ^(٣) .

(١) الشيخان والترمذي والنسائي

(٢) سورة الإسراء : [٢٦] .

(٣) سورة الأعراف [٣١] .

فأما غل اليد فحرمان للنفس من المتاع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتيع ذاته في الحدود المشروعة ، ويكره للناس أن يحرموا في غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستساخ ، وأن تجتَل ، وأن تكون بهيئة في غير طو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بني آدم بأن يتزينوا الزينة اللائقة كما مر في الآية الكريمة . ويقول القرآن في لهجة استنكارية بعد ذلك : « قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مُخَالَصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رِبَاً أَلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ أَلْفٍ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » (١) .

والإسلام يصلب الاستمتاع بمباهج الحياة المقولة للناس جميعاً : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى « بني آدم » . فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فليست هذه دعوة إلى الزهد والحرمان . إنما هي دعوة لاحتفاظ النفس بطمأنينتها على الشدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن يستمتع المتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيب هذا المتاع لأفرادها جميعاً ، فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به في الحياة .

لذلك قرر للفقراء - وهم الذين يملكون مادون نصاب الزكاة - نصيباً يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم في الرزق ، لا لجرد الكفاف ، فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للمتاع بالحياة ، والمتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطي الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما

(١) سورة الأعراف : [٣٢ - ٣٣] .

هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواجد ، وأن يتمتع بالحياة متاعاً معقولا ، وأن لا يحرم نفسه من طيباتها ، وهي كثيرة ، لتغدو الحياة ههيجة جميلة ، ولتنطلق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالى والإحساس الراقى ، والتأمل فى الكون والخلق ، والنظر إلى الجمال والكمال . والرسول الكريم يقول : « إذا آتاك الله مالا فبى أثر نعمة الله عليك وكرامته » ^(١) . فبعد الشطف والترية - مع القدرة - إنكاراً لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، وثمة ناحية أخرى يلحظها الإسلام فى حبس المال عن التداول والإنفاق . فحبسه هكذا تعطيل لوظيفته . والجماعة فى حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتبقى الحياة فى شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج فى أوسع ميادينه ، وتهيئ للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله فهو حرام فى نظر الإسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . وينادر أولاً فنقرر أن إنفاق المال فى سبيل الله ولو أنى عليه كله ليس إسرافاً ، لما مر من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم - عن جبل الذهب ، وتتميه أن لو كان له لما أبقي منه مقدار قيراطين ، ولأنعمه كله فى سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف فى الإنفاق على النفس ، وهذا ما عناه الإسلام .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذى يكرهه الإسلام كراهية شديدة ؛ ويتعاض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدي تضخم الثروة لإفراطها فى سبيله ؛ ويعلم مصدر شر لصاحبه وللجماعة التى يعيش فيها ؛ وبهذا يكون منكر واجب على الجماعة أن تغيره وإلا عرضت نفسها إلى الهلكة بسببه .

(١) أبو داود والبيهقى .

والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية في كراهة الترف وتجرئته متواترة كثيرة بصقة بارزة ، تشير أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله . والإسلام الذي يحص الناس على التمتع بطيبات الحياة ، ويكره أن يجرموها على أنفسهم وهي لهم حلال ، ويدعو إلى جعل الحياة بهيجة مقبولة لاقامة ولا مبنوذة ... هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة .

فالقرآن يصف المرفين أحياناً بسقوط الهمة وضعف القوة وهبوط الأريحية: «وَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ أَنْ آتَيْنَا بِالْقُرْآنِ وَجَاهِدُْوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذِنَكَ أُولُ الطُّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ » (١) .

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحنه عليه وتمظيم من يتطوعون له ، حتى يقول الرسول الكريم : « من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بغزو ، مات على شعبة من النفاق » (٢) أدر كنا في الجانب الآخر كم يحضر أولي الطول هؤلاء لتخلفهم وقعودهم عن صفوف المجاهدين . ولا غرابة في هذا ، فالمترف مترهل ضعيف الإرادة ناعم قليل الرجولة ، لم يعتد الجهد فسقطت هتته ، وفترت أرمحيته ؛ والجهد في الجهاد يعطل عليه متاعه الشهواني الرخيص ، ويحرمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت ، وهو لا يعرف قيمة في الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائفة !

ثم يحدث أحياناً عن الترفين في التاريخ ، فإذا هم دائماً يقفون في سبيل الهدى لأنفسهم ولأتباعهم المستضعفين ؛ وما دام هناك مترفون فهناك مستضعفون ، يملقون خيلاءهم ، ويحققون شهواتهم ، ويفتون فيهم فناء الحشرات : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ ، إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَاذِبُونَ » (٣) .. « وَقَالَ الْمَلَأُ

(٢) مسلم وأبو داود والترمذي .

(١) سورة التوبة : [٨٦] .

(٣) سورة سبأ : [٢٤] .

مِنْ تَوْبِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيمَانِ الْآخِرَةِ ، وَاتَّرفَتْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ؛ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ، وَلَنْ أُطْعِمَ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا تُخَالِصُونَ ^(١) . . . « وَقَالُوا : دَنَّا إِنَّا طَغْنَا سَادَتْنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ ، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ، وَالْعَنَهُمُ لَعْنًا كَبِيرًا ^(٢) » . ولا غرابة في هذا فالترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لتفوذهم ؛ والمهدى والدين والإيمان يحرمهم الكثير مما يحرسون عليه ويحدد لهم سبل المتاع المباح - وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضى مرضى نفوسهم وترهل شهواتهم - ويرفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان المطلق على المستضعفين ، ما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ ويحرمهم الحرافات والأوهام والأساطير التي يحيطون بها أنفسهم ، ويستغلونها في المجتمعات الضالة الجاهلة المستسلمة . . لذلك هم أعداء كل هدى وكل عرفان ، ذلك فضلاً على ما يصنعه الترف بالضير ، وما يحدده المتاع الغليظ من جهود في المشاعر : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، يَقُولُ : أَأَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ ، حَتَّى نَسُوا اللَّهَ كُرْ ، وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ^(٣) » . فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسى الذكر ، ويؤدي إلى الجذب والضعف . والتعبير بأنهم « كانوا قوماً بوراً » تعبير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور هي الأرض المجربة التي لا تنبع ولا تثمر ، وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جردية باثرة صلبة ، لا تنبض فيها حياة .

والرسول - صلى الله عليه وسلم - يسمى بيوت المترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيها من

(٢) سورة الأعراب : [٦٧ - ٦٨] .

(١) سورة المؤمنون : [٣٣ - ٣٤] .

(٣) سورة الفرقان : [٩٧ - ٩٨] .

الفساد ، ولما يخرج منها من الفتنة : « تكون إبلا للشياطين ، وبيوت للشياطين . قأما إبلا الشيطان قد رأيتها ، يخرج أحدكم بصبيات معه قد أسجنها ، فلا يعلم بعيداً منها ، ويمر بأخيه قد انقطع فلا يحمله ، وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هذه الأقفاص التي تستر الناس بالديباج^(١) » وإذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها ، بينما المنقطعون لا يجدون ما يركبون ، فتحن نحبها سيارات نفحة تروح وسدو للنافه الصغير من الأمور ، وألوف لا يجدون أجره الترام ، ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للمشى بها ، فهي مقطوعة ذمبت بها الآفات ! أما البيوت التي رآها محمد - صلى الله عليه وسلم - في الأقفاص التي تستر الناس بالديباج ، فتحن نراها ووسائل الترف فيها لم تحطر على قلب بشر في ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب للبطر : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا : فَتِلْكَ نَسَاكِيهِمْ لَمْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا^(٢) » .

ولا جرم يكون الترف سبب العذاب في الآخرة بما يؤدي إليه من معصيات : « وَأَصْحَابُ الشَّالِ مَا أَصْحَابُ الشَّالِ : فِي سَحْمٍ وَحِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْتُمُونَ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصْرَعُونَ عَلَى الْخَنَثِ الْعَظِيمِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا رَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ^(٣) » !

ولكن الهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح بوجود المترفين : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا^(٤) مُتْرَفِيهَا فَتَسَاءَلُوا فِيهَا فَهَقَّ

(٢) سورة القصص : [٥٨] .

(٤) أَمَرْنَا هنا بمعنى أَكْثَرْنَا .

(١) أبو داود .

(٣) سورة الواقعة : [٤١ - ٤٨] .

عَلَيْهَا الْقَوْلُ قَدَرْنَا هَذَا تَدْمِيرًا .. ذلك أن وجود الترفين في الجماعة ، وسماع الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ، وقعودها عن إزالة أسباب الترف ، وتركها للترفين يفسدون .. كل ذلك أسباب تؤدي حتما إلى الهلاك والتدهير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة في الآية، أي تنبؤ النتائج للمقدمات ، وإيقاع المسببات إذا وجدت الأسباب، حسب السنة التي أرادها الله لاكون والحياة .

فالجماعة هي المسؤولة عن هذا المنكر الذي يقع فيها. فالترف لا بد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ؛ وقد أثبتنا أن الطاقة الفائضة لا بد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهي طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تفكير . وهي طاقة. والفتية المترفون والفتيات المترقات ، وهم يحدون الشباب والفراغ والجدة ، لا بد أن يفسقوا ؛ ولا بد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت ؛ وغالبا ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التفاهة والميوعة والقذارة الحسية والمعنوية . وفي الجانب الآخر استغلون والمستريحون والمحتاجون، من تجار الرقيق ، والمهرجين، والذبول ، وحواشي الترفين، ينشرون الدعارة والترهل، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة، التي لا تروق للمترفين والمترقات .

ثم يسرى الداء إلى سائر مرافق الحياة .. ثم تكون العقوبة التي لا بد منها وهي شيوع العاحشة في الأمة، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المعنويات والروحيات .. عندئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميرا !

ذلك رأى الإسلام في جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكنت عنها الجماعة ، ولم تنزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها ، وأفرخ الويل في جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك في النهاية ، بحكم ترتب النتائج

على التقديمات ، والمسببات على الأسباب « وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا »^(١) .

ولكن ما هو حد الترف والحرمان ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟

إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبدو فيها الشغف والفقر ، ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن لبس الحرير : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »^(٢) . ويروى على — كرم الله وجهه — أن الرسول نهاه عن القسيّ والمصفر من الثياب ؛ كما ينهى عن خاتم الذهب . . . كل ذلك للرجال . أما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب ، وإن كان الرسول كره لابنته فاطمة أن تلبس الذهب . . فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكننا نحسب أننا لا نحل حراماً حين نقول : إن الإسلام لا يدعو إلى الشغف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة . وحقيقة أن لبس الحرير والمصفر من الثياب والمرقش كثيراً ما يزدري بقيمة الرجال ، ويدعوهم إلى الطراوة ، وبخاصة في زمن الجهاد ، ولكن الرسول — صلى الله عليه وسلم — لم يطق أن يصل الشغف إلى حد المنظار الرري والإهمال للزى ، فقد روى جابر قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم زائراً ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، فقال : « أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه ؟ » . ورأى رجلاً عليه ثياب وسخة فقال : « أما كان يجد هذا ما يفسل به ثوبه ؟ » . وروى أبو الأحوص الجشمي عن أبيه قال : رأيته النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أطمار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أي المال ؟ » قلت : من كل قد آتاني الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالا فليزأثر نسخته وكرامته عليك »^(٣) . وقال صلى الله

(٢) البخاري

(١) سورة الأعراب . [٦٢] .

(٣) أبو داود والنسائي .

عليه وسلم : إن الله طيبٌ يحبُّ الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فتطهروا أنفسكم ولا تشبهوا باليهود ^(١) .

وقد مر بنا أمر الله لبني آدم : أن يأخذوا زيتهم عند المساحد ، وألا يحرموا الطيبات التي أحلت لهم . قالني نستخلصه من هذا أن مستوى المعيشة العام للجحاة هو الذي يحدد الترف والحرمان . وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزيائهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا الوسط . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « كل ما شئت . والبس ما شئت ما خطمتك انتنان : سرف أو مخيلة ^(٢) » .

ولكن نجب - مع ذلك - أن نقرر أن البساطة في الحياة هي طابع الإسلام الذي يحرص عليه ؛ وأن استعلاء النفس على المتاع هو السمة التي يريدها الإسلام لأهله ؛ فلا يصبحون عبيدا لهذا المتاع .

« تعس عبد الدرهم . تعس عبد الدينار . تعس عبد القطيفة . تعس وانتكس ، وإذا شيك فلا انتقش » ... (أخرجه البخاري)

فلا استعلاء على المتاع مع مزاولة الوسط منه هو طابع الإسلام ، والقلب للمسلم يتذوق ويدرك متى يقف عند حد الوسط !

فريضة الزكاة

والآن فلنتحدث عن الزكاة ، الركن الاجتماعي البارز من أركان الإسلام ، فحديث الزكاة أدخل شيء في سياسة المال في الإسلام .

الزكاة حق المال ، وهي عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى ؛ فإذا

(٢) البخاري .

(١) رواه الترمذي بسند حسن

جريا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعي تعبدى ؛ لذلك سماها «زكاة» ، والزكاة طهارة ونماء . فهي طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض . وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالمال عزيز ، والمالك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترتفع وتشرق . وهي طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالا . ولأن في الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حص الإسلام ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشاركوا في نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة في عناق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحيانا ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا ، وبذلك يحقق الإسلام جانبا من مبدئه العام : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ » . . . ذلك أن الإسلام يكره للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن مثال كل فرد كفايته من جهده المخلص وموارده الخاصة حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ليقرضوا لما هو أعظم ؛ ولما هو أليق بالإنسانية وبالكرامة التي حص الله بها نبي آدم : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَهْدِ وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّمِيَّاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(١) » .

ولقد كرمهم فعلا بالعقل والعاطفة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ؛ فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، قد سلبوا ذلك التكرم ؛ وارتكسوا

(١) سورة الإسراء : [٧٠] .

إلى مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشرابه غالباً ؛ وإن بعض الحيوان
ليحتاج ويفقر ويمرح ، وإن بعض الطير ليغرد ويسقسق فرحاً بالحياه بعد أن ينال كفايته
من الطعام والشراب .

فما هو إنسان وما هو بكرم على الله ، ذلك الذى تشغله ضرورات الطعام والشراب
عن التطلع إلى مثل ما يتاله الطير والحيوان ، فضلاً على ما يجب للإنسان الذى كرمه الله .
فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم يذل كفايته ، فتلك هى الطامة التى تهبط به دركات عما
أراد به الله ؛ والتى تصم الجماعة التى يعيش فيها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ،
لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإنسان خليفة الله فى أرضه ؛ قد استخلفه عليها لينمى الحياه فيها ، ويرقيها ؛ ثم
ليجعلها فاضرة بهيجه ؛ ثم ليستمتع بجمالها ونضرتها ؛ ثم يشكر الله على أنعمه التى آتاه .
والإنسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقص فى سبيل اللقمه ولو كانت كافيه ،
فكيف إذا قضى الحياه فلم يجد الكفايه ؟

ويكره الإسلام أن تكون الفوارق بين أفراد الأمة بحيث تعيش منها جماعة فى مستوى
الترف ، وتعيش جماعة أخرى فى مستوى الشظف ، ثم أن تتجاوز الشظف إلى الحرمان
والجوع والعري . فهذه أمة غير مسلمة ، والرسول يقول : « إنما أهل عرصه أصبح فيهم
امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله »^(١) .. أو يقول : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه
ما يحب لنفسه »^(٢) .. يكره الإسلام هذه الفوارق لما رآها من أحقاد وأضغان تحطم
أركان المجتمع ؛ ولما فيها من أثرة وجشع وقسوة تفسد النفس والضمير ؛ ولما فيها من
اضطراب المحتاجين ؛ إما إلى السرقة والنصب ، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة...
وكلها منحصرات يجافى الإسلام بالجماعة عنها .

(٢) متفق عليه .

(١) مسند أحمد شاكر (٤٨٨٠) .

وبكره الإسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء في الأمة ، وألا تجدد الكثرة ما تنفق .
لأن ذلك ينتهي في النهاية بتجميد الحياة والعمل والإنتاج في هذه الأمة . بينما وجود الأموال
في أبهى أكبر عدد منها يجعل هذه الأموال تنفق في شراء ضروريات الحياة لهذا العدد
الكبير ؛ فيكثر الإقبال على السلع ، فينشأ من هذا كثرة الإنتاج ، فتترتب عليها العمالة الكاملة
للأيدي العاملة . . وبذلك تدور عجلة الحياة والعمل والإنتاج والاستهلاك دورتها
الطبيعية المثمرة . .

لهذه للعاني جميعها شرع الزكاة ؛ وجعلها فريضة في المال ، وحقا مستحقها ، لانفضالا
من مخرجها ؛ وحدد لها نصابا في المال يجعل الواجدين جميعا يشتركون في أدائها . ذلك
أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالا ذهبيا أي ما يعادل ثلاثين جنيهها بصلتنا ، على
أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها وعن الدين وحال عليها الحول . وذلك
بديهي لأن الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة ؛ أما في الزرع والثمار فهي موسمية
موقوتة بمواسم الحصاد ، وهي في عروض التجارة تقوّم بالذهب أو الفضة ، وفي الحيوان
ينسب مئنة تعادل نسبتها في المال ، وهي ربع العشر على وجه التقريب . وفي الركاك الخمس .
على خلاف في أنواع الركاك ، أتكون لصاحب الأرض ، أم للجماعة ...

أما المستحقون لها فهم كما نص عليهم في القرآن : الفقراء ، وهم الذين يملكون أقل من
النصاب ، أو يملكون نصابا مستغرقا في الدين ، وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئا ، ولكنه
شيء قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم ، وشيئا فوق الكفاية يعينهم على
المعاش بالدنيا على قدر الإسكان .

والمساكين . وهم الذين لا يملكون شيئا . وهم بطبيعة الحال أجدر بالعطاء من الفقراء .
ولكني ألتزم أن ذكر الفقراء قبلهم في الآية يرمي إلى أن وجود شيء قليل للفقراء لا يكفي ،

فكأنهم كللساكين ، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضروري . ولكن شئ
فوق الكفاف كما قدمت .

والعاملون عليها . وهم جباةها ، وهؤلاء - وإن كانوا أغنياء - يعطون جزاء
العمل ، فهو راتب الوظيفة وذلك داخل في نظام الجهد والأجر ، لافي باب الحاجة
وسدها .

والتؤلفة قلوبهم . وهم الذين كانوا قد دخلوا في الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب
من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل بعد أن أعز الله الإسلام عقب حروب الردة في
أيام أبي بكر ولم يعد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بلئال . ومع أن هؤلاء قد نصت
عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجاً في التصرف .

وفي الرقاب . وهم الأرقاء المكاتبون ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال
متفق عليه مع مالكيهم تيسيراً لهم لينالوا الحرية .

والتارمين . وهم الذين استنرق الدين ثرواتهم ، على ألا يكون هذا الدين في مصلحة
فلا يكون النرف وما يشبهه سبباً فيه . وإعطائهم قسطاً من الزكاة فيه سداد لديونهم ،
وتخليص لرقابهم منها ، وفيه إعانة لهم على الحياة الكريمة .

وفي سبيل الله . وهو مصرف عام تحدد الظروف ، ومنه تجهيز إجهادين ، وعلاج
المرضى ، وتعليم العاجزين عن التعليم ، وسائر ما تتحقق به مصلحة الجماعة المسلمين . والتصرف
في هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعي في سائر البيئات والظروف .

وابن السبيل . وهو المنقطع عن ماله الذي لا يجد ما يتفق ، كالمهاجرين من
الحروب والغارات والاضطهاد ، الذين خلفوا أموالهم ورائهم ، ولا سبيل لهم إلى
هذه الأموال .

والإسلام لا يقرر لهذه الطوائف حقاً في الزكاة إلا بعد أن تستغنى وسائلها الخاصة

في الارتفاق ؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ومن ثم هو حريص على أن يكون لكل فرد مورد رزق يملكه ، ولا يخضع فيه حتى للجماعة !

لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل ؛ وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيب العمل لكل فرد فيها . فقد جاء سائل إلى النبي يستجديه ، فأعطاه حرها وأمره أن يشتري به حبلا ليحطب به فيعيش من عمل يده . وقال : « لأن يحطب أحدكم حرمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنه » (١) .

فهذه الإمانة من الزكاة هي وقاية اجتماعية أخيرة ، وضمانة للعاجز الذي يبذل طوقه ثم لا يجد ، أو يجد دون الكفاية ، أو يجد مجرد الكفاف ، ثم هي وسيلة لأن يكون للمال دولة بين الجميع لتحقيق الدورة الكاملة للسلسلة للمال بين الإنتاج والاستهلاك والعمل من جديد ... وفي هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما في طاقته ، وألا يرتكن على الإعانة الاجتماعية فينبطل ؛ والحرص على أن يعين المحتاج بما يسد حلقه ، ويرفع عنه قفل الضرورة ووطأة الحاجة ، ويسر له الحياة الكريمة . ثم الحرص على ضمان الدورة الصحيحة لرأس مال الأمة كأسلفنا .

إن الزكاة هي قاعدة المجتمع المتكافل المتضامن ؛ الذي لا يحتاج إلى ضمانات النظام الربوي في أي جانب من جوانب حياته .

وقد بهتت صورة « الزكاة » في حسنا وحس الأجيال الثمينة التي لم تشهد نظام الإسلام مطبقا في عالم الواقع ؛ ولم تشهد هذا النظام يقوم على أساس التصور الإيماني والتربية الإيمانية والأخلاق الإيمانية ، فيصوغ النفس البشرية صياغة خاصة ، ثم يقيم لها النظام الذي تنفس فيه تصوراتها الصحيحة وأخلاقها النظيفة وفضائلها العالية . ويجعل « الزكاة » قاعدة هذا

النظام ، في مقابل نظام الجاهلية الذي يقوم على القاعدة الربوية . ويجعل الحياة تنمو والاقتصاد يرتقى عن طريق الجهد الفردي ، أو التعاون البريء من الربا ! وبهتت هذه الصورة في حق هذه الأجيال النعيسة للنكودة الحظ التي لم تشهد تلك الصورة الرفيعة من صور الإنسانية . إنما ولدت وعاشت في غمرة النظام المادي ، القائم على الأساس الربوي . وشهدت الكزازة والشح ، والتسكالب والتطاحن ، والفردية الأثرة التي تحكم ضماير الناس ، فتجعل المال لا ينتقل إلى من يحتاجون إليه إلا في الصورة الربوية النعيسة ! وجعلت الناس يعيشون بلا ضمانات ، مالم يكن لهم رصيد من المال ؛ أو يكونوا قد اشتركوا بجزء من مالهم في مؤسسات التأمين الربوية ! وجعلت التجارة والصناعة لا تجد المال الذي تقوم به ، مالم تحصل عليه بالطريقة الربوية ! فوقر في حق هذه الأجيال المنكودة الطالع أنه ليس هناك نظام إلا هذا النظام ؛ وأب الحياة لا تقوم إلا على هذا الأساس !

بهتت صورة الزكاة حتى أصبحت هذه الأجيال تحسبها إحسانا فرديا هزيبا ، لا ينهض على أساسه نظام عصري ! ولكن كم تكون ضخامة حصيلة الزكاة ، وهي تناول اثنين ونصفا في المائة من أصل رؤوس الأموال الأهلية مع ربحها^(١) ؟ ويؤديها الناس الذين يصنعهم الإسلام صناعة خاصة ، ويربيهم تربية خاصة ، بالتوجيهات والنشريات ، وتنظام الحياة الخاص الذي يرتفع تصوره على ضماير الذين لم يعيشوا فيه ! وتحصلها الدولة المسلمة ، حقا مفروضا ، لا إحسانا فرديا : وتكفل بها كل من تقصر به وسائله الخاصة من الجماعة المسلمة ؛ حيث يشعر كل فرد أن حياته وحياة أولاده مكفولة في كل حالة ؛ وحيث يقضى عن الفارم المدين دينه سواء كان دينيا تجاريا أو غير تجاري ، من حصيلة الزكاة .

(١) ترتفع هذه النسبة إلى ٥ ٪ وإلى ١٠ ٪ وإلى ٢٠ ٪ في الزروع والكنور .

وليس المهم هو شكلية النظام ، إنما المهم هو روحه . فالمجتمع الذى يربيه الإسلام بتوجيهاته وتشريعاته ونظامه ، متناسق مع شكل النظام وإجراءاته ، متكامل مع التشريعات والتوجيهات ، ينبع التكافل من ضامته ومن تنظيياته معاً متناسقة متكاملة . وهذه حقيقة قد لا يتصورها الذين نشأوا وعاشوا فى ظل الأنظمة للمادية الأخرى . ولكنها حقيقة نعرفها نحن - أهل الإسلام - ونتذوقها بنوقنا الإيمانى . فإذا كانوا هم محرومين من هذا الذوق لسوء طاعتهم ونكد حظهم - وحفظ البشرية التى صارت إليهم مقاليدها وقيادتها - فليكن هذا نصيبهم ! وليحرموا من هذا الخير الذى يبشر الله به : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة » .. ليحرموا من الطمأنينة والرضى ، فوق حرمانهم من الأجر والثواب . فإنما بجهالتهم وجاهليتهم وضلالم وعنادهم يحرمون !

فرائض غير الزكاة

.. ومع ذلك فالزكاة ليست وحدها حق المال ...

وأنا لنلحظ شبه توافيق بين من يتحدثون عن الزكاة فى هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذى يطلبه الإسلام دائماً من رؤوس الأموال ؛ لذلك ينسب أن نكشف هذا التوافق ، الذى ينسده رجال الدين المحترفون ؛ كما يعمده من يريدون إظهار النظام الإسلامى بأنه غير صالح للعمل فى عصر « الحضرة » !

إن الزكاة هى الحد الأدنى للفروض فى الأموال ، حين لا يحتاج الجماعة إلى غير حصيلة الزكاة . فأما حين لا تنفى ، فإن الإسلام لا يشف مكتوف اليدين ، بل يسمح للإمام الذى شغل شريعة الإسلام ، سلطات واسعة للتوظيف فى رؤوس الأموال - أى الأخذ منها

بقدر معلوم - في الحدود اللازمة للإصلاح . ويقول بصريح الحديث : « إن في المال حقاً سوى الزكاة »^(١) .

ودائرة « المصالح للرسالة » و « سد القرائع » دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نكتفي في بيان حدودها بما ورد عنهما في كتاب : « الإمام مالك » للأستاذ الشيخ « محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

المصالح الرسالة : « إن المصالح التي ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى للمصالح الرسالة ، وكونها أصلاً فقهاً موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً في الجزئيات ، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلاً في الكلّيات ، وقد قال في ذلك :

« المصلحة الرسالة ، غير ما يصرح بإسكارها ، ولكنهم عند التفريع يحددهم بما ملون بمطلق المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة الرسالة » .

« وسواء أحت تلك الدعوى أم لم تصح ، فمن المؤكد أن اعتبار المصالح التي لا يشهد لها نص خاص بالاعتبار - نظر العلماء إليها يختلف ، فإن لم يكن في أصل الأخذ ، فلي الأقل مقدار الأخذ ، كما يحسب القرافي .

« وقد انقسمت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة أقسام :

« (القسم الأول) الشافعية ومن نحا محوهم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح الرسالة التي يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والتمس عليها بقياس الذي يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والفرع ، أي ما بين للنصوص

عليه ، والملحق به ، وإن سائرنا القرائي فإتينا نقول : إنه يتدر أن يأخذوا بمصلحة مرسلته من غير قياس .

« (القسم الثاني) الخفية ومن شاكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن الاستحسان مهما يكن قولهم فيه لا يخلو من اعتماد على المصالح المطلقة ، ولو أنصفنا الحقيقة لقنا : إن مجيء المصالح في استنباطهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر في ذاته قليلا ، حتى لم تحسب تلك المصالح أصلا من أصولهم لندرة اعتمادهم الجرد عليها .

« (القسم الثالث) العلة في الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على النص في معاملات الناس ، واعتبروها مخصصة له ، بل اعتبروها مخصصة للإجماع ، أي أن العلماء إذا أجمعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفا للمصلحة في بعض وجوه قدم اعتبار المصلحة ، واعتبر ذلك أيضاً تخصيصاً ، وقد قال هذا القول الطوفي .

« (القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصرأ ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسلته في خير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر المالكية .
« وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسلته أصلا مستقلا متبعالا مبتدعا .

١ - « فقد وجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومون بأمر من بعده لم تكن في عهده ، فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة تقاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن ينسى القرآن بموت حفاظهم ، وقد رأهم عمر رضي الله عنه يتهافون في حرب الردة ، نفسي نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبي بكر يجمعه في المصحف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ - « واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جلدة ، مستندين في ذلك

إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الاقتراء وقذف المحصنات ، بسبب كثرة الهذيان .

٣ - « و اتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصانع ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفي الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة في تضمينهم ، ليحافظوا على ما تحت أيديهم ؛ ولذلك قال عليّ في تضمينهم : « لا يصلح الناس إلا ذاك » .

٤ - « وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشاطر الولاة الذين يتهمهم في أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التي استفادوها من سلطان الولاية ، وذلك من باب المصلحة المرسله أيضاً لأنه رأى في ذلك صلاح الولاة ، ومنعهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال . وجبر المتأنم من غير حل .

٥ - « وحكى عنه رضي الله عنه أنه أراق اللبن الممشوش بالماء ، تأديباً للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يفسدوا الناس .

٦ - « وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله ، لأن المصلحة تقتضي ذلك ، إذ لا نص في الموضوع ، ووجه المصلحة أن القتل معصوم ، وقد قتل عمداً ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص ، واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى السعي بالقتل ، وإذا علم أنه لا قصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر بدعي ، وهو قتل غير القاتل ، لأن كل واحد لا يمد قاتلاً بمفرده ، قيل في رد ذلك إن القاتل : الجماعة من حيث الاجتماع ، فقتلها كلها قتل كالقاتل بمفرده ، إذ القتل مضاف إليها كما ضافته إلى الشخص الواحد ، فنزل الأشخاص المجتمعون لغرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة الجميع ...

« ومن ملاحظة المصلحة في المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت

حاجات الجسد ، وليس فيه ما يكفيهم ، فلا إمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، أو يكون فيه ما يكفي ، ثم له أن يجعل هذه الوظيفة في أوقات حصاد العلات ، وجني الثمار ، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء إلى إيجاش قلوبهم . ووجه المصلحة أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته ، وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل : إنه بدل أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك الشاطبي فقال : « الاستقراض في الأزمات ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني ، فلا بد من جريان حكم التوظيف » .

الذرائع : « الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها ، ونؤدي اسكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والفتنة إلى عورة الأحنبية حرام ، لأنها تؤدي إلى الفاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعي لها فرض ، وترك البيع لأجل السعي فرض أيضاً ؛ والحج فرض والسعي إلى بيت الله الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

« والأصل في اعتبار سد الذرائع هو النظر في مآلات الأفعال ، ومآنتها في جعلها إليه ، فإن كانت تتجه نحو المصالح التي هي المقاصد والعايات من معاملات بني الإنسان بينهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب هذا المقاصد ، وإن كانت لاتساويها في الطلب . وإن كانت مآلاتها تتجه نحو المفساد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المفساد ، وإن كان مقدار التحريم أقل في الوسيلة .

« والنظر في هذه المآلات لا يكون إلى مقصد العامل ونيته ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النية يقاب الشخص أو يقاب في الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمرة يحسن

» ومنها أنه صلى الله عليه وسلم منع المتصدق شراء صدقته ولو وجدها تصاع في السوق، سدا
لذريعة العود فيما خرج عنه الله ولو بعوضه . وإن المتصدق إذا منع من أخذ صدقته بموضها،
فأخذها بغير عوض أشد منعاً ، وإن في تحويز أخذها بعوض ذريعة إلى التحايل على الفقير بأن
يدفع إليه صدقة ماله ، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها، ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من
حاجته ، فتسمح نفسه بالبيع .

» وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد
ساق ابن القيم في « إعلام الموقعين » نحو تسعين شاهداً من الآثار ، ثبت فيها النهي سدا
للذرائع .

» ولقد عدت الذرائع في شرائع الإسلام نصفها .

مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد الذرائع ، عند تطبيقهما في محيط أوسع ، يمنعان
الإمام الذي ينفذ شريعة الله سلطة واسعة لتدارك كل للضرر الاجتماعية ، بما في ذلك
« التوظيف » في الأموال . رعاية للصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية
الكاملة .

فبدأ حق الملكية الفردية في الإسلام ، لا يمنع تبعاً لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من
الربح أو نسبة من رأس المال ذاته . على أن تظل قاعدة النظام الإسلامي مرعية . وهي أن
تكون للناس ملكياتهم الخاصة ، واستثماراتهم الخاصة ، مقيدة بطرق التنمية المشروعة .
وأن يكون التوظيف في الأموال الخاصة ، بقدر الضرورة الطارئة حتى لا تستوحش قلوب
الناس ، ولا تغتر همهم ، ولا يقل اهتمامهم بتنمية الثروة وتحسين الإنتاج . وقبل ذلك كله ،
وأهم من ذلك كله أن تبقى لهم طمأنينتهم على أرزاقهم ، ولا يصبحوا عبيداً للدولة يحشون
إن هم نصحوها أو عارضوها قطع أرزاقهم . فالمسلم - كل مسلم - مكلف أن يراقب الحاكم ،

وأن يكفه عن الانحراف عن شريعة الله .. فأتى له هذا إذا كان رزقه ليس في يده . ولا مال له .
إلا ما يسمع له به ١٩

وبين هذا ضروري ، لكشف هذا التواطؤ الذي يبدو في تركيز القول كله حول الزكاة ،
كأنما هي كل حق المال في الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشترون بآيات الله ثمناً
قليلاً . وما يأكلون في بطونهم إلا النار ١ وكشف أولئك الذين يصفرون من شأن الضمانات
في النظام الإسلامي ، ويقولون بدم كفايتها ، ليقولوا بعد ذلك بدم كفاية النظام الإسلامي
للحياة الحديثة ١

وكله رجم واقتراء ، وجهل بحقيقة الإسلام ، ونظام الإسلام . وبالأواقع التاريخي الذي
سجله هذا النظام ..

وبعد ، فتحن لا نكتب هنا عن « النظام الاقتصادي في الإسلام » حتى لم
يكل جوانب هذا النظام . إنما نحن نكتب عن « سياسة المال » فيما يتعلق بموضوع
« العدالة الاجتماعية » . . وحقيقة أنه لا يمكن فصل جانب عن جانب في المنهج
الإسلامي شامل المتكامل للحياة ؛ ولكن طبيعة الموضوع الذي يسالجه هذا الكتاب
لا تسمح بالتوسع أكثر من هذا في عرض تفصيلات « النظام الاقتصادي
الإسلامي » .

فكتفي إذن بالقول بأن القواعد الأساسية لهذا النظام تنلخص في :
١ - قيامه على أساس قاعدة « الاستخلاف المشروط » .. فالله سبحانه هو الخالق
للمالك لكل ما في الأرض من أقوات وأرزاق وأموال . . وقد استخلف في الأرض
« الإنسان » كبخس - على شرط أن يتصرف في هذا الملك بشريعة الله . فأبما خروج
على هذا الشرط فهو مبطل للتصرف ، ناقص لعهد الاستخلاف .

ولكن صعوبة هذا المرتقى ، وتعذر الاستواء عليه طويلاً . . لا يعنى أن الإسلام فكرة شاعريه خياليه ، ومثل وحداني تدركه الأشواق وتقتصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذى نتحدث عنه لا يكلفه كل إنسان فى جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاول غداً ، وكما حاولته بالأمس ، فبلغت إليه أحياناً ، وقصرت عنه أحياناً . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها فى المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك محال مسموح للعمل والواقع المتطاعين للأكثرين و « لا يكلف الله نفعاً إلا وسعيها^(١) » وسماحة الإسلام تقبل من الجميع ما يستطيعون فى حدود مرسومة ، لا تهبط عنها الحياة « ولكل درجات مما عملوا^(٢) » والطريق إلى الأفق الأعلى أبداً مفتوح . والقرائض والتكاليف بذاتها تكفى لاستقامة الحياة وصلاحها .

ولقد كان لذلك الروح الذى أشرنا إليه أثر فى واقع الإسلام التاريخي ، فاستحال الإسلام - وهو عقيدة وتصور - شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلاً وأخيلة ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ؛ ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكاً وتصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وتترك آثارها فى واقع الحياة ، وفى أطوار التاريخ ؛ فكأنما كان روحاً يجسب بهذه الشخصيات فيحولها ، ويصوغها صياغة جديدة ، وينشئها نشأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصح لكل هذا الحشد من الشخصيات المعجبية التى احتفظ بها تاريخ الإسلام فى نشأته ، وعلى مدى عصوره . ولكل تلك الوقائع والأحداث التى يكاد للره يحسبها أساطير ابتدعها خيال مخلق ؛ ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، ووعاها التاريخ !

(٢) سورة الأنعام : [١٣٢] .

(١) سورة البقرة : [٢٨٦] .

ونماذج التطهر الروحي ، والشجاعة النفسية ، والتضحية المؤثرة ، والفناء في العقيدة ،
والومضات الروحية والفكرية الباهرة ، والبطولات الحية في شئ ما هي الحياة .. لا يكاد
يحصيها التاريخ .

ولا بد أن نقد الصلة بجملة بين هذه البطولات والخوارق المتناثرة على مدار التاريخ ،
وبين روح الإسلام القوى الفعال ، الذي يعد مصدر هذه الطاقة المنبثة في أطوارها
جميعاً .

أما دراسة هذه البطولات والخوارق مفرقة ، دون وصلها بهذا المنبع الأصيل ، فأخشى
أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية في الكون والحياة ، يرجعها سر عضمة
كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، وإهمال الروح الأول للشع المؤثر ، ذلك الروح الذي
مس أرواح الأبطال ، كما مس عملة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعاً في تيار هي
قوى جياش ، تتمسك في لجة العتريات والوقائع والأحداث !

ولن نكون مخطئين حين نرد انبعاث هذه العتريات كلها ، وبرز تلك البطولات
جميعها ، إلى فم ذلك الروح القوى ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتواءم مع هذه
الطاقات ، الفردية في الظاهر ، الكونية في الحقيقة . ومفاتيح عظمة كل عبقرية منفردة
هو استعدادها لتلقى ذلك الفيض الكوني ؛ فلا عجب أن كانت أكبر عظمة هي نبوة
محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - فهي التي تلقت ذلك الفيض كله واستوعبته ؛ وأطلقت
تلقيه كاملاً والصبر عليه طويلاً ، لأنها في صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظائم تحت أفق النبوة ، في أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم -
وفي معتنقي دينه على مدار التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقى ذلك الروح الكامن
في ذلك الدين العظيم .

هذه النظرة الشاملة هي التي تكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ؛ وما نبه

نميد الله ولا نشرك به شيئاً ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام . . . الخ .^(١)

ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو ، لاتقصه دلاقة اللسان ولاسعه الخيلة ، فلم يكذبا جفراً في تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولحقيقة الدين الجديد ومثله ؛ فهي صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من رجل غير مسلم في العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك . يقول (ج . هـ . دينسون) في كتابه « Emotions as the Basis of Civilisation » « العواطف كأساس للحضارة » : « ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمددين على شفا حرف هار من القوضى ، لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن للمدينة الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التفكك والاحلال ، وأن البشرية توشك أن ترحع ثانية إلى ما كانت عليه من المهجية ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهياب بدلا من الاتحاد والنظام . وكانت المدينة كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله واقفة تترخ وقد تسرب إليها العطب حتى اللباب . . . وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه » .^(٢)

و بعد فإن الحديث يطول ، وليس موضع هذا الكتاب هو « الإسلام » إنما هو « العدالة

(١) من رواية ابن إسحق عن أم سلمة في السيرة لابن هشام الجزء الأول .

(٢) عن كتاب « الإسلام والنظام العالمي الجديد » تأليف مولاي محمد علي وترعة الأستاذ أحمد جريدة الحار

الاجتماعية في الإسلام » فبحسبنا أن نعرض نماذج من الواقع التاريخي في هذا الموضوع
الخاص .

ولكننا لن نبدأ النماذج في هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها في شأن آخر أعمق في
ضمير الإسلام ، وعليه قامت كل أساس الإسلام .

فلنبدأ من قليل عن تلك الليفة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ،
والحساسية المرفقة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك
الليفة الدائمة ، وهذه الحساسية المرفقة ، أكثر من أن تأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المتنوعة
تغني عن الكثير .

عن بريدة قال : « جاء معاذ بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله
طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله ونب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال :
يا رسول الله طهرني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال
رسول الله : هم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فقال رسول الله : أنه جنون ؟ فأخبر أنه ليس
بجنون . فقال : أشرب خمرأ ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر . فقال :
أزيت ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فلبثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال : استغفروا لماز ابن مالك ، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم . ثم جاءته
امرأة من غامد من الأزدي ، فقالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري
الله ونوبي إليه . فقالت : تريد أن تردني كما رددت معاذ بن مالك ! إنها حلي من الزنا !
فقال : أنت ؟ قالت نعم . قال لها : حتى تضعي ماني بطنك . قال : فسكفها رجل من
الأبصار حتى وضعت ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت المامدية ، فقال :
إذن لا نرحمها ومدع ولدها صغيراً ليس له من ترضعه . فقام رجل من الأنصار فقال : إلى

وطبيعته من الإشراف على الدقائق والجزئيات ، استجابة لحساسية ضميره بالتعاطف^(١) .

ولسائل أن يسأل : ولم أبقى أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟
إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بخالد إلى الحد الذي بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ في التأويل ، ولم يقصد خطيئة ولا إثماً ؛ فوسعه عفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتاباً « يقطرداً » . ولكن لما كان تقديره أن عمل خالد يقع في دائرة الخطأ ، عقاقبه وأبعاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذي يتفق وحساسية الضمير الإسلامي في تلك الفترة .
وأعجب العجب ما أورده رجل كالدكتور هيكل في تحليل موقف أبي بكر وموقف عمر ، من خالد ابن الوليد ، مما يتحافى مع روح الإسلام ، وإن كان يتفق مع الأعياب السياسية المصرية في هذه الأيام . قال في كتابه « الصديق أبو بكر » ص ١٥٠ - ١٥٢ :

« بلغ اختلاف الرأي بين أبي بكر وعمر في حادث مالك ابن نويرة ما رأيت . وكلا الرجلين كان يريد للإسلام والمسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع ذلك راجعاً إلى خلاف في تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافاً على السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها في أنحاء شبه الجزيرة ؟ !
الرأي عندي في هذا الخلاف أنه كان اختلافاً في السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطبائع الرجلين . أما عمر ، وكان مثال العدل الصارم ، فكان يرى أن خالدًا عدا على امرئ مسلم ، ونزاعاً على امرأته قبل انقضاء عدتها ؛ فلا يصح بقاءه في الجيش حتى لا يعود لئلاها فيفسد أمر المسلمين ، ويسعى إلى مكائدهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يتركه بشير عقاب على ما أثم مع ليلي . ولو صح أنه تناول فأخطأ في أمر مالك ، وهذا ما لا يميزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد^(٢) . وليس ينهض عذراً له

(١) عن كتاب « خالد ابن الوليد » للأستاذ صادق عرجون .

(٢) لو كان هذا صحيحاً لأقام عليه الحد في خلافته .

أنه سيف الله ، وأنه القائد الذي يسير النصر في ركابه . فلو أن مثل هذا العذر نهض لأبيحت لخالد وأمثاله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين في احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبي بكر ويلح حتى استدعى خالداً ، وعنفه على فعله .

أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام مثل هذه الأمور وزن . وما قتل رجل أو طائفة من الرجال خطأ في التأويل أو لسير خطأ ، وانخطر محيط بالدولة كلها . والثورة ناشبة في بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذي يتهم بأنه أخطأ من أعظم الفوى التي يدفع بها البلاء ، ويتقى بها الخطر ؟ وما التزوج بامرأة إعلى خلاف تقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن يتم طهرها ، إذا وقع هذا من فاتح عزا فحق له بحكم العرو أن تكون له سبائاً يصبحن ملك يمينه^(١) ! إن التزمت في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول الثوابع والعظاء من أمثال خالد ، وبخاصة إذا كان ذلك بضر بالدولة أو يمرضها للخطر . ولقد كان المسلمون في حاجة إلى سيف خالد ، وكانوا في حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنفه أكثر من حاجتهم إليه من قبل . فقد كان مسيلة باليامة على مقربة من البطاح في أربعين ألفاً من بنى حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد تغلب على عكرمة ابن أبي جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء مطلقاً بسيف خالد في الانتصار عليه . أفمن أجل مقتل مالك ابن نورة ، أم من أجل ليل الجيلة التي فتنت خالداً ، بزل خالد وتعرض جيوش المسلمين لتغلب مسيلة ، ويعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له !! إن خالداً آية الله وسيف الله . فلتكن سياسة أبي بكر حين استدعاه إليه أن يكتفى بتعنيفه ، وأن يأمره في الوقت نفسه بالسير إلى اليامة ولقاء مسيلة .

« هذا في رأيي هو التصوير الصحيح لما كان بين أبي بكر وعمر من خلاف في هذا »

(١) هذا كلام رجل يجهل بدينيات الشريعة الإسلامية . فإذا كان خالد علماً على امرئ مسلم فلا بد من إقامة الحد عليه . ثم ما دام هذا المرء مسلماً فوجه لا شيء في حرب !!

ملايسات القرن العشرين ، وما فيه من التواءات واحتيالات وانهازات فرص على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكل بصر ؟ أكان عمر سقياً على خالد لو كان الطرف غير الطرف ، ولو كانت الفرصة غير الفرصة ؟ وهو يعتقدونه وبين ضميره - كما صورته هيكل « باشا » أن خالداً آثم في حق مالك ابن نورية وفي حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذي يهيم ورقاً لهذه الاعتبارات ، ويحني لها رأسه . وهو الذي كان يثنى الشواهد ولا يثنى ، ويواجه العاصفة بالامعان ولا ينحني !

مثل هذا قد يصنعه ملوك بني أمية أو ملوك بني العباس ، ويعده الناس منهم دهاء وسعة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبو بكر فلا كذلك . وإنما يظن بعضهم بهذا هذا الطن لضحال القروح العصر وهبوط مقاييسه ومعاييره !

وبعد فقد أسهبت في عرض هذا اللون من التفكير وتفنيده ، لأصح الخطأ العميق الذي يقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور في عصر ارتفاع الروح الإسلامي ، على ضوء التفكير والشعور في عصرنا المادي البعيد عن ذلك الروح المرفه . وما يحرم هذا الخطأ من سوء الفهم لحقائق الضمير البشري ، وطاقته في السمو والحساسية . وما أريد أن ألبس أولئك الرجال ثوباً قضيضاً ، ولا أن أصورهم معصومين من كل ضعف بشري ؛ ولكننا أريد أن أرد الثقة بالضمير البشري إلى نفوس الناس ؛ كما أريد أن أصور هذه الفترة من حياة المسلمين في صورتها الصحيحة التي يستشعرها بقوة كل ضمير فيه استعداد لالتطوع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لبعض في استعراض نماذج الحساسية المرفهة في شتى المباحي . هذا عمر بن الخطاب خليفة يقبل حاملاً قرية ماء ، فيسأله ابنه في استنكار : لم فعلت هذا ؟ فيجيب : « أحببتني نفسي فأحببت أن أذلها » . يالها من حساسية ! لقد

استشعرت نفس الرجل شيئاً من الزهو في أعمامها بالخلافة وبالفتوح وبالمظلة المقلبة ، فكره لها أن تلج في هذا الزهو ، فباهر يذلها . ويذلها على مرأى من الناس . ولا يسأل أنه الخليقة الحاكمة على رقعة تصم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتي كسرى وقيصر !

وهذا على ابن أبي طالب خليفة يرعد من البرد في الشتاء ، وعلى جسده ثوب صيفي لا وقاء له سواء . وبیت لئال في يده ، تذوده عنه تلك الیقظة في الضمير ، وذلك الإرهاف في الشور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جنده في حمّاس ، وقد أخذها الصاعون الفاتك ، ويخاف عمر على « أمين الأمة » فيدعوه ليلتمس له مخرجاً من الملاك في كتاب يقول له فيه . « أما بعد ، فإنني قد عرضت لي إليك حاجة أريد أن أشاقبك فيها ، فعزمت عليك إذا نظرت في كتابي هذا ألا تصعه من يدك ، حتى تقبل إليّ » . وينظر أبو عبيدة في الكتاب فيدرك قصد عمر ، ويشعر أنه إنما أراد أن يستله من الوباء الفتاك ، فيقول : « يفر الله لأمر المؤمنين ! » ثم يكتب إليه : « إني قد عرفت حاجتك إليّ ، وإني في جند من المسلمين لا أجد بنفسي رغبة عنهم ، فليست أريد فراقهم ، حتى يقضى الله فيهم أمره وقضاه ، فخلني من عزمتك يا أمير المؤمنين ، ودعني في جندى » . ويقرأ عمر الكتاب فيبكي ؛ فيسأله من حوله : أمانت أبو عبيدة ؟ فيجيب والدمع يحثقه : « لا . وكان قدر » . . وقد كان !

أهو الإيمان العميق قسدر الله يمسك أبا عبيدة في مرداه ! إنه لهو ، ومعه تلك الحساسية ألا يفر بنفسه ويدع جنده ، وهو وإياهم جند في سبيل الله .

وهذا بلال ابن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه في الإسلام « أبو ربيعة الخثعمي » أن يتوسط له في الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لهم : « أنا بلال ابن رباح ، وهذا أخي

النظرية وتأصلها في بناء المكرة الإسلامية عن المجتمع الإنساني ، فالآن ننظر كيف طبقت هذه النظرية في واقع الحياة .

كان الرقيق في كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار ، وكذلك كان في الجزيرة العربية . فأما محمد ابن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - فقد زوج ابنة عمته « رينب بنت جحش » سليمة قریش الهاشمية من مولاه زيد . والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبي ، ولا كانت قوة غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هذه المعجزة التي لا تتحقق إلى اليوم في غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد في الولايات المتحدة التي بطل فيها الرق بحكم القانون ، أن الزمعي لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء ساية بيضاء فحسب ، بل يحرم عليه دخول المدارس والجامعات والمطاعم ، والجلوس إلى جوار البيض في المركبات العامة ، والنزول معهم في المثنوى والفنادق حتى الآن !

وحينما آخى محمد - صلى الله عليه وسلم - بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة كان صه حرة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبو بكر وخارجة ابن زيد أخوين ، وأبو ربيعة الخنسي وملال ابن رباح أخوين . ولم تكن هذه الأخوة مجرد لفظ ، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم : صلة القرى في النفس والمال وسائر مظاهر الحياة .

ثم يبعث الرسول - صلى الله عليه وسلم - يزيد مولاه قائداً للزوة مؤتة ؛ ثم يابنه أسامة قائداً للزوة الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر ووزير الرسول وصاحباه ، واخليقتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد ابن أبي وقاص وهو ذو قرى من رسول الله إذ كان من أخواله بني زهرة ومن أسبق قریش إلى الإسلام ، شرح الله له

صدره وهو ابن سبعة عشر عاماً ، وهو ذو مال ونعمة وقادرة على الحرب وعبقريّة في الجهاد .

فإذا قبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصر أبو بكر على إرسال جيش أسامة ، ثبت قائمه الذي اختاره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راجل ، فيستحي أسامة أن يركب وهو شاب وخليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمشي وهو شيخ ، فيقول : « يا خليفة رسول الله ، لتركين أو لأنزلن » فيقسم الخليفة : « والله لا تنزل ، والله لا أركب . وما على أن أغبر قدمي في سبيل الله ساعة ؟ » .. ثم يرى أبو بكر أنه في حاجة إلى عمر ، وقد حل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولكن عمر إنما هو جندي في جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : « إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل » .

يا لله ! .. إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل .. إنها آفاق حوالٍ ، لا يرقى إليها تعليق أو مقال .

ثم تمضي عجلة الزمن فترى عمر بن الخطاب خليفة يولي عمار ابن ياسر على الكوفة - وهو أحد الموالى - ويقف بباب عمر سهيل ابن عمرو ابن الحارث ابن هشام ، وأبوسفيان ابن حرب وجماعة من كبراء قريش ؛ فيأذن قبلهم لصهيب وبلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن السابقين من الصحابة ؛ فتورم أنف أبي سفيان من الغضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : « لم أرك اليوم قط . يأذن لهؤلاء العبداء ويتركنا على باب » !

وعمر عمر ابن الخطاب يوماً بمكة فيرى الخدم وقوقاً لا يأكلون مع ساداتهم ، فيمضب ، ويقول لساداتهم مستكراً : « ما قوم يستأثرون على حدامهم ؟ » ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة في جفنة واحدة !

ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتمّ تمامه حتى نعلم كيف كان المجتمع الإسلامي يعامل الأعلى من الناس فيه ، فإنه لا يكفي أن يحترم الأدنى ويسوّده ، إن لم ينزل الأعلى إلى مستوى واحد معه لا يفضل فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

قال أبو يوسف في كتاب « الخراج » : حدثني عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء قال : كتب عمر رضي الله عنه إلى عماله أن يراحوه بالموسم ، فوافقوه ، فقال : يا أيها الناس إنني أبغض عمالي هؤلاء ، ولأنه بالحق عليكم ؛ ولم استعملهم ليصيبوا من أرباحكم ولا من دماosكم ولا من أموالكم ؛ فمن كانت له مظنة عند أحد منهم فليقم . قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين : عاملك ضربني مائة سوط . فقال عمر : أتضربه مائة سوط ؟ قم فاستقد منه : فقام إليه عمرو ابن العاص . فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أقيده منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال : دونكم . قال : فأرضوه بأن اشتريت منه بمئتي دينار ، كل سوط بدينارين !

ولقد اتفاهها عمرو بن العاص عن سواه ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حبيبا لطم ابن المصري فأقاده منه عمر ، وهو يقول للمصري : « اضرب ابن الأكرمين » وكاد عمرو نفسه يذوقها لولا أن كلف المصري وحفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم يقسم مالا بين المسلمين ، فازدحم الناس عليه ؛ فأقبل سعد ابن أبي وقاص - وقدمر - بنا نسبه وبلاؤه في الإسلام - فزاحم الناس حتى زحهم وخلص إلى عمر ، فعلاه عمر بالمرّة وهو يقول : « لم تهب سلطان الله في الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك » .

ولعل قائلًا أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا يلقي الخلفاء والملوك من رعاياهم من حرية في القول والشعور ، منشؤها ذلك التحرر الوجداني الذي بثه الإسلام في الضير ؛ وتلك المساواة الطائفة التي حققها في القول والعمل . وذلك النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كفل لكل فرد وجوده وكرامته وكفل له العدل والنصفة من الأعلیاء قبل الضعفاء !

هذا عمر يخطب الناس وهو خليفةهم فيقول : « إن رأيتم فيّ اعوجاجاً فقوموني » فيندب له رجل من عامة المسلمين يقول : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيفنا » ، فما يزيد عمر على أن يقول : « الحمد لله الذي حمل في رعية عمر من يقومه بحد سيفه ! » وغم المسلمون أبراداً يمانية ، فضصه برد ، وخص ابنه عبد الله برد - كأي رجل من المسلمين - ولما كان الخليفة في حاجة إلى ثوب ، فقد تبرع له عبد الله ببرده فبصمه إلي يردده فيصنع منهما ثوباً . ثم وقف يخطب الناس وعليه هذا الثوب . فقال : « أيها الناس ! اسمعوا وأطيعوا » . فوقف سلمان فقال - لا سمع لك علينا ولا طاعة . قال عمر : ولم ؟ قال سلمان : من أين لك بهذا الثوب ، وقد نالك برد واحد وأنت رجل طوال ؟ قال : لا تعجل ، وبادى : يا عبد الله ! فلم يجبه أحد (فكلمهم عبد الله !) قال : يا عبد الله ابن عمر . قال : لبيك يا أمير المؤمنين . قال : ناشدتك الله البرد الذي انتزرت به أهو برؤدك ؟ قال : اللهم سم . قال سلمان : الآن مر نسمع ونطع .

وبعد ، فلعل قائلًا أن يقول : إنما هذا عمر !

فذا أبو جعفر المنصور ينشئ دولة في ظل الإرهاب والبطش - ولكنه لا يستطيع أن يعضي في ذلك إلى بعيد ، وسلطان الإسلام قائم يحمي الناس حتى من ذوى البطش والإرهاب . . . هاهو ذا يقيم دولة في هذا الجرف فيدخل عليه سفيران الثوري فيقول : « ... فما قولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أفقت من مال الله ، ومال أمة محمد بغير إذنه . وقد

وفي أيام الظاهر يدرس كان الشيخ محيي الدين النووي بدمشق ، وكان كثير الوعظ
للظاهر ، يكتب إليه بما يراه إن كان بمصر ، ويصدق بكلمة الحق أمامه إن كان الظاهر
بدمشق .

وقد سجل السيوطي في حس المحاضرة طائفة كبيرة من تلك المكاتبات ، وأكثرها
خاص بطلب ترك بعض الضرائب المفروضة لضيق الحال ، وخشية المآل ، فيقول في إحداها :
« إن أهل الشام في هذه السنة في ضيق وضعف حال ، بسبب قلة الأمطار وغلاء الأسعار ،
وقلة العلات والحب ، وهلاك المواشي ، وأنتم تعلمون أنه تحب الشفقة على الرعية ،
ونصيحتهم (أي ولي الأمر) في مصلحته ومصلحتهم ، فإن الدين النصيحة » .

وقد رد السلطان هذه النصيحة ردا عنيفا ، واستنكر على العلماء موقفهم منه ،
وسكوتهم يوم كانت البلاد تحت سنايك الخيل في عهد التتار عندما استولوا على الشام ؛
فيرد الشيخ أيضا ردا قويا مؤكدا قوله ونصيحته ، ومبينًا أنها الميثاق الذي أخذه الله على
العلماء ليبيننه ، ويقول - رضي الله عنه - ردا عليه وعلى تهديده : « وأما ما ذكر في الجواب
من كرسا لم تشكر على الكفار كيف كانوا في البلاد ، فكيف يقاس ملوك الإسلام وأهل
الإيمان وأهل القرآن بظفارة الكفار ؟ وبأي شيء كنا نذكر ظفارة الكفار ، وهم لا يستعدون
شيئا من ديننا . . . وأما أنا فلا يضرني التهديد ولا يمنعني ذلك من نصيحة السلطان ،
فإني أعتقد أن هذا واجب على وعلى غيره ، وما ترتب على الواجب فهو خير وزيادة
عند الله . . . وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد ، وقد أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن نقول الحق حيثما كان ، ولا نخاف في الله لومة لائم ؛ ونحن نحب السلطان
في كل الأحوال ، وما يتفعه في آخرته وديناه » .

وقد توالى كتب الشيخ بهذه القوة الرفيعة ، ولكن لم ينتصح الظاهر بنصيحته ،

واستمر في جباياته لأنها الحرب التي تحتاج إلى المال والعتاد ؛ وقد جمع السلطان فتاوى العلماء في تأييد عمله ، فكتبوا بما أراد ما عدا الشيخ محي فان ذلك زاده استمسا كما يراه وشدة فيه ؛ فأحصره الظاهر ليوقع على ما وقفوا ؛ فتدثأ أجابه جوابا عنيقا ، بمد تلك الكتب الرقيقة . قال له : « أنا أعرف أنك كنت في الرق للأسير مندقدار ، وليس لك مال ، ثم من الله عليك وحملك ملكا ، وسمعت أن عندك ألف مملوك ، كل مملوك له حياصة ^(١) من ذهب ، وعندك مائة جارية ، لكل جارية حق من الحل ، فإن أخفقت ذلك كله ، وبقيت محاليتك بالبر والصوف بدلا من الخوائص ، وبقيت الجوارى بثيابهن دون الحل أخفيتك يأخذ المال من الرعية » .

فغضب الظاهر ، وقال : اخرج من بلدي (أي دمشق) فقال : السمع والطاعة . وخرج إلى قوى بالشام ، فقال الفقهاء : إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا ، ومن يقتدى به ، فأعده إلى دمشق ، فرسم برجوعه ، فاستمع الشيخ ، وقال : لا أدخلها والظاهر بها ، فأت الظاهر بعد شهر ^(٢) .

وقد وعى التاريخ القريب نماذج من هذه الكرامة تذكر منها حادثين سمعتهما من أفواه الرواة ، ولا أعلم أنها قد دوتنا . والأول رواه لي المرحوم أحمد شفيق باشا المؤرخ المعروف عن عصر إسماعيل ، والثاني يرويّه الكثيرون لقرب عهد في أيام الخديو توفيق .

فأما الحادث الأول فكان عند مآزار السلطان عبد العزيز مصر في أيام إسماعيل . وكان إسماعيل حفيّا بالزيارة ، لأنها كانت جزءا من برنامجا للحصول على لقب خديو ، مع عدة امتيازات في نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل السلطان العلماء

(١) المياصة : الثياب الموشاة بالذهب في مضائقها .

(٢) عن كتاب « ابن نسيبة » للأستاذ الشيخ محمد أبو رهرة .

في السراي . ولما كانت للمقابلة السنية تقاليد ، منها أن ينعنى الداخل إلى الأرض ، ويأخذ « تعظيماً تركيا » ثلاث مرات ، ثم ما أدرى ماذا من تلك التقاليد العتيقة السحيقة المنافية لروح الإسلام . فقد كان حفا على رجال السراي أن يدرّبوا العلماء على طريقة المقابلة عدة أيام ، كي لا يحطثوا في حصرة السلطان !

وعندما حان الموعد دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ فلبسوا ديبهم واشتروا به دنياهم ؛ وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم منها إلى أفراهم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجعين ظهرهم إلى الباب ورجعهم إلى السلطان ، كما أمرهم رجال القشريفات .. ! إلا طمأنا واحداً هو الشيخ حسن العدوي ؛ ذكر دينه ونسب دنياه ؛ واستحضر في قلبه أن لا عزة إلا لله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغي أن يدخل الرجال المؤمنون بالله ، وواجهوا خليفة بتحية الإسلام : « السلام عليكم يا أمير المؤمنين » وابتدروه بالنصيحة التي ينبغي أن يتلقى بها العالم الحاكم . دعاه إلى تموى الله ، والخوف من عذاب الله ، والعدل والرحمة بين رعاياه . . فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال للمؤمنون بالله !

وأسقط في يد الخديو ورجال السراي ، وطمأنا أن الأمر كله قد اقلب عليهم ، وأن السلطان لا بد غاصب ، فضائعة تلك الجهود التي بذلوا ، فذهابة تلك الآمال التي نسجوا ... !

ولكن كلمة الحق الثمينة لا تذهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية حارة ، كما انبعثت من مكثها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس عندكم إلا هذا العالم . وخلق عليه دون سواه !

وأما الحادث الثاني فوقع في « دار العلوم » بين الخديو توفيق باشا والشيخ حسن الطويل .

كان الرجل يلبس جلباباً وحية غير مشقوقة ، وهو أستاذ في الدار . وفي يوم علم الناظر أن الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أعبته ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهمية أن يغير الشيخ حسن الطويل زيّه ، ويستحضر له قفطاناً وحية مشقوقة ، حتى يظهر في الزي الذي يليق أن يقابل به الحكماء !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإجماع . وفي الصباح حضر الشيخ كما هو ومعه مندبل « محلاوى » به حرمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سيء وجهه ، وقال والنصب والألم بيدوان عليه : أين الجبة والقفطان يا سيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المندبل وقال : ها ؟ وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم فاطمأن الناظر إلى هذا التصرف الغريب !

ومر الوقت واهتزت أركان الدار بقدوم الزائر الرقيب . وهنا كانت للمهاجرة العظمى للناظر وللأسانذة وللجميع . . تقدم الشيخ من الخديو ويده الحزمة وهو يقول في بساطة وثقة واعتداد : قالوا لابد أن تحصر بالجبة والقفطان ، فحضرت بالجبة والقفطان ، فإن كنت تريد الجبة والقفطان فهاهما ، وإن كنت تريد « حسن الطويل » فهذا هو حسن الطويل ! قال الخديو طبعاً إنه يريد حسن الطويل !

هذه نفوس مؤمنة لا تفتز إلا بعزة الإسلام : وقد تحررت وجداناتها وضمائرهما من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات الفاتنة . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ، واستشعرته في صميمه ، واستلهمت روحه القوية العالية ، فلم تعد في حاجة إلى استرضاء إنسان . وهذا هو الإسلام .

وبعد قلل مما يتصل بالساواة الإنسانية والتحرر الوجداني والعدالة المطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخي في معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية في بلاد الإسلام .

خدا لون من المساواة والعدل يتجاوز الأفراد إلى الجماعات؛ ويتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامي وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طويل ، نجتزئ منه بالقليل الذي لا بد منه ، والذي له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية في محيطها الإنساني .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والضمير والوجدان ؛ وتجردت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوي بالخوارق المعجزة التي صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الذي أحترم القوى المدركة الشاعرة في الإنسان ، فاكتمى بحطابها بلا قهر ولا إكهاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يحمل القهر المادى بالسيف أداة من أدواته . . « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ^(١) » . . « أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(٢) » .

ولكن قريشاً وقت أول الأمر بالقوة المادية في طريق الدين الجديد ؛ وآذت من شرح الله صدره للإسلام ؛ وشردت المسلمين القلائل من أرضهم وديارهم وأبنائهم ؛ وبأمرت عليهم أن تقاطعهم في الشعب حتى يهلكوا جوعاً ؛ ولم تدع وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله ؛ « أَدِّنْ لِلدِّينِ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ تَصَرُّهِمْ لَمَقْدِيرٌ ^(٣) » . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ^(٤) » .

ثم خلصت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح إلى ما وراء الجزيرة . فقيم كانت هذه الفتوح ؟

(٢) سورة النحل ، [١٢٥] .
(٤) سورة البقرة [١٩٠]

(١) سورة البقرة : [٢٥٦] .
(٣) سورة الحج : [٣٩] .

إن الإسلام كما أسلفنا عقيدة عالمية ، ودين عام ؛ فهو لا يحصر نفسه في حدود الجزيرة ، إنما يريد أن يفيض على الإنسانية كلها في جميع أقطارها . ولكنه يجد أمامه قوة الدولة في إمبراطوريتي كسرى وقيصر المتاحشتين له ، تقف له بالرصاد ؛ فلا تسمح لدعاته أن ينتشروا في الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولابد له أن يزيل هذه القوة - قوة الدولة - ويقسم مكانها النظام الإسلامى القائم على عبودية الناس لله وحده ، وخروجهم من العبودية للعباد ، ليختل بين الهدى والناس ، ويسمع كلمته خالصة ؛ فمن شاء استمع إليها وهو حر الإرادة ؛ ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمر نفسه ، بعد أن تزول قوة الدولة المادية من الطريق . وبعد أن تصبح الدينونة لله وحده - بسيادة شريعته ونظامه . ولا تكون لأحد من العباد . وهذا معنى أن يكون « الدين » كله لله حسب التعبير القرآنى الكريم : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »^(١) فالدين هنا يعنى الدينونة . والمقصود به أن تكون حاكية الله هى وحدها التى يدين لها الناس ، وأن يخرجوا من حاكية العباد ثم يختاروا عقيدتهم بلا إكراه ..

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ؛ ولا استعماراً للاستغلال الاقتصادى على نسق الاستعمار فى القرون الأخيرة . إنما كانت إرالة للقوة المادية للدولة التى تحول دون الشعوب ودون العقيدة الجديدة . كانت غزواً روحياً للشعوب ، وغزواً مادياً للحكومات التى تفقر هذه الشعوب ، وتصدها عن الدين الجديد بالقوة المادية والجبروت ، وتخضعها للمتألهين من الحكام .

وتبعاً لحقيقة أن الإسلام دين للبشر كافة وأنه لا يعتمد على القهر المادى ، فإنه وضع شعوب الدنيا أمام ثلاث طرق ، لكل آت يسلك إحداها : الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال .

(١) سورة الأنفال : [٣٩]

فأما الإسلام ، فلا نه المهدى ، ولأنه التصور الجديد الكامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ وهو الجواز الذى يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أخ لجميع المسلمين ، له مالم وعليه ماعليهم ، لا يرتفعون عليه بحسب أو نسب أو مال أو جاه ، ولا يختلف عنهم بجنس أو لون أو أمة أو عشيرة .

وأما الجزية ، فلأن الفرد المسلم يؤدي ضريبة الدم لحماية الدولة ؛ ثم يؤدي للدولة الزكاة لحماية المجتمع . والفرد غير المسلم يتمتع بالأمن فى ظل الدولة الإسلامية ، وبالحماية الداخلية والخارجية ، وبسائر المرافق التى تهيتها الدولة للسكان ، كما يتمتع بالضمان الاجتماعى عند العجز والشيخوخة . فيجب عدلا أن يساهم فى هذا كله بالمال . ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فإن الإسلام - زيادة فى حساسيته تجاه الذين لا يمتثلونه - لم يشأ أن يرغمهم على أداء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية فى صورة جزية ، لا فى صورة زكاة ، منظورا فى تقديرها إلى ضريبة الدم التى لا يؤديها إلا المسلمون . ثم إن الجزية علامة تسليم ، أى عدم مقاومة للإسلام بالقوة ، وتخليه بينها وبين الناس . وهذا ما يهدف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إباء الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على الحيولة دون الإسلام وأفكار الناس . فيجب إذن أن يزال هذا الإصرار المادى بالقوة المادية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الأخير .

ولقد حقق الإسلام أهدافه كاملتى البلاد المنزوة ؛ فكفل لأهلها المساواة المطلقة بأهل الجزيرة فى حالة الإسلام ؛ وكفل لهم حقوق الإنسانية الكريمة فى حالة دفع الجزية ؛ وكفل لهم المعاملة الإنسانية العادلة فى حالة القتال .

أقر الإسلام بعض حكام البلاد المفتوحة على حكمها إدا صاروا من المسلمين . فهذا « بازان » الفارسى يقره أبو بكر على حكم اليمن . وهذا « فيروز » يقيم حاكما على

صفعاء ، قلما أجلاه عنها فيس بن عبد بنوثة العربي ، رده إليها أبو بكر متحصراً للمسلم الفارسي
على المسلم العربي !

كذلك أقر الحكام المسلمون كثيراً من الموطنين في بلادهم المفتوحة على وظائفهم التي هي
دون الولاية ، ممن بقوا على دينهم ولم يسلموا ، وأخلصوا في العمل للصالح العام .

ومع أن نصوص الإسلام تتيح للفاتحين أن يستأثروا بكل ما يملك المحاربون الذين
بأبواب الإسلام والجزيرة ويقاثلون المسلمين ، فإن عمر ابن الخطاب حين فتحت فارس على
أيامه ، تصرف بما أمته عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ،
مراعياً في ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة ولو آثم قاتلوا المسلمين -
لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ؛ فلا
يستأثر بالأرض دونهم الفاتحون في جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فيمنفق في
مقبل الأجيال على المصالح العامة ؛ وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون في الزمن
الطويل .

وهناك ظاهرة واضحة في معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على
الأساس الإنساني الكريم ؛ فأباح لها كل ما فيه من خير ؛ وأتاح لها التمتع بما يراه
جميعاً دون قيد ولا شرط ؛ بل دعاها بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه
المزايا . ولم يتم حاجزاً من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع
أن يبذلوا نشاطهم الطبيعي لخير الجميع . وقد أسلفنا كيف ينبغ للموالي وأبناء البلاد
المفتوحة في خاصة ما يختص بالإسلام وهو الفقه والحديث ؛ فلم يكن مرفق من مرافق الحياة
العامة موقوفاً على أبناء الجزيرة الفاتحين ؛ حتى الولاية العامة كانت من نصيب بعضهم
في بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق في مصالحه أولاً ؛ فلا يرسل إلى بيت

المال إلا ما فضل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعيش الفاتحون من دماء أهلها وأموالهم .

وعما يحصل بهذه الظاهرة الواضحة تلك الحرية التي كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة في مزاولة شأئهم الدينية ؛ وهذه الحماية التي فرضها لبيعهم وكنائسهم ومعابدهم وأحبارهم ورهبانهم ؛ وهذا الوفاء بالعهود للقطوعة لهم وفاء نادر المثال لم تعرفه الإنسانية في معاملاتها الدولية في القديم أو الحديث . وما تزال تقاليد الإسلام إلى اليوم عاملة في هذا المجال .

وإن الإسلام ل يبدو قارعاً سامعاً رقيقاً كريماً في واقعه التاريخي في جميع العصور ، حينما تقاس إليه الحضارة الغربية القائمة ، وما تصنعه بالبلاد التي يوقعها سوء الطالع في أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين المزايا الحقيقية للحضارة الغربية في التربية والتعليم ، وفي الاقتصاد والتعمير ، كي تبقى أطول أمد ممكن بقرة حلوبا للمستعمرين . وذلك فوق الإذلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ؛ وفوق الفساد الخلقي الذي يشرعن قصد وسوءنية ؛ وفوق القتل الحزبية والطائفية التي تبتذر بذورها ويعمد غرسها ؛ وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد والجماعات والشعوب . فأما الحرية الدينية التي يتشدد بها بعضهم في هذا الزمان ، فقد سبقها فطائع محاكم التفتيش في الأندلس ، وفنائع الحروب الصليبية في الشرق . وما تزال هذه الحرية الدينية شكلية . فقد كان المبشرون المسيحيون في السودان الجنوبي إلى عهد قريب جداً يتحدثون كل قوى الدولة ، بينما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا « ألنبي » القائد الإنجليزي في الحرب العظمى الماضية يبر عن نفس كل أوربي وهو يدخل بيت المقدس فيقول : « الآن فقط انتهت الحروب الصليبية » وهذا هو الجنرال كلارك الفرنسي يقف في دمشق في ثورتها الأخيرة عام ١٩٤٠ فيقول : « نحن أحقاد

الصلبيين ، فن لم يسجبه أن نحكم فليرحل » ويقول مثلاً زميل له في الجزائر سنة ١٩٤٥ -
فأما في الكتلة الشيوعية فالمسلمون يصب عليهم الإفتاء بالجملة ، فيتناقص عددهم في ربع قرن
من اثنين وأربعين مليوناً إلى ستة وعشرين مليوناً في روسيا ، ويخزمون الآن بطاقات التتوين
التي يستحيل على الأفراد أن يحصلوا على ضرورياتهم بدونها . ويقال لهم : لكم
أن تصلوا لله إذا شئتم ، ولكن لا طعام لكم من الدولة فاطلبوا من الله هذا الطعام !
وشبيه بهذا ما يصيبهم في الصين ويوغسلافيا وفي كل مكان .

لقد كان الإسلام قمة في المدل الاجتماعي الإنساني الشامل لم تبلغها بعد الحضارة
الأوروبية . ولن تبلغها أبداً ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال والغلب
والنضال^(١)

ولقد سبق الحديث عن مهج الإسلام في الرحمة والبر والسكاقل الاجتماعي الشامل
بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم
والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخي ، مما
حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح
الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه - صلى الله عليه وسلم -
لم يكن قد بقي له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أنفق ماله المدخر في اقتداء الضعفاء
من الموالى المسلمين الذين كانوا يتوقون العذاب ألواناً من ساداتهم الكفار ، كما أنفق في بر
الفقراء والمعوزين .

وهذا عمر ابن الخطاب - وإنه لرجل فقير - يصيب أرضاً بخير ، فيجىء

(١) يراجع بتوسم كتاب « السلام العالمى والإسلام » وقص : « طبيعة الفتح الإسلامى » في كتاب
« دراسات إسلامية » للمؤلف .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيقول : أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس
 عندي منه . فما تأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إن شئت حبست أصلها وصدقت بها »
 فجعلها عمر وقفاً على الفقراء والقريب وفي الرقاب وفي سبيل الله والضعيف ، لاجتراح
 على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطلعهم صديقاً غير متول فيها .
 ويخرج بذلك من أمر ماله تصديقاً لقول الله : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ » (١) .
 وهذا جثمان - قبل الخلافة - تردعير له من الشام في وقت نزل فيه البرح
 بالمسلمين من الجذب ، فإذا هي ألف بعير موسوقة برأ وزيئاً وزيباً ، فيجيئته التجار
 يقولون : بمننا من هذا الذي وصل إليك ، فإنك تعلم ضرورة الناس . . فيقول : حبا
 وكرامة . كم تربحوني على شراي ؟ فيجيبون : الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر
 من هذا . فيقولون : يا أبا عمرو ، ما بقى في المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فمن ذا
 الذي أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطاني بكل درهم عشرة ، أعددكم زيادة ؟ فيقولون : لا .
 فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على المساكين والفقراء من المسلمين .
 وهذا على أهل بيته يتصدقون بثلاثة أرغفة من سوق كانت لهم ، على مسكين ويقيم
 وأسير ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع المسكين واليتيم والأسير .
 وهذا الحسين بثقله الدين وهو يملك عين أبي نيزر ، فلا يبيعها ، لأن فقراء المسلمين
 يستقرون منها ، فهي لهم ، وليحتمل ثقل الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم .
 وهؤلاء الأنصار في المدينة يشركون المهاجرين في أموالهم ومساكنهم ، ويؤاحونهم
 فيعقلون معاقبتهم ، ويقلدون عانيهم ، ويخلطونهم بأنفسهم « وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ
 حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » (٢) . كما وصفهم
 القرآن الكريم .

(٢) سورة الحصر : [٩] .

(١) سورة آل عمران : [٩٧] .

وتظل روح الإسلام عاملة في هذا الاتجاه ما بعدت دار الإسلام عن التأثير بالحضارة
الغربية المادية ، فيروى الأستاذ عبد الرحمن عزام في كتابه « الرسالة الخالدة » عن قبيلة
الطوارق يقول :

« رأيت بعض قبائل الطوارق في شمال إفريقيا يحيون حياة هذا التكافل
السعيد ؛ فليس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ، وأعظم ما يفتخر به ويعتز ،
هو ما يصنع لهذه الجماعة . وأول ما لفت نظري لحالتهم هذه أن رجلا من أهل الحضر
هاجر من الفرنسيين ، وتزل بينهم في قرآن ، فجاورهم وعاش بفضلهم ؛ ثم خرج
يطلب الرزق ، ويريد أن يرد الجليل ، وترك أسرته في جوار هذه الجماعة الإسلامية .
غير أن التحصن لازمه ، ولم يستطع كسبا ، فجاءنا في « مصراتة » يستمدنا ، فأعناهم
ليعود إلى أهلهم ، ولكنه عاد إلى بعد نحو ستة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهلهم ،
فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي . فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : بعد
لقائنا الأخير انجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق .
فقلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال : إلى الطوارق أولا ، فهم آووا
أولادي في غيبتى ، وأنا سأكفل أولاد من أبجده غائبا منهم ، وأقسم ما أعطى الله بين
أولادي وأولاد جيرانى . فقلت : هل تعيش جماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرانك ؟
قال : كلنا في الخير والشر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ، والواحد من جماعتنا يستحق
أن يعود إلى النجع خاليا ، لا حياة من أهل بيته ، بل حياة من جيرانه الذين ينتظرون
عودته ، كأهل بيته سواء بسواء »

ثم يعقب على هذه المشاهدة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :
« ليست جماعة الطوارق هذه أو أضرابها من أهل البادية وسكان القفر مختصة بهذه
الروح الجماعية ، ولا هي من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هي الروح الإسلامية أكثر ظهوراً

في هؤلاء الذين لا يزالون بمعزل من الحياة الحديثة المادية . وقد وجدت هذه الروح في الدمار والقرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامي ، سواء أكان أهلها عرباً أم عجماء ، أيضاً أم سوداً ، في المشرق أم في المغرب . فقد رأيت جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يحيون حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر . لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة ، من عشرات الملايين الذين فتنوا بالحضارة الغربية المادية ، فهم يعيشون لأنفسهم ، ولو انقضت جماعتهم ؛ ويؤثرون شهواتهم على البر بأهلهم فضلاً عن جيرانهم .

هذا التكافل الذي توحى به روح الإسلام لم يكن متروكاً للوجدان الفردي والجماعي وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويعطيه . فهذا عمر ابن الخطاب يفرض للمفطوم والسن والمريض قريضة من بيت المال - وذلك غير مصارف الزكاة المعروفة . وهذا هو يدرأ حد السرقة في عام الرمادة حين جاع الناس . لأن في الجوع شبه الاضطراب إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم في التطبيق العملي للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده في محيط الجماعة :

« روى أن غلماناً لا بن حاطب ابن أبي بلتعة سرقوا باقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فأقرؤا ، فأمر كثير ابن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولي رده ، ثم قال . أما والله لو لا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجميعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت أيديهم ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة فقال : وأين الله إذ لم أضل ذلك لأغر منك غرامة توجعت ! ثم قال : يا مزني ، بكم أريدت منك نافتك ؟ فقال : بأربعائه . قال عمر لابن حاطب : اذهب فأعطه ثمانمائة » وأعني الغلمان السارقين من الحد ، لأن صاحبهم اضطرم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سد رمقهم .

ومما يزيد في جلال هذا التكافل الاجتماعي في تاريخ الإسلام أن يتعدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخاً ضريفاً يسأل على باب فسأل ، فعلم أنه يهودى فقال له : ما أجبك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن . فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المال : انظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفاه أن أكلنا شيبته ، ثم نخذله عند الهرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهذا من مساكين أهل الكتاب . ووضع عند الجزية ومن ضرباته .

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذمين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يحرق عليهم القوت .

وهكذا اترفع روح الإسلام بصر إلى هذا الأفق الإنساني الكريم منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ؛ فيجعل الضمان الاجتماعي حقاً إنسانياً ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق الذي تطلع البشرية اليوم دون مرتفاه !

فأما سياسة الحكم وسياسة المال من الوجهة الرسمية في الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخي عنهما فترة فريدة في حياة الإسلام ، لم تمر طويلاً مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علة هذا ، نرى إن كانت العلة كامنة في طبيعة النظام الإسلامي في هاتين الناحيتين كما يزعم الزاعمون أم إنها الملابسات الأخرى التي لا علاقة لها بطبيعة هذا النظام . ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة المال في الواقع التاريخي تبعاً لها ، وفرعاً عن تصورهما .

حينما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة دعا بأبي بكر ليصلي بالناس ؛ فلما

واجتمع حائشة ، لأن أبا بكر رجل أسيف ، فإذا قام في الناس لم يسمعوا صوته .. أخذه الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبي بكر ليصلي بالناس .
أفكان ذلك استخلاقاً من الرسول صلى الله عليه وسلم لصاحبه في النار ؟ وهل فهم المسلمون منه ذلك فهماً صريحاً ؟

نستبعد نحن هذين الفرضين . فلو شاء النبي صلى الله عليه وسلم أن يستخلف ، ولو كان هذا الاستخلاف من قرائض هذا الدين ، لجر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة أخرى من فرائض دينه . ولو أن فهم المسلمون منه فهماً صريحاً أنه يستخلف أبا بكر ما ثار الجدل في السقفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا في أمر رسول الله . كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، وللإقناع وللإقتناع بمن هو أحق الناس بالخلافة . ولئن كان الجدل يوم السقفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان ذلك فرصاً إسلامياً ؟ ولكن تواضع واتفاق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار يملكون رده ولا شريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لأنه أصلح خليفة ، ولأن المهاجرين أسبق إلى الإسلام ، ولموامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج كذلك في المدينة .

وإذا كان التراضي قد تم يومذاك أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان هناك ما يلزم أن تكون في قريش خاصة ؟ ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر ابن الخطاب وهو يمين أهل الشورى بعده : « ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته » فسالم ليس قرشياً عن يقين ! وروح الإسلام ومبادئه تأبى أن تجعل لقريش درجة فوق درجة المسلمين ، لحرد أنها قريش ، أو أن فيها نسب الرسول . والرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يقول : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » (١) .

ولقد استخلف أبو بكر عمر ، ولكن هذا لم يكن إلزاماً من المسلمين ؟ فلقد كانوا في

(١) سلم وأبو حنيفة والترمذي

حلّ من رد هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بحكم استخلاف أبي بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعده ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحداً . وما كان المسلمون يلزمين أن يختاروا واحداً من الستة ، وإنما هم التزموا لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لم يتفق مع هذا الواقع .. من هنا جاء الالتزام . فأما البيعة لعليّ ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأبأها آخرون ، فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبها الكوارث التي حاقت بروح الإسلام ومبادئه في الحكم والمال ، وفي غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن قاعدة الإسلام الأصيلة في الحكم . وهي أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم . وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرب الناس نسباً إليه . ولقد يكون عليّ قد غلب في تأخيرهم - وبخاصة بعد عمر . ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير العملي لنظرية الإسلام في الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراثة ، الذي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه . وأياً كان القبح الذي أصاب شخص الإمام كرم الله وجهه فإن تقرير هذه القاعدة كان أكبر منه على كل حال !

فلما جاء الأمويون ، وصارت الخلافة الإسلامية ملكاً عضوياً في بني أمية ، لم يكن ذلك من وحي الإسلام ، إنما كانت من وحي الجاهلية الذي أطلقاً إشراقة الروح الإسلامية . ويكفي أن ثبت هنا بعض الروايات عن الملابس التي صاحبت البيعة ليزيد ابن معاوية : كان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد في الشام قد كلف سعيد ابن العاص أن يحثل لإقناع أهل الحجاز ، فعبّر ، سار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

« قد علمت سيرتي فيكم وصلاتي لأدحامكم يزيد أخوكم وابن عمكم ، وأردت أن

تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكوبوا أئمة تعزلون وتؤمرون وتجبون المال وتقسمونه «
 فأجابه عبد الله ابن الزبير خيراً بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحداً ،
 أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من بني أبيه ، أو كما صنع عمر إذ جعل
 الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه . فاستشاط معاوية
 غضباً وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال : لا . والتفت معاوية إلى الآخرين
 يسألهم : فأتهم ؟ قالوا على ما قال ابن الزبير . فقال يتوعدهم : « أهدر من أهدر .
 إني كنت أخطب فيكم فيقوم إلى القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس ، فأجل ذلك
 وأصنع . وإني قائم بمقالة ، فأقسم بالله لئن رد على أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع
 إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ! فلا يبقين رجل إلا على نفسه » ١

فأما الذي كان بعد ذلك ، فهو أن أقام صاحب حرس معاوية رجلين على رأس كل
 وجيه من وجهاء الحجاز المعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم يرد على
 كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسينهما » .

ثم روى المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يبرم أمر دونهم ولا
 يقضي إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وباعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله ^(١) »

فبايع الناس !!

على هذا الأساس الذي لا يعترف به الإسلام البتة قام ملك يزيد . فمن هو يزيد ؟
 هو الذي يقول فيه عبد الله ابن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفا أن
 نرعى بالحجرة من السماء . إن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات ويشرب
 الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معي أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسناً » .

(١) ابن الأثير في حوادث سنة ٤٥٦ هـ . وعسى لا يحب أن نخزم بصدق مثل هذه الرواية ولكن نرى
 للإسلام في ذاته نقول : إنها إن سحت كان هذا مخالفة أساسية لطبيعة المنهج الإسلامي في الحكم لا
 تبررها حجة ، ولا يقوم لها عذر !

فإذا كانت هذه مقالة خصم يزيد ، فإن تصرفات يزيد العبدية الواقعية فيما بعد ، من قتل للحسين - رضى الله عنه - على ذلك النحو الشنيع ، إلى حصار البيت ورميه ... إلخ تشهد بأن خصوم يزيد لم يبالوا كثيراً فيما قالوه !

وأيا ما كان الأمر فإن أحدا لا يجرؤ على الزعم بأن يزيد كان أصحح المسلمين للخلافة وفيهم الصحابة والتابعون . إنما كانت مسألة وراثته الملك في البيت الأموي . وكان هذا الاتجاه طمعة نافذة في قلب الإسلام ، ونظام الإسلام ، واتجاه الإسلام .

وفي سبيل تبرئة الإسلام : روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثي الذي ابتدع ابتداء في الإسلام تقرر هذه الحقائق لتكون واضحة في تصور الحكم الإسلامي على حقيقته .

ولكى ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في المهود المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر . وعلى أيدي عثمان ومروان . وعلى أيدي الإمام . ثم على أيدي الملوك من أمية . ومن بعدهم من بني العباس . بعد هذه الهزة المبكرة في تاريخ الإسلام .

حينما ندب المسلمون أبا بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تبيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ، أو تسقط عنه تكليفاً واحداً عما كان يكلفه ، سواء لنفسه أو لمشيرته أو لإلهه !

وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : « أما بعد - أيها الناس - فإني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوى عندي حتى أريح حاليه حقاً إن شاء الله ، والقوى

ففيكم صعيق عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا صريهم الله بالذل ؛ ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا همهم الله بالبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » .

وكان منزل أبي بكر بالسرح على مقربة من المدينة منزلاً صغيراً متواضعاً . فلما ولي الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يمشي على قدميه من منزله بالسرح إلى المدينة غدواً ورواحاً ؛ وربما ركب فرساً له لاسيما أفراس بيت المال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة .

وكان يعيش من رزقه في التجارة ، فلما أصبح أراد أن يندو على تجارته . فأمسكه المسلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فسأل - كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت - وم أعيش ؟ فتروا في الأمر ؛ ثم جلولوا له من بيت المال كفايته لقوته وقوت عياله ، جراء قعوده عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عند ما حضرته الوفاة أن يحصى ما أحذه من بيت المال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعاً وتعففاً عن مال المسلمين . وكان يعد نفسه مسؤولاً عن حاجة كل فرد في الرعية ، مدفوعاً إلى هذا باليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على أمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرفهة التي يثيرها في صدر الجميع . وقد وصل في هذا إلى حد أنه قد كان يحلب للضعفاء ممن حوله بالسرح أغنامهم ؛ فلما ولي الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منائح دارنا ! فقال : بلى لعمري لأحلبنها لكم . فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبها : يا جارية ! أتجيبين أن أرغى لك أم أصرح ؟ فربما قالت : أرغ ، وربما قالت : صرح . فأى ذلك قاله فعل .

وكان عمر بن الخطاب - في خلافة أبي بكر - يجهد امرأة عياله بالمدينة ويقوم بأمرها ؛ فكان إذا جاءها ألفاها قد قضيت حاجاتها ؛ فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو

الذى يكفيها مؤونتها ، لا تشغل عن ذلك الخلافة وتبعاتها . عندئذ صاح عمر حين رآه :
« أنت هو لمصرى ! » .

هذه لحظة من تصور أبى بكر للحكم . فلما أن خلفه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم
يقم عمر أن منصبه الجديد يرتب له حقوقاً جديدة من أى نوع . غير أن يزيد فى تبعاته
فى القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم ، ولولا أنى كرهت
أن أرى أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية فقال فيها : « ولكم على أيها الناس خصال أذكروها لكم تحذوني
بها : لكم على ألا أجتبى شيئاً من خراجكم ولا ما آفأ الله عليكم إلا من وجهه ؛ ولكم
على إذا وقع فى بدى ألا يخرج منها إلا فى حقه ؛ ولكم على ألا ألقىكم فى المهالك ولا
أجرمكم فى تنوركم ، وإذا عيتم فى البعوت فأنا أبو العيال » .

وكان يقول : « إني أنزلت مال الله منى بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغفيت عفت عنه ؛
وإن افترت أكلت بالمعروف » .

سئل يوماً عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما أستحل منه : يحل لى حلتان :
حلة فى الشتاء وحلة فى الصيف ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتى وقوت أهلى
كقوت رجل من قريش ، ليس بأغنهم ولا بأقهرهم ، ثم أنا رجل من المسلمين يصيبنى
ما أصابهم » .

وكذلك عاش ، ولكنه كثيراً ما كان يخرج حتى مما أحل لنفسه .. اشتكى يوماً
فوصفت له العسل وفى بيت للمال عكة منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذنتم لى فيها ،
ولاً فإنها على حرام » ، فأذنوا له .

ورأى المسلمون ما هو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حصصة أم المؤمنين

فقالوا لها : « أبي عمر إلا شدة على نفسه وحصره ، وقد بسط الله في الرزق ، فليسط في هذا النعم فيما شاء منه ، وهو في حل من جماعة المسلمين » . فلما كملته حفصة في ذلك كان جوابه : « يا حفصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك ، إنما حق أهل في نفسي ومالي ، فما في ديني وأمانتي فلا ! » .

وكان يشعر شعوراً عميقاً بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ؛ فلما جاع الناس في عام الرمادة ، آلى على نفسه : لا يذوق سمكاً ولا لحماً حتى يحيا الناس . وظل كذلك حتى اسود جلده وبسر من أكل الزيت ؛ ثم جاءت السوق عكة من سمن ووطب من لبن فاشترى ما غلام له بأربعين درهما ، وذهب إليه ينبيه أن الله أحسن مما يمينه ، وأن قد قدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشترى ما له ، فلما علم الثمن قال له : « أغليت فخصدني بهما ، فإني أكره أن آكل إسرافاً » وأطرق هنيهة ثم قال : « كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يعني ما يحسنهم ؟ » .

لقد كان يرى أن يحرم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يمسه كما قال ؛ ولأنه في أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يحمل له حقوقاً وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إن لا يبدل في هذا فما هو يستحق طاعة الرعية ؛ وقصة اليهود الباغية ، وإقراره بسقوط طاعته حتى يشت عدله قد سبق أن ذكرناها ؛ وهي تقرر مبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام : أن لا طاعة لإمام غير عادل ؛ ولو كان يقر أن الحاكمية لله وحده ويحكم بشريعة الله ، ولكنه لا يبدل في الأحكام .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامي عميقاً في نفسه ، مصاحباً له في كل ملابسة . فقد ساءم رجلاً على فرس ، ثم ركب ليجربه فعطب ، فأراد أن يردّه إلى صاحبه فأبى ، فتجأ كما إلى شريح القاضي ، فسمع حجة كل منهما ، ثم قال : « يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت ،

أورد كما أخذت . فقال عمر : « وهل القضاء إلا هكذا ؟ » . ثم أقام شريعاً على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا التصور ، فلا مجال لأن يكون لقرابة الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا تناول ابنه عبد الرحمن الخمر فلا بد من الحد ، وقصته في ذلك معروفة ؛ وإذا عدا ابن عمرو بن العاص على المصري فلا بد من القصاص . فأما في المال فماله مسؤولون عن كل ما زاد في أموالهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نموها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاء الولاية . و « من أين لك هذا » كان قانونه الذي عامل به عماله واحداً واحداً كلها وجد مبرراً لأن يعاملهم به ، فقد قاسم عمرو ابن العاص واليه في مصر ، وسعد ابن أبي وقاص واليه في الكوفة ، كما ضم مال أبي هريرة واليه في البحرين . ولقد كان قوام تصور الحكم في نفس عمر باختصار هو : الطامة والنصح في حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسنى كذلك من الراعي . ولقد قبل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك أعوجاجاً لقومناه بسيفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية في تقويم الراعي . كما خطب الناس يوماً فقال : « إني لم أستعمل عليكم عمالاً ليصربوا أبشاركم ، وليشتعوا أعراضكم ، يأخذوا أموالكم ؛ ولكنني استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامل بمظلمة ، فلا إذن له عليّ ، ليرفضها إليّ حتى أقصه منه » . فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق بتبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اثنان من أسرة الخطاطب ، فنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحاً لها . وإن جعله من أهل الشورى . وقال قوله المشهورة التي تنطق بحقيقة تصوره للخلافة : « لا أرب لنا في أموركم ، وما حدثتها فأرغب فيها لأحد » .

من يتي ، إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد .

هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما دون شك على عهد عثمان - وإن بقي في سياج الإسلام - لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير . ومن ورائه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام . كما أن طبيعة عثمان الرخية ، وحذبه الشديد على أهله ، قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله ، وكانت لها معقات كثيرة ، وآثار في القننة التي عانى الإسلام منها كثيراً .

منح عثمان ، من بيت المال ، زوج ابنته العارث بن الحكم يوم عرسه مئتي ألف درهم . فلما أصبح الصباح جاءه زيد بن أرقم خازن مال المسلمين ، وقد بدا في وجهه الحزن وترقرقت في عينه الدموع ، فسأله أن يعفيه من عمله ؛ ولما علم منه السبب وحرف أنه عطيته لصره من مال المسلمين ، قال مستغرباً : « أتبكي يا ابن أرقم أن وصلت رحمي ؟ » فرد الرجل الذي يستشعر روح الإسلام الرهف : « لا يأمر المؤمنين . ولكن أبكي لأنني أغلقت أخذت هذا المال عوضاً عما كنت أنفقت في سبيل الله في حياة رسول الله . والله لو أعطيته مئة درهم لكان كثيراً ! » فغضب عثمان على الرجل الذي لا يطبق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين وقال له : « ألق بالمفاتيح يا ابن أرقم فإنا سنجد خير لك ! »

والأمثلة كثيرة في سيرة عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد منح الزبير ذات يوم مئتي ألف ، ومنح طلحة مئتي ألف ، وفل مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية . ولقد صابه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب ، فأجاب : « إن لي قرابة ورحماً » فأنكروا عليه وسألوه : « فما كان لأبي بكر وعمر قرابة ورحم ؟ » فقال : « إن أبا بكر

وعمر كانا يحتسبان في منع قرابتهما ، وأنا أحتسب في إعطاء قرابتي « فقاموا عنه غاضبين يقولون . « فهديهما والله أحب إليما من هديك » ..

وغير المال كانت الولايات تفدق على الولاة من قرابه عثمان . وفيهم معاوية الذي وضع عليه في الملك فضم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجناد الأربعة ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك في خلافة عليّ وقد جمع المال والأجناد . وفيهم الحكم ابن العاص طريد رسول الله الذي آواه عثمان وجعل ابنه مروان ابن الحكم وزيره المتصرف . وفيهم عبد الله ابن سعد ابن أبي السرح أخوه من الرضاعة ... الخ .

ولقد كان الصحابة يرون هذه التصرفات الخطيرة المواقب ، فيتداعون إلى المدينة لإيقاد تقاليد الإسلام ، وإيقاد الخليفة من المحنة ؛ والتخليفة في كبرته لا يملك أمره من مروان . وإياه لمن الصعب أن نهم روح الإسلام في نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن نعتيه من الخطأ ، الذي ملتمس أسبابه في ولاية مروان الوزارة ؛ في كبره عثمان .

ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا عليّ ابن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ، فدخل إليه فقال : « الناس ورائي وقد كلوني فيك . والله ما أدرى ما أقول لك ، وما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك تعلم ما نعلم ؛ ما سبقناك إلى شيء فتخبرك عنه ؛ ولا خلونا بشيء فنبلغك ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلت صهره . وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ؛ وإنك أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجماً ؛ ولقد تلت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم ينال ؛ ولا سبقناك إلى شيء . والله الله في نفسك ؛ فإنك والله ما تبصر من شيء ؛ ولا تعلم من جهل ؛ وإن الطريق لواضح بين ؛ وإن أعلام الدين قائمة . تعلم يا عثمان

أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدى وهُدَى ؛ فأقام سنة معلومة ، وأقامت بدعة متروكة ؛ فوالله إن كلاًّ كَبِينٌ ؛ وإن السنن لقائمة لها أعلام ؛ وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضلّ وضلّ به ؛ فأقامت سنة معلومة ، وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يُؤْتَى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ، فيلقى في جهنم ^(١) » .

فقال عثمان : « قد والله علمت ليفعلن الذي قلت . أما والله لو كنت مكانى ما عفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك ؛ وما جئت منكراً أن وصلت رجلاً ، وسددت خلفه ، وآويت ضائعاً ، ووليت شبيهاً بمن كان عمر بولى . أنشدك الله يا علي . هل تعلم أن للغيرة ابن شعبة ليس هناك ؟ قال : نعم ، قال : أتعلم أن عمر ولده ؟ قال : نعم . قال : قلم تلومنى أن وليت ابن عامر في رحمه وقرابته ؟ قال علي : سأحبرك . إن عمر كان كل من ولّى فإنما يظأ على صباخه ، إن يلمه عنه حرف جلبيه ، ثم بلغ به أقصى العاية . وأنت لاتقبل . ضعفت ورقت على أقرباتك . قال عثمان : وأقرباؤك أيضاً ! قال علي : لعمرى إن رحمهم منى لقريبة ، ولكن الفضل في غيرهم . قال عثمان : هل تعلم أن عمر ولي معاوية خلافة كلها ؟ فقد وليته ، فقال علي : أنشدك الله ! هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر ، من يرقاً غلام عمر منه ؟ قال نعم . قال علي : فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لاتعلمها ، فيقول للناس : هذا أمر عثمان ، فيبلغك ولا تغير على معاوية ! »

وأخيراً تارت الثائرة على عثمان ، واختلط فيها الحق بالباطل ، وانغير بالشر . ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بين الإسلام ، ويستشعر الأمور بروح الإسلام ، أن يقرر أن تلك الثورة في عمومها كانت فورة من روح الإسلام ؛ وذلك دون إغفال لما كان وراءها من كيد اليهودي ابن سبأ عليه لعنة الله !

(١) ذكره الطبري فيما يرويه في سنة أربع وثلاثين هجرية .

واعذارنا لعثمان رضي الله عنه : أن الخلافة قد جاءت إليه متأخرة ، فكانت العصبة الأموية حوله وهو يهدف إلى الثمانين ، فكان مواعده كما وصفه صاحبه علي بن أبي طالب : « إني إن قعدت في بيتي قال : تركتني وقرابتي وحقى ؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد ، يلعب به مروان ، فصار سيقه له يسوقه حيث شاء ، بعد كبر السن وصحبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ولقد كان من جراء مهاكرة الدين الناشئ بالتكبير منه للعصبة الأموية على يدي الخليفة الثالث في كبرته ، أن تقاليد السلفية لم تتأصل على أسس من تعاليم النظرية لفترة أطول . وقد نشأ عن عهد عثمان الطويل في الخلافة أن تنمو السلطة الأموية ويستفحل أمرها في الشام وفي غير الشام ؛ وأن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيجيء) وأن تتدخل الثورة على عثمان بقاء الأمة الإسلامية في وقت مبكر شديد التكبير .

ومع كل ما يحمله تاريخ هذه الفترة وأحداثها من أبعاد لهذا الدين ، تكشف عن نقلة بعيدة جدا في تصور الناس للحياة والحكم ، وحقوق الأمراء وحقوق الرعية ، إلا أن الفتنة التي وقعت لا يمكن التعليل من خطرها وآثارها البعيدة المدى .

مضى عثمان إلى رحمة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما يمكن لها في الأرض ، وبخاصة في الشام ، وبفضل ما يمكن للبادئ الأموية الجافية لروح الإسلام ، من إقامة الملك الوراثي والاستئثار بالمغانم والأموال والمنافع ، بما أحدث خلخلة في الروح الإسلامي العام . وليس بالقليل ما شيع في نفس الرعية - إن حقاً وإن باطلاً - أن الخليفة يؤثر أهله ، ويعصهم مئات الألوف ؛ ويعزل أصحاب رسول الله ليولي أعداء رسول الله ؛ ويبعد مثل أبي ذر لأنه أنكر كنز الأموال ، وأنكر الترف الذي يخب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من الإنفاق والبر والتعفف ..

فإن النتيجة الطبيعية لشيوع مثل هذه الأفكار ، إن حقاً وإن باطلاً ، أن تشور نفوس ، وأن تتحل نفوس . تشور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إسكاراً وثأماً ؛ وتتحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداءً ، ولم تخالط بشاشته قلوبهم ، والذين تجرفهم مطامع الدنيا ، ويرون الانحدار مع التيار . وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان .

فلما أن جاء علي - كرم الله وجهه - لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى نصابه في هواده . وقد علم المستنقعون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن علياً لن يسكت عليهم ، فأنحازوا بطبيعتهم وبمحصلهم إلى معاوية .

جاء علي ليرد التصور الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء ليأكل الشعير تطحنه امرأته بيديها ، ويختم هو على جراب الشعير ويقول : « لا أحب أن يدخل بطني إلا ما أعلم » . وربما باع سيفه ليشتري بشمه الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثراً عليه اختصاص التي يسكنها العفراء . جاء ليعيش ككاروي عنه النضر ابن منصور عن عقبة ابن علقمة قال : دخلت على علي عليه السلام ، فإذا بين يديه لبن حامض ، أذنتي حموضته ؛ وكسر يابسة . فقلت : « يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ » فقال لي : يا أبا الجنوب ! كان رسول الله يأكل أبيض من هذا ويلبس أخشن من هذا - وأشار إلى ثيابه - فإن لم آخذ بما أخذ به خفت ألا ألقى به » . أو ككاروي عنه هارون ابن عثمة عن أبيه قال : دخلت على علي بالخورتق ، وهو فصل شواء ، وعليه خلق قطيفة ، وهو يردد فيه . فقلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك في هذا المال نصيباً ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : والله ما أرزؤكم شيئاً ، وما هي إلا قطيقتي التي أخرجتها من المدينة » .

وما يصنع علي هذا بنفسه وأهله ، وهو يحل أن الدين يبيح له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم التزهد والحرمان والشفق ، وأن حظه من بيت المال في ذلك حين - كفره

من المسلمين - يبلغ أضعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كأمير المؤمنين يؤدي خدمة طمة ، أكبر من هذا لو شاء أن يأخذ مثلاً حصصه عمر لبعض ولائه على الأقاليم ، إذ قدر لعمار ابن ياسر حين ولاد الكوفة ستائة درهم في الشهر له ولمساعدته ، يزداد عليها عطاؤه الذي يوزع عليه كما توزع الأعطية على نظرائه ، ونصف شاة ونصف جريب من الدقيق ؛ كما قدر لعبد الله ابن مسعود مئة درهم وربع شاة لتعليمه الناس بالكوفة وقيامه على بيت المال فيها ، ولعمان ابن حنيفة مئة وخمسين درهما وربع شاة في اليوم مع عطاؤه السنوي وهو خمسة آلاف درهم . . .

ما يصنع عليّ بنفسه ما صنع وهو يجمل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مطلقة وقسوة . مظنة التبصيح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقسوة الولاية والرعية في التحرج والتعفف . فأخذ نفسه بعزائم أبي بكر وعمر في هذا الأمر . فالأفق الأعلى كان هو الأخرى بخلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وسار عليّ - كرم الله وجهه - في طريقه يرد للحكم صورته كما صاغها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - والخليفةتان بعده . . . « وجد درعه عند رجل نصراني ، فاقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاضعه نخاضة رجل من عامة رعاياء ، وقال : إنها درعي ولم أبع ، ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى عليّ يسأله : يا أمير المؤمنين هل من بينة ؟ فصحك عليّ وقال : أصاب شريح . مالي بينة ! فقضى بالدرع للنصراني ، أخذها ومشى ، و « أمير المؤمنين » ينظر إليه . . . إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء . . . أمير المؤمنين يديني إلى قاضيه فيقضى عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الدرع والله درعك

بأمر المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ؛ فخرجت من بعيرك الأورق . فقال عليّ : أما إذ أسلت فهي لك^(١) .

ولقد كان منهاجه الذي شرعه هو ما قاله في خطبته عقب البيعة له :

أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لي مالكم ، وعليّ ما عليكم ، وإنني حاملكم على منهج نبيكم ومتفذيكم ما أمرت به . . ألا إن كل قطعة أقطعها عثمان ، وكل مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود في بيت المال . فإن الحق لا يبطله شيء ، ولو وجدته قد تزوج به النساء ، ومالك الإماء ، وفرق في البلدان لردته . فإن في العدل سعة ومن صاق عليه الحق فاجبور عليه أضيق .

« أيها الناس . . ألا لا يقولن رجال منكم غدا - قد غررتهم الدنيا فامتنسكوا المقار ونجروا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف المرققة - إذا ما منعتم ما كانوا يخوضون فيه ، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون : « حرمتنا ابن أبي طالب حقوقنا » . ألا وإيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بمسببته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وإيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده ؛ فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

ولقد كان من العليين ألا يرضى المستنعمون عن عليّ ، وألا يفتع بشرة للساواة من اعتادوا التفضيل ، ومن مردوا على الاستئثار . فأنما هؤلاء في النهاية إلى المعسكر الآخر : معسكر أمية ، حيث يجلسون فيه لتحقيقاً لأطماعهم ، على حساب العدل والحق الذين يصر عليهما عليّ - رضى الله عنه - هذا الإصرار !

(١) عقوبة الإمام ، للأستاذ العقاد .

والذين يرون في معاوية دهاء وبراعة لا يرونهما في علي ؛ ويعززون إليهما غلبة معاوية في النهاية ، إنما يخطئون تقدير الظروف ، كما يخطئون فهم عليّ وواجبه . لقد كان واجب عليّ الأول والأخير ، أن يرد للتقاليد الإسلامية قوتها ؛ وأن يرد إلى الدين روحه ؛ وأن يجلو الغاشية التي غشت هذا الروح على أيدي بني أمية في كبره عثمان . ولو جارى وسائل بني أمية في المعركة لبطلت مهمته الحقيقية ؛ ولما كان لظفره بالخلافة خالصة من قيمة في حياة هذا الدين . إن علياً إما أن يكون علياً أو فلتذهب الخلافة عنه ، بل فلتذهب حياته معها . وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم يقب عنه . كرم الله وجهه - وهو يقول - فيما روى عنه إن صحت الرواية - : « والله ما معاوية مأدهى مني ولكنته يفدر ويفجر . ولولا كراهية القدر لكنت من أدهى الناس » .

ومضى عليّ إلى رحمة ربه ، وجاء بنو أمية .
فلئن كان إيمان عثمان وورعه ورقته ، كانت تقف حاجزاً أمام أمية .. لقد انهار هذا الحاجز .. وانفتح الطريق للانحراف .
لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولكن روحه انحسرت بلا جدال . ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين ، وفيض عارم في طاقته الروحية ، لكانت أيام أمية كفيلة بتفجير مجراه الأصيل . ولكن روحه ظلت تقاوم وتغالب ، وماتزال فيها الطاقة الكامنة للغلب والانتصار .

غير أنه منذ أمية اساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهياً مباحاً للملوك والخاصية والمتماقلين ؛ وتخلخلت قواعد العدل الإسلامي الصارم ، فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذيلها منافع ، ولخاشيتها رسوم ؛ واشتلبت الخلافة ملكاً ، وملكاً عضواً ،

كما قال عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وثبة من وثبات الاستشفاف
الروحي العميق .

وعدنا نسمع عن الهبات المتعاقبة والمهين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية اثني عشر ألف
دينار لمهبد ، ويهب هارون الرشيد - من ملوك العباسيين - إسماعيل بن جامع للغنى في صوت
واحد أربعة آلاف دينار ، ومنز لا نفيس الأثاث والرياش ... وتنطلق المروجة في طريقها لا تقف
إلا فترة بين الحين والحين .

ولا بد أن تذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - فقد كان بقية من عهد
الخلافة ، وإشعاعه مضيئة تنير الطريق . لقد بدأ عهده برد الحكم المفصوب إلى صاحب الحق
الأول فيه : إلى الأمة المسمة ، التي يجب أن تختار إمامها حرة طائفة مختارة ، لا بقوة الجند ،
ولا سلطان الوراثة .. صعد المنبر فقال :

« أيها الناس . إني قد ابتليت بهذا الأمر من غير رأي كأن منى فيه ، ولا طلبة له ، ولا
مشورة من المسلمين . وإن قد طعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا لأنفسكم » فصاح
الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، فل الأمر باليمن والبركة .
وبذلك رد الأمر إلى نصابه في ولاية الأمر ، فلا ولاية بعير شورى ورضى
وقبول .

عندئذ خطب الناس فقال : « أيها الناس . إنه قد كان قبلي ولاية تجترون مودتهم بأن
تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لخلق في معصية الخالق . من أطاع الله وجبت
طاعته ، ومن عصى الله فلا طاعة له . أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصيت الله فلا طاعة
لي عليكم .. » .

وحينما باشر سلطته بدأ رد المظالم ، مبتدئا بنفسه . فقال : « إنه لينبئني ألا أبدا بأول
من نفسي . فنظر إلى ما في يديه من أراض أو متاع تخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم كان

في يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض المغرب فردّه ، وخرج
مما كان في يده من القطائع ، وكان في يده قطائع بالبيعة ، والكيدس وجبل الورد
باليمن ، وفدك ، تخرج من ذلك كله ، وردّه إلى المسلمين . إلا أنه ترك عنّا بالسويداء ،
وكان استنيطها بطلانه . فكانت تأتيه غلها كل سنة . مئة وخسون ديناراً أو أقل
أو أكثر .

« ولما أزمع أن يرد ماله امر فودي في الناس : الصلاة جامعة ؛ وصعد المنبر
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطونا عطايا ما كانت
يتبني لنا أن نأخذها ، وما كان يتبني لهم أن يعطوناها ؛ وإن ذلك قد صار إلينا ،
ليس على فيه دون الله محاسب ، ألا رأيي قد رددتها ، وبدأت بنفسى وأهل
بيتى . اقرأ يامزاحم - وقد جىء قبل ذلك بسقط فيه تلك الكعب - فجعل
مزاحم يقرأ كتاباً كتاباً فيأخذه عمر ، وييده مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه
شئ إلا شتمه .

« ثم أتى بزوجه فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به
أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختارى إما أن تردى حليتك إلى بيت المال ، وإما أن تأذنى لى
في فراقك ، فإني أكره أن أكون أنا وهو في بيت واحد ، قالت : لا ، بل أختار لك يا أمير
المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لى . فأمر به فقص حتى وضع في بيت مال المسلمين . فلما
مات عمرو استخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته فاطمة : إن شئت رددته عليك ، قالت :
قائى لأشاؤهُ ، طلبت عنه نفسا في حياة عمرو وأرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً . فلما رأى ذلك
قسمه بين أهله وولده .

« ولم يكف عمر برد ما كان في يده من المظالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ
من بيت المال شيئاً ، ولا يجرى على نفسه من النىء درهما ، وكان عمر بن الخطاب

يخرج على نفسه في ذلك درهمين في كل يوم ، فقيل لعمر ابن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر بن الخطاب ، فقال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له ما ، وإنما مالى ينينى .

« كذلك حل بنى مروان على النزول عما كان فى أيديهم من الأموال لغير استحقاق ، وردّها إلى ذريها . روى أنه جاء رجل ذمى من أهل حمص فقال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس ابن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضى والعباس جالس . فقال له : يا عباس ما تقول ؟ قال : أقطعتيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، كتب لي بها سجلا ، فقال : ما تقول يا ذمى ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله عز وجل ، فقال عمر : نعم ، كتاب الله أحق أن يبيع من كتاب الوليد بن عبد الملك . يا عباس اردد عليه ضيعته . فردّها عليه .

« وكان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح ، وكانت شأى البادية فكانه أعرابي ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر بن الخطاب روحا في حوائث بمص . وكانت لهم ، أقطعت إياها أبوه الوليد . فقال له عمر : اردد عليهم حوائثهم ، قال له روح : إنما لي بسجل الوليد ، قال : ما بيني عنك سجل الوليد ، الحوائث حوائثهم قد قامت لهم البيئة عليها ، خل لهم حوائثهم . فقام روح والحصى منصورين فتوعد روح الحصى ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يوعدني يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد . وهو على حرسه . أخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوائثه فذاك ، وإلا فأتني برأسه . فخرج بعض من سمع ذلك عن يمينه أمر روح ، فذكر له الذي أمر به عمر ، فقلع فؤاده ، وأخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبرا فقال له : قم فخل له حوائثه ، قال : نعم نعم افعل له حوائثه .

« وتتابع الناس في رفع المظالم إليه ، فارتفعت إليه مظالمه إلا ردها سواء كانت في يده

أوفى يد غيره ، حتى أخذ أموال بني مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلماً . وكان يرد المظالم إلى أهلها بغير البيعة القاطمة ، وكان يكتفى باليسير ، فإذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البيعة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس . وقد ذكروا أنه أشد بيت مال العراق في رد المظالم حتى حل إليها من الشام .

« وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر عنبسة بن سعيد ابن العاص - من البيت الأموي - بعشرين ألف دينار فدارت في الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فتوفي سليمان قبل أن يقبضها ، كان عنبسة صديقاً لعمر بن عبد العزيز ، فندبا يريد كلام عمر فيها أمر له به سليمان ، فوجد بني أمية حضوراً بباب عمر يريدون الإذن عليه ليكملوه في أمورهم ، فلما رأوا عنبسة قالوا : ننظر ما يصنع به قبل أن نكلمه . فدخل عنبسة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لي بعشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فتوفي على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى باستتمام الصنعة عندي ، وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار ، قال عمر : عشرون ألف دينار تضي أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ! والله مالي إلى ذلك من سبيل . قال عنبسة : فرميت بالكتاب الذي فيه الصك ، فقال لي عمر : لا عليك أن يكون معك ، فعلم أنه يأتيك من هو أجراً على هذا المال مني فيامر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بني أمية فأعلمتهم ما كان من ذلك ، فقالوا ليس بعد هذا شيء ، ارجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه فقلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالباب يسألونك أن تجري عليهم ما كان من قبلك يجري عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لي ومالي إلى ذلك من سبيل . قلت : يا أمير المؤمنين ، فيسألونك أن تأذن لهم بضمون في البلدان . قال : ماشاءوا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم . قلت : وأنا أيضاً ؟ قال : وأنت أيضاً قد أذنت لك ؛ ولكني أرى

لك أن تقيم ، فإنك رجل كثير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان فقل لك أن تشتري منها ما يكون لك في ربحه عوض مما فاتك ، قال : فأقت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتي ألف دينار ، وحبست الصلح ؛ فلما توفي عمرو بن يزيد ابن عبد الملك أنيته بكتاب سليمان ، فأنفذ لي ما كان فيه .

« وجمع عمر بن مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظا وشرفا وأموالا ، وإني لأحسب شطرا أموال هذه الأمة أو تنشيها في أيديكم ، فأدوا ما في أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجثوني إلى ما أكره فأحلكم على ما تكرهون . فلم يجه أحد منهم . فقال : أجيوني . فقال رجل منهم : والله لا نخرج من أموالنا التي صارت إلينا من آبائنا فنفقر أبناءنا ونكفر آباءنا ، حتى تزايل رؤوسنا أجسادنا . فقال عمر : والله لولا أن تستمعينوا علي بمن أطلب هذا الحق له ، لأضرعت حدودكم عاجلا . ولكني أخاف الفتنة ، ولئن أبقاني الله لأردن إلى كل ذي حق حقه إن شاء الله » (١) .

ولكنه لم يمش لرد لكل ذي حق حقه كما كان يريد ؛ فجاء من بعده يسرون على نهج أمية ، ولا يسرون على نهج عمر اقلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكا وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم وبينه ذلك الأمد الطويل . وما كان ملوك بني العباس خيرا من ملوك بني أمية ، فإنه كذلك للملك المعروض ١

وإذا كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن الروح الإسلامي في الحكم ، فإننا فكنت في إبراز مظاهر التحول والانحسار في هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من عهد الملوك . وبموازنتها بالخطب الثلاث التي سبقت في عهد الخلفاء يقيين الفرق العميق .

(١) من كتاب « عمر بن عبد العزيز » للأستاذ أحمد زكي صفوت .

خطب معاوية في أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

« يا أهل الكوفة ! أتراني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علمت أنكم تصلون ، وتزكون ، وتحجون ؟ ولكني قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتاني الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أودم أصيب في هذه الفتنة فطلول ، وكل شرط شرطته ، فتحت قدمي هاتين » .

وخطب كذلك في أهل المدينة فقال :

« أما بعد ، فإنني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتي . ولكني جاللتكم بسيفي هذا مجالدة ، ولقد رضت لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، فغفرت من ذلك نفاراً شديداً ؛ وأردتها على سفيات عثمان ، فأبت علي ؛ فسلكت بها طريقاً لي ولكم فيه منفعة ؛ مؤاكلة حسنة ، ومشاربة جميلة ، فإن لم يملوني خيركم ، فإنني خير لكم ولاية . . . »

وخطب المنصور العباسي - وقد فعلت الموجة الأموية فعلها في تصور الحكم حتى انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهي المقدس التي لا يعرفها الإسلام . فقال :
« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوقيعه وتأييده ؛ وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلني الله عليه قفلاً ؛ إن شاء أن يفتحنى فتحنى لإعطائكم وقسم أرزاقكم ، وإن شاء أن يقفلني عليه أقفلني !
وبذلك خرجت سياسة الحكم نهائياً من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

فأما سياسة المال فكانت تبعاً لسياسة الحكم ، وفرعاً عن تصور الحكم لطبيعة الحكم وطريقته ، وخلق الراعي والرعية . فأما في حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - وصاحبيه وفي خلافة علي بن أبي طالب ، فكانت النظرة السائدة هي النظرة الإسلامية :

وهي أن المال العام مال الجماعة ؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابته أن يأخذ منه شيئاً إلا بحقه ؛ ولا أن يعطى أحداً منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور قليلاً في عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه في حل - وقد اتسع المال عن المقررات للناس - أن يطلق فيه يده يبرأهله ومن يرى من غيرهم حسب تقديره . وأما حين صار الحكم إلى الملك المضوض ، فقد انتهزت الحدود والقيود ، وأصبح الحاكم مطلق اليد في المنع والمسخ ، بالحق في أحيان قليلة وبالباطل في سائر الأحيان . واتسع مال المسلمين لتurf الحكام وأبنائهم وحاشيتهم وعلقيهم إلى غير حد ، وخروج الحكام بذلك نهائياً من كل حدود الإسلام في المال .

هذه صورة مجملة نعرض لها نماذج تفصيلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول - صلى الله عليه وسلم - هي :

الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم بحسب فئاتها المعروفة في الذهب والفضة والزرع والثمار ، وفي الماشية ، وفي عروض التجارة ، وفي الركاز . . والمتوسط العام فيها هو نصف العشر ، وتنفق في مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للمصالحين عليها من الذميين . وهي مقابل ضريبة الدم وضريبة الزكاة التي يدفعها المسلمون .

والنبيء ، وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين عفواً بغير قتال ، وكله الله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة ، وهي ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها كالنبيء في مصرفه .

أو الخراج - بدل الغنيمة - وهو مال مقرر على الأراضى التي كانت في يد المشركين

واستولى عليها المسلمون حرباً ، أو صولح عليها المشركون وبقيت في أيديهم ، كالنظام الذي اتبعه عمر ابن الخطاب في أرض فارس .

وفي أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة ، لأن المهاجرين قد تركوا أديارهم وأموالهم ، فوسعهم الأنصار وشاركهم وآخوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدوداً ؛ وقبل الغزو لم يكن لبيت المال إلا مورد التطوع للإيقاق في سبيل الله .

فلما بدأت الغزوات وفرست الزكاة في السنة الثانية من الهجرة وجد المورد الأساسي - وهو الزكاة - ومورد آخر هو مورد الغنينة الذي يحصل المحاربون على أربعة أخماسه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل سهماً والفارس سهمين - وقيل ثلاثة - مقررأ مبدأ « الرجل وبلاؤه » كما كان يعطي الأعزب سهماً والمتزوج سهمين مقررأ بذلك مبدأ : « الرجل وحاجته » . وأما الخمس فكان يوزع حسب مصارفه التي ذكرها .

ثم حدث أن وقع أول فء في غزوة بني النضير ، فجعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار فقيرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك فقرر المبدأ الإسلامي العام : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

ثم أخذت موارد المسلمين تنسج باتساع رقعة الإسلام وتو إلى الفتوح ، فأخذ الرعاة يشمل شيئاً فشيئاً جوع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء في موارد بيت المال ، بالأنصبة التي حددها الإسلام .

وحين لحق الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ، وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قوله الخالدة « والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه » مخالفاً في ذلك رأى عمر ابن الخطاب الذي كان يرى - قبل أن يفى إلى رأى أبي بكر ويشرح الله له صدره ويعلم أنه الحق - أن انقوم يقولون : لا إله إلا الله . فلا يجوز قتالهم . وقد بلغ من معارضته أن (١٥ - الصلاة)

يقول في شيء من الحدة : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : فمن قالها
فقد عصم مني ماله ودمه إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » . فأجابه أبو بكر في
تصميم : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هي حق للمال » .
وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت
أنه الحق » .

وبهذا الموقف الخالد تقرر نهائياً في الواقع التاريخي أصل من أصول سياسة المال في
الإسلام . هو القتال والقتل لتقرير حق الجماعة في المال في الحدود التي شرعها الله . وبالمقادير
التي حددها الله .

وسار أبو بكر في توزيع أموال الزكاة على مصارفها المعهودة سيرة الرسول - صلى
الله عليه وسلم - وكذلك في أخماس العبيدة وسائر الموارد - فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر
الضئيل الذي فرضه له المسلمون - وقيل إنه دهمان في اليوم - ثم يعطي أصحاب الفرائض
فرائضهم ، وما بقي في بيت المال يتفق في تجهيز الجيوش للجهاد .

وقد حدثت في عهد أبي بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن
يسوى في القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين في الإسلام ، وبين الأحرار والموالي ،
وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق في الإسلام على
قدر منازلهم ؛ فقال أبو بكر : « أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفني بذلك .
وإنما ذلك شيء ثوابه على الله حل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة » .
وظلت هذه المساواة مرعية ، واليسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ،
حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكاً برأيه الذي رآه : « لا أجعل من قاتل رسول
الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » .

وقد حدث أن جاء يوماً عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : « قلت
من البحرين خمسمائة ألف درهم ، فأبى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ممسياً ، فقلت :
يا أمير المؤمنين : أقبض هذا المال ، قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : وتدرى
كم خمسمائة ألف ؟ قلت : نعم : مئة ألف ومئة ألف - خمس مرات - قال : أنت ناعس !
اذهب الليلة ببيت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتيت ، فقلت : أقبض منى هذا المال . قال :
وكم هو ، قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك ، فقال عمر
رضى الله عنه : أيها الناس إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا ، وإن
شئتم أن نعدّ لكم عددنا ، وإن شئتم أن نزن لكم وزنا ، فقال رجل من القوم : يا أمير
المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها ، فاشتهى عمر ذلك . ففرض للمهاجرين خمسة
آلاف خمسة آلاف ، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، ولأزواج النبي صلى
الله عليه وسلم اثني عشر ألفاً . . . » وقد أثبتنا هذه الرواية هنا لما تبين من رأى عمر في
تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تصور من درجة الثراء حتى يحسب فيها نصف مليون
درهم حطباً من الأحلام يتحدث به النيام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتوح العظام .

قال أبو يوسف في كتاب الخراج : « وحدثني شيخ من أهل المدينة عن إسماعيل بن
محمد السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : والله
الذى لا إله إلا هو ، ما أحد إلا وله في هذا المال حق ، أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به
من أحد إلا عبد مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكننا على منارلتنا من كتاب الله عز
وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والرجل
وقدمه في الإسلام ، والرجل وغناؤه في الإسلام ، والرجل وحاجته في الإسلام . والله لئن
بقيت ليأتين الراعى يجبل صنعاء حفظه من هذا للمال وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه - أى في
طالبه - . . . » .

« ثم إنّه فرض لكل رجل شهد بداراً خمسة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لكل من كان له إسلام كامل أهل بئر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحداً أربعة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لأبناء البدرين ألفين ألفين إلا حسناً وحسيناً فأيهما أحقهما بفريضة أبيهما لقربتهما من رسول الله ، وفرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم ؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين ، ولغلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كعرائض مسلمة الفتح . وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً . وفرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة ، وأقام بها ، خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والمراة ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة . ولم ينقص أحداً عن ثلاثمائة . وقال ثن كثير المال لأفرضن لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألف لفره ، وألف لسلاحه ، وألف يختلفها لأهله ، وألف لقرسه وبنله » (١) .

« غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقتهم . فرض لسمر ابن أبي سلمة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد ابن عبد الله ابن جحش ، وقال لأمر المؤمنين : « لم تفضل عمر علينا ، فقد هاجر آباؤنا وشهدوا » وأجابه ابن الخطاب بقوله : « أفضله لكاته من النبي صلى الله عليه وسلم ، فليأتني الذي يستعيب بأم مثل أم سلمة أعليه » وفرض لأسامة ابن زيد أربعة آلاف درهم ، فقال عبد الله ابن عمر : « فرضت لي ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة أربعة آلاف ، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة » وأجابه عمر : « زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب

(١) كتاب : الفاروق عمر حمزة ٢ للدكتور هيك .

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أيك ! » وفرض لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر ألف درهم ، ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبد الله ابن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمثالهن لمكانتهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأمهات لرجال لم على غيرهم منزلة وفضل ^(١).

ها رأيان إذن في تقسيم المال . رأى أبي بكر ورأى عمر . وقد كان لرأى عمر - رضى الله عنه - سنده : « لأجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كن قاتل معه » و... « فالرجل وبلاؤه في الإسلام ... » ولهذا رأى أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأى أبي بكر - رضى الله عنه - سنده كذلك : « إنما أسلموا لله وعليه أحرهم ، يوفيههم ذلك يوم القيامة » وإنما هذه الدنيا بلاغ . ولكننا لا نتردد في اختيار رأى أبي بكر إذ كان أقن أن يحقق المساواة بين المسلمين - وهي أصل كبير من أصول هذا الدين - وأخرى ألا يبتغى النتائج الخطيرة التي نشأت عن هذا التفاوت ، من تضخم ثروات فريق من الناس ، وتزايد هذا التضخم عاماً بعد عام بالاستثمار - والمروء اقتصاداً أن زيادة الربح تناسب إلى حد بعيد مع زيادة رأس المال - هذه النتائج التي رآها عمر في آخر أيام حياته ، فألى لئن جاء عليه العام ليسوين في الأعطيات ، وقال قوله المشهورة : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فصول أموالهم فردتها على الفقراء » ا

ولكن وأسفاه ! لقد قات الأوان ، وسقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التي أودت بالتوازن في المجتمع الإسلامي ، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة ، بما أضيف إليها من تصرف مروان وإقرار عثمان ا

رجع عمر إذن عن رأيه في التفرقة بين المسلمين في العطاء ، حينما رأى نتائج الخطرة ،

(١) المصدر السابق .

إلى رأى أبي بكر . وكذلك جاء رأى على مطابقاً لرأى الخليفة الأول - ونحن نميل إلى اعتبار خلافة على - رضى الله عنه - امتداداً طبيعياً لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان الذى تحكم فيه مروان كان فجوة بينهما - لذلك نتابع الحديث عن عهد على ، ثم نعود للحديث عن الحالة فى أيام عثمان .

اختار على مبدأ المساواة فى العطاء ، وقد نص عليه فى خطبته الأولى حيث قال : « ألا وأيعا رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيعا رجل استجاب لله ورسوله ، فصدق ملتناً ، ودخل ديننا ، واستقبل قبائنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده . فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فضل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

هذا هو لبداً الإسلامى السليم الذى يتفق مع روح المساواة الإسلامية ؛ ويكفل للمجتمع الإسلامى التوازن ، فلا يدع الثروات تتضخم إلا بقدر الجهد والعمل وحدها ، لا بفصل إتاحة فرصة لانتاح للآخرين ، بوجود وفر من المال للعمل فيه أكبر مما لدى الآخرين . وقد كان عمرو آخر أيامه على أن يقىء إلى هذا البداً ؛ ولكنه عوجل فاستشهد ولم ينفذ عزمته التى اعترم ، بل عزيمته : عزيمته فى أن يأخذ فضول أموال الأغنياء ويردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد نشأت - فى الأغلب - من تفرقه فى العطاء ؛ وعزيمته فى أن يسوى بينهم فى العطاء فلا تعود هذه القوارق إلى الظهور كما ظهرت ؛ ولا يمتثل المجتمع الإسلامى كما بدأ يمتثل .

وجاء عثمان رضى الله عنه فلم ير أن يأخذ بالعزيمتين أو إحداها . . ترك الفضول لأصحابها فلم يردها ؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولاً على الناس فى العطاء فازداد العنى غنى ، وربما تبصح الفقير قليلاً ، ثم جعل يمنح

المنح الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة ؛ ثم أباح لقريش أن تضرب في الأرض تتاجر بأموالها المكدسة ، فتزيدها أضافاً مصاعفة ؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الصياع والدور في السواد وغير السواد ؛ فإذا نوع من الفوارق المالية الضخمة يسود المجتمع الإسلامي في نهاية عهده يرحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده يتشددان في إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضربون في الأرض المفتوحة ، احتياطاً لأن تمتد أضرار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأضرار بحكم قرابتهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم في الإسلام وسماقتهم في الجهاد . وما كان في هذا اختيارات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام ؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضربوا في الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسر لهم وحضهم على توظيف أموالهم في الدور والصياع في الأقاليم ، بعدما آتى بعضهم من الهبات مئات الآلاف .

لقد كان ذلك كله برأ ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أنشأ خطراً عظيماً لم يكن خافاً على فطنة أبي بكر ، وفطنة عمر بعده . أنشأ الفوارق المالية والاجتماعية الضخمة في الجماعة الإسلامية ، كما أنشأ طبقة تأتيا أرزاقها من كل مكان دون كد ولا تعب ؛ فكان الترف الذي حارب به الإسلام بصوصه وتوجيهاته ، كما حارب به الخليفان قبل عثمان ، وحرصاً على ألا يتيحياه .

عندئذ ثار الروح الإسلامي في نفوس بعض المسلمين ، يشلمهم أشدهم حرارة وثورة أبوذر . ذلك الصحابي الجليل الذي لم تجد هيئة الفجرى المصرية في الزمن الأخير إلا أن تحطه في اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصراً بالدين أكثر من بصره يدينه ! ثم عادت - في مناسبة

أخرى - فأصدرت فتوى بصواب اتجاهه ، عندما تغيرت الظروف الأولى ! كأن دين الله سلعة
تتجر بها الهيئة في سوق الرغبات !

قام أبو ذر بنكر على للترفين ترفهم الذي لا يعرفه الإسلام ؛ وشكر على معاونة
وأمية خاصة سياستهم التي تقر هذا الترف ، وتستزيد منه ، وتشترغ فيه ؛ ويتكر على عثمان
نفسه أن يهب من بيت المال اللوات والألوف ، فيزيد في ثراء المثريين وترف
المترفين .

علم أن عثمان أعطى مروان ابن الحكم خمس خراج إفريقية، والحارث ابن الحكم مثنى
ألف درهم ، وزيد ابن ثابت مائة ألف... وما كان ضمير أبي ذر ليطبق شيئاً من هذا كله.
فانطلق يخطب في الناس :

« لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه . والله
لأرى حقاً يطقاً ، وباطلاً يحيا ، وصادقاً مكذباً ، وأثرة نفي تقي . . . يامعشر الأغنياء
واسوا الفقراء . وبشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاف
من نار ، تكوي بها جباههم وحنوبهم وطمورهم . . . يا كازر المال اعلم أن في المال
ثلاثة شركاء : القدر لا يستأرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ؛
والوارث ينتظر أن تصع رأسك ثم يستاقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت
ألا تكون أمجز الثلاثة فلا تكون . . . ين الله عز وجل يقول : « لن تنالوا البر حتى
تنفقوا مما تحبون » .

« اتخذتم ستور الحرير ، ونصائد الديباج ؛ وتألمم الاضطجاع على الصوف الأذري ،
وكان رسول الله ينام على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا يشبع
من خبز الشعير » .

وروى مالك ابن عبد الله الزيادي عن أبي ذر : « أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ،

فأذن له وبه عصاه . فقال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفي وترك مالا ، فما ترى فيه ؟ فقال . إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرقع أبو ذر عصاه فضرب كعباً . وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أحب لو أن لي هذا الجبل ذهباً أنفقته ويثقبني مني ، أذر خلفي منه ست أواق » أنشدك الله يا عثمان . أسمعته ثلاث مرات . قال نعم ^(١) .

وما كانت مثل هذه الدعوة ليطبقها معاوية ، ولا ليطبقها مروان بن الحكم ؛ فازالاه عند عثمان يحرضاه عليه حتى كان مصيره إلى « الربرة » منفياً من الأرض في غير حرب لله ورسوله ، وفي غير سعي في الأرض بالفساد . كما تقول شريعة الإسلام !

لقد كانت هذه الصيحة نقطة ضمير مسلم لم تخدره الأطماع ، أمام تضخم فاحش في الثروات ، يفرق الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التي جاء هذا الدين ليقمها بين الناس . وبحسبنا أن تعرض لها نموذجاً للثروات الضخام أورده السعودي ، قال :

« في أيام عثمان اقتنى الصحابة الضياع واللال : فكان لعثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومئة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما مئة ألف دينار ، وخلف إهلا وخيلا كثيرة . وبلغ الثمن الواحد من متروك الزير بعد وفاته خمسين ألف دينار ، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك . وكان علي مرتبط عبد الرحمن ابن عوف ألف فرس ، وله ألف بعير ، وعشرة آلاف من الغنم ؛ وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعة وعشرين ألفاً وخلف زيد ابن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر

(١) حديث رقم ٤٥٣ المسد جزء أول نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

بالقؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع ، وبني الزبير داراً بالبصرة ، وبني أيضاً بمصر والكوفة والإسكندرية وكذلك بني طلحة داراً بالكوفة ، وشيد داراً بالمدينة ، وبنوها بالبحر والآخر والساج . وبني سعد ابن أبي وقاص داراً بالقيق ، ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبني للتعداد داراً بالمدينة ، وجعلها مخصصة للظاهر والباطن . وخلف علي ابن مبه خمسين ألف دينار وعقاراً ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم^(١) .

هذا هو الثراء الذي بدأ صغيراً بإيثار بعض المسلمين على بعض في العطاء في أيام عمر . ذلك الإيثار الذي كان مستزماً لإبطاله وتلافي آثاره لولا أن عاجلته الطعنة التي لم تصب قلب عمر وحده ، وإنما أصابت قلب الإسلام - ثم نما وازداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلاً على العطايا والهبات والقطائع . ثم فشا فشواً ذريعاً بجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ، بما أباحه عثمان من شراء الأرضين في الأقاليم ونصحيم الملكيات في رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة العسيقة التي انبعثت من قلب أبي ذر ؛ وكانت جذيرة لو بلغت عايتها ، ولو وجدت من الإمام استماتها ، أن تعدل الأوضاع ، وأن تحقق ما أراد عمر في أواخر أيامه من رد فضول الأغنياء على الفقراء ، بما يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الضرر عن الأمة ، بل بما يحتمه عليه تحقيقاً لمصلحة الجماعة .

وبقدر ما تكدست الثروات وتضخمّت في جانب ، كان الفقر والبؤس في الجانب الآخر حتماً ، وكانت القمة والسخط كذلك . وماليت هذا كله أن تجمع وتضخم ، لنبعث فتنة هائجة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فتودي في النهاية بثمان . وتودي معه بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ؛ وتسببها إلى اضطراب وفوران لم يجب أواره حتى كان قد غشي بدخاه على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عضوض .

(١) من كتاب عثمان للأستاذ صادق عرجون .

لذلك لم يكن غريباً أن يعضب أصحاب الأموال ، وللمستنفعون من تفاوت الحظوظ في العطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التي اعتزمها عليّ بعد عثمان ؛ وأن يتظاهروا بأنهم إنما يتصحبون بالعدول عن هذه السياسة خوفاً عليه من الانتقاص ، فما كان جوابه إلا أن يستلهم روح الإسلام في ضميره القوي فيقول :

« أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لي لسويت بينهم ؟ فكيف وإنما مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تمييز وإسراف ؛ وهو يرفع صاحبه في الدنيا ؛ ويصمه في الآخرة » .

فأما بنو أمية فقد ساروا في سياسة المال سيرة أخرى . حتى كان عمر بن عبد العزيز ، فصنع الذي أسفكت في رد المظالم ؛ وفي الكف عن بعثرة أموال المسلمين في غير حقها ؛ فلم يكن لبني أمية إلا ما لسائر الناس ؛ ولم يكن للمستنفعين والمهين نصيب في هذا المال ، بعد انقطع عن الشعراء المداح ، ولم يحجزهم بشيء من بيت المال .

وفي خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : « يا ابن الخطي : أمن أبناء المهاجرين أنت فعرف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأنصار فيجب لك ما يجب لهم ؟ أم من فقراء المسلمين فنأمر صاحب صدقات قومك فيصلاك بمثل ما يصل به قومك ؟ » فقال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإنى لمن أكثر قومي مالا ، وأحسنهم حالاً ؛ ولكنني أسألك ما عودتني الخلفاء : أربعة آلاف درهم وما يتبها من كسوة وحلان . فقال له عمر : « كل امرئ يلقي فعله ، وأما أنا فما أرى لك في مال الله حقاً ؛ ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فأنظر ما يكفي عيالي ستة منه فأدخره لهم ؛ ثم إن فضل فضل صرفناه إليك » فقال جرير : لا بل يورق أمير المؤمنين ويحمد ، وأخرج راضياً ، قال : فذلك أحب إليّ . فخرج فلما ولي قال عمر : إن شر هذا ليتقى إردوه

إلى - فردوه فقال : « إن عندي أربعين ديناراً وخلمتين ، إذا غسلت إحداها لبست الأخرى وأنا متأسمك ذلك ، على أن الله جل وعز يعلم أن عمر أخرج إلى ذلك منك » فقال له : قد وفرك الله يا أمير المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : أما وقد حلفت فإن ما وفرتة على ولم تضيق به معيشتنا آثر في نفسي من المدح ، فامض مصاحباً .

لا يجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فتد على المستحقين أن يروى الرواة أن الناس اكتفوا في عهد عمر بن عبد العزيز حتى لا تجرد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها لاعتناء عامة الأمة باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفي ذلك يقول يحيى ابن ساعد :

« بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقضيتها ، وطابت فقراء نعطها لهم فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ؛ فاشترت بها رقاباً فأعتقهم » .

إنما الفقر والحاجة ثمرة التضخم والريادة . والفقراء في كل وقت هم ضحايا الأغنياء المفسخين . والأغنياء المفسخون في الغالب هم تتاج الأعطيات والإقطاعيات والحجابة والظلم والاستغلال !



وفي أيام بني أمية ثم في أيام بني العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحاً للبلوك كأنه ملك لهم خاص ؛ وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة ؛ والثاني مفروض أن موارده ومصارفه من حصة السلطان . لكننا نجد أحياناً أن أموالاً عامة تحمل إلى بيت المال الخاص . وأن مصارف خاصة تؤخذ من بيت المال العام !

جاء في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري تأليف آدم ميتز وترجمة محمد عبد الهادي أبو ريذة :

« أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام .
وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التي تحمل إلى بيت
مال الخاصة .

١ - الأموال المختلفة التي يتركها الآباء لأبنائهم في بيت المال . ويقال : إن الرشيد
حلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار ، وكان المعتضد (٢٧٩ -
٢٨٩ هـ) يستحصل من كل سنة من سني خلافته بعد النفقات ، مما كان يحصله بيت مال
الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع في بيت المال سعة آلاف ألف دينار ، وكان يريد أن
يتمها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسبكها ويجعلها نقرة واحدة ، ونذر عند بلوغ ذلك أن
يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة . وأراد أن يطرح السيكة على باب العامة
ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مستغن عنها ، فاخترته المنية
قبل بلوغ الأمانة . ثم جاء المكتفي بعد المعتضد (٢٨٩ - ٢٩٥) فأبلغ المدخر إلى أربعة
عشر ألف ألف دينار .

٢ - مال الخراج والضيايع العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد
إسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك في كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ هـ
(٩١١ - ٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم
كانت تحمل إلى بيت مال العامة ، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت
مال الخاصة . ويجب أن يسقط من ذلك النفقات الحادثة التي تتطلبها هذه البلاد ،
ففي عام ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) أفق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .

٣ - أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل الذمة مثلا تحمل إلى بيت مال الخليفة
يعتبره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للخليفة نظريا

٤ — المال الذي يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتائب والعمال وما يحصل من ارتفاع ضيعاتهم ، والمال الذي يؤخذ من التركات ^(١) .

٥ — ما كان يحمل إلى بيت مال الخلاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب .

٦ — ما كان يستقبله الخلفاء ، فكان كل من الخليفين الأخيرين في القرن الثالث الهجري (وهما المعتصم والمعتز) يستقبل في السنة ألف ألف دينار ، وكان سبيل المقتدر أن يستقبل مثلاً ، فيكون مبلغه في خمس وعشرين سنة خمسة وعشرين ألف ألف دينار ، أعني نحواً من نصف ما خفقه الرشيد » .

ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون حلقاء من الملوك على أموال المسلمين العامة ، وكم بعدت سياسة المال عن أصول الإسلام ، وكم ارتفع الثراء والترف في جانب والبؤس والشقاء في جانب ، وكم اختل المجتمع الإسلامي نتيجة بعده عن النهج الإسلامي ، وتنسكركم للبيادى الإسلامية .

ولكن الواقع التاريخي للإسلام — على الرغم من هذا كله — استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية في « سياسة المال » وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من السكة التي أصابته في مطلع عهده ، على أيدي بني أمية . استطاع الواقع التاريخي أن يقرر .

١ — أن الفقراء أولى من أولى السابقة في الإسلام بالمال العام . وجاء في مسند أحمد بن حنبل : « حدثنا بكر بن عيسى ، حدثنا أبو عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن

(١) كان الخليفة يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالى أسرة الخلافة ولا كان هؤلاء في الغالب سادة ذوي مناصب تدر الرزق الكثير فإن مالا كثيراً كان يجري إلى خزائنة الخليفة .

عدي ابن حاتم قال : أتيت عمر ابن الخطاب في أناس من قومي ، فجعل يفرض للرجل من طيء في ألين ويمرض عني . قال فاستقبلته فأعرض عني ، ثم أتيت من خيال وجهه فأعرض عني . قال : فقلت : يا أسير المؤمنين . أتمر فني ؟ قال : فضمكت حتى استلقي لقنائه ، ثم قال : نعم والله إني لأعرفك . آمنت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا ، وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه ، صدقه طيء . جئت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أخذ يعتذر ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجيحت بهم الفاقة ، وهم سادة عشائري ، لما ينوبهم من الحقوق .

وهذه من عمر الذي آثر أولى السابقة في تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها . فالحاجة هي المبرر الأول للاستحقاق في المجتمع الإسلامي وهو مبدأ عتيق الدلالة في كراهة الإسلام للحاجة والفاقة ، وحنه على إزالتها أولاً قبل كل رعاية لأي اعتبار آخر .

٢ — أن الإسلام بكره تكديس الثراء في جانب والحرمان في جانب . وفي سبيل إزالة هذه الحالة يبيح لولي الأمر المسلم الذي ينفذ شريعة الله ، حرية التصرف . في المال العام . وهذا المبدأ وعاه الواقع التاريخي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - في توزيع فيء بني النضير على المهاجرين النقرء خاصة - عدا رجلين فقيرين من الأنصار - حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامي في أول فرصة عرضت له . ثم جاء القرآن مصدقاً لهذه السابقة التاريخية : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولي الأمر المسلم وهو الذي ينفذ شريعة الله يملك دائماً أن يخص الفقراء من المال العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام في ألا توجد فوارق بين الطبقات تخل بهذا التوازن العام .

مبدأ الضريبة للتفاوتة حسب المقدرة والمجز . . فحين فرخت الجزية على الذميين جعلت بالفئات الآتية :

(١) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما عن كل رأس في العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .

(ح) فقراء يتكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى أو مقعد أو مجنون أو ذى عاهة على وجه العموم . ولا تجوز الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء . . فلا جزية على امرأة أو صبي .

وحين وقعت المجاعة في عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر جياته ليقبضوا الزكاة ، بل ترك الناس حتى يرتفع الجذب ، فلما اطمأن الناس وعاد الرخاء ، بعث عماله فتقاضوا من القادرين حصتين : حصة عن عام الرمادة ، وحصة عن العام الحاضر ، وأعطى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .

٤ . مبدأ عدم الجزاء على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك بالقوة . . قال علي بن أبي طالب لأحد عماله : « . . إذا قدمت عليهم ، فلا تبين لهم كسوة ، شتاء ولا صيفاً ، ولا رزقاً يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ؛ ولا تضرب أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقمه على رحله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرساً في شيء من الخراج . فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العقوبة . . » ^(١)

٥ — مبدأ « الرجل وحاجته » بجانب مبدأ « الرجل وبلاؤه » . . فقد فرض النبي صلى الله عليه وسلم للأعزب حظاً من العتمة والمتزوج حظين . ولهذا الفرض دلالة في أن الحاجة مجرد كالجهد للسطاء . فجهد المتزوج في الجهاد كجهد الأعزب . ولكن حاجته

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف .

مضاعفة . فصوغف له حظه . فالحاجة وحدها ميرر كاف لتملك في الإسلام . ولهذا قيمته في الضمان الاجتماعي .

٦ — مبدأ الضمان الاجتماعي العام لكل عاجز وكل محتاج . فقد فرض عمر للمولود مئة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مئتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض للقيط مئة ، ولويه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويجعل رضاعه ونفقته من بيت المال ، ثم يسويه عند كبره بسواه من الأطفال . وهذه سماحة من عمر ترحيها سماحة الإسلام ، فالقيط يرى ، لا يحمل وزر أبويه الجارمين . وقد أثبتنا من قبل كيف فرض لليهودى الأعمى ، وللمجذومين من النصارى . وهي سماحة الإسلام في نفس عمر للناس جميعاً لا المسلمين وحدهم ، وتأمين للمجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .

٧ — مبدأ من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للحاكم تمنع الجماعة أن تخاصمه على ما كسبه من مال ، ليتبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرير هذا المبدأ كفيل بأن يتردد الحاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته جميعاً ، وأقره على مع بعض الولاة .

٨ — مبدأ الزكاة العام الذي لم يقض حتى في أشد السهود ظلاماً وفرقاً من روح الدين . فما من أحد أنكره نظرياً أو عملياً ، منذ حروب الردة في أوائل عهد أبي بكر . إلى أن غلبت المدنية الغربية في عصرنا الحاضر ، فقض آخر مبدأ حتى من مبادئ الإسلام !

٩ — مبدأ التكافل العام الذي يجعل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة عن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يردون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذي أتلفه الجوع وهو بينهم مقيم . ومما يؤيد هذا المبدأ حتى الجائع أو العطشان أن يقاتل من في يده الطعام والماء حين يحشى على نفسه التلف ، فإذا قتله فلا دية عليه ولا عقاب .

١٠ مبدأً تحريم الربا ، والإنظار عند العسرة للمدين . ولقد ظل الربا محرماً حتى أباحته للمادية ، يحملها إلينا القانون الفرنسي ، وجعلته أصلاً من أصول الحياة الاقتصادية العامة ، في غير ما ضرورة ملحجة إلا انعدام العنصر الخلقى فى الحياة ، وانتفاء روح التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التى يجعلها الإسلام أساس المجتمع وركن التعاون بين الناس . وذلك كله غير تعاليد البر والمواساة والتكافل فى المجتمع - عن غير طريق التشريع - والماضى القريب الذى شهده آباؤنا - لأجدادنا - فى الريف الإسلامى فى كل مكان ، والذى ماتزال بقية منه حتى بعد أن طغت الحضارة المادية الغربية على العالم الإسلامى ، شهد بأثر الروح الإسلامى فى المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيض ذلك الروح يغنى عن التشريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكثيرة ، والحبوس المنوعة ، التى صرفت اليوم عن أهدافها ، وأشبهها الناهبون تحت مختلف العنوانات والتعللات ، شاهد بعوامل الرحمة والبر والتكافل والتأمين الاجتماعى فى نفوس أجيال المسلمين البعيدة والغريبة ، قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .

ولقد بلغت الرغبة فى الضمان الاجتماعى للضعفاء مبلغاً جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان . وقد حبست بعض الحبوس على ضعاف الحيوان لتتخذ لها المأوى ، وتنال الحماية من التشرد والجوع !

هذا هو الإسلام على الرغم مما اعترض خطواته العملية الأولى ، من انحراف فى تصور معنى الحكم وسياسة المال كانت له آثار ضئيلة . هذا هو الإسلام فى واقع التاريخ الذى حققه فعلاً . فأما الإسلام فى مبادئه العامة ،

فهو على استعداد دائم للوفاء بالاحتياجات المتجددة في كل المجتمعات التي تقوم على أساسه ،
وتتخذ شريعته شريعة . وهو يفي بهذه الاحتياجات في شمول وتوازن ، يرى من التخطيطات
التي تتأرجح فيها التجارب البشرية والمذاهب البشرية بين التفریط والإفراط . والتي تكلف
البشرية ثمنا غاليا من الضحايا والاضحيات^(١) .

فأما حاضر الإسلام ومستقبله فسنحدث عنها في فصل آت .

(١) راجع فصل « تهبط واضطراب » في كتاب : « الإسلام ومشكلات الحضارة » للمؤلف

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي ، كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي .

ونحن نعلم أن الحياة الإسلامية - على هذا النحو - قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ؛ وأن « وجود » الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك !

ونحن نبهر بهذه الحقيقة الأحيرة - على الرغم مما قد تحدثه من صدمة وذعر وخيبة أمل للكثيرين ممن لا يزالون يحسون أن يكونوا « مسلمين » ! - ونبهر بها على هذا النحو في الوقت الذي ندعو فيه إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي . ولا نرى أن في رؤية تلك الحقيقة والجهربها كذلك ما يدعو إلى خيبة الأمل ؛ أو اليأس من هذه الدعوة ومن هذه المحاولة . على العكس نرى أن الجهر بهذه الحقيقة المؤلمة - حقيقة أن الحياة الإسلامية قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ، وأن « وجود » الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك - نرى أن الجهر بهذه الحقيقة ضرورة من ضرورات الدعوة إلى الإسلام ، ومحاولة استئناف حياة إسلامية .. ضرورة لا مفر منها .

إن الأمر المستيقن في هذا الدين أنه لا يمكن أن يقوم في الضمير « عقيدة » . ولا في واقع الحياة « ديناً » إلا أن يشهد الناس : أن لا إله إلا الله . أي لا « حاكية » إلا الله .. حاكية تمثل في قضائه وقدره كما تمثل في شرعه وأمره - وهذه كلها سواء في كونها أساساً للعقيدة لا تقوم - ابتداءً - في الضمير إلا به - كذلك هو لا يمكن أن يقوم في واقع الحياة « ديناً » إلا أن تمثل العقيدة في نظام واقعي للحياة هو « الدين » ، فتفرد فيه شريعة الله بالهيمنة على حياة الناس جملة وتفصيلاً ؛ ويبرأ فيه الحاكم والمحكوم من ادعاء حق « الألوهية »

عن طريق ادعاء حق « الحاكمية » ومزاولة التشريع فعلاً بحالماً يأذن به الله ؛ مما يتخذ به البشر لأنفسهم من أنظمة وأوضاع وتشريعات وقوانين ؛ غير مستمدة من شريعة الله ، نصاً حين يوجد النص ، واجتهاداً - في حدود المبادئ العامة - حين لا يوجد النص . طاعة لأمر الله سبحانه : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول - إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر - .. »

ونحن لا نحدد مدلول « الدين » ولا مفهوم « الإسلام » على هذا النحو من عند أنفسنا.. ففي مثل هذا الأمر الخطير ، الذي يترتب عليه تقرير مفهوم لدين الله ؛ كما يترتب عليه الحكم بثوقف « وجود » الإسلام في الأرض اليوم ؛ وإعادة النظر في دعوى مئات الملايين من الناس أنهم « مسلمون » .. في مثل هذا الأمر لا يجوز أن يفق الإنسان فيما يقسم الظاهر في الدنيا والآخرة جميعاً !

إنما الذي يحدد مدلول « الدين » على هذا النحو ، ومفهوم « الإسلام » هو الله سبحانه - إله هذا الدين ورب هذا الإسلام .. وذلك في نصوص قاطعة لا سبيل إلى تأويلها ولا الاحتيال عليها :

« إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » ... (يوسف : ٤٠)

« وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ » ... (المائدة : ٤٩)

« وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » .. (المائدة : ٤٥)
« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » ... (النساء : ٦٥)

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنكُمْ . فَإِن

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .
ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » ... (النساء : ٥٩)

وكلها تقرر حقيقة واحدة . أنه للإسلام ولالإيمان بغير الإقرار بالحاكية لله وحده ؛
والرجوع إليه فيما يقع عليه التنازع - بمالم يرد به نص - إذ لا رأى مع النص ولا تنازع -
والحكم بما أنزل - دون سواء - في كل شئون الحياة ؛ والرضى بهذا الحكم رضى قلبيا بعد
الاستسلام له عمليا ... وأن هذا هو « الدين القيم » .. وهذا هو « الإسلام » الذي أراده الله
من الناس .

وحين نستعرض وجه الأرض كله اليوم - على ضوء هذا التقرير الإلهي لمفهوم الدين
والإسلام - لا نرى لهذا الدين « وجودا » .. إن هذا الوجود قد توقف منذ أن تخلت آخر
مجموعة من المسلمين عن أفراد الله سبحانه بالحاكية في حياة البشر ؛ وذلك يوم أن تخلت
عن الحكم بشريعته وحدها في كل شؤون الحياة .

ويجب أن تقرر هذه الحقيقة الأليمة ، وأن نحمر بها ، وأن نخشى خيبة الأمل التي تحدثها
في قلوب الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا « مسلمين » .. هؤلاء من حقهم أن يستيقنوا :
كيف يكونون مسلمين !

إن أعداء هذا الدين بذلوا طوال قرون كثيرة وما يزالون يبذلون ، جهودا ضخمة ما كرهة
خبيثة ، ليستغلوا إشقاق الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا مسلمين ، من وقع هذه الحقيقة
المريّة ، ومن مواحبها في النور ! وتخرجهم كذلك من إعلان أن « وجود » هذا الدين
قد توقف ، منذ أن تخلت آخر مجموعة مسلمة في الأرض عن تحكيم شريعة الله في أمرها كله ؛
فتخلت بذلك عن أفراد الله سبحانه بالحاكية . [أو بالألوهية] . فهذه مرادفة لتلك ،
أو لازمة لها لا تتخلف .

هؤلاء الأعداء الماكرون الخبيثاء يستعملون ذلك الإشقاق وهذا التصريح لتخدير مشاعر

الكثيرين في الأرض ، الذين يحبون أن يكونوا « مسلمين » وإليهم هم أنهم ما يزالون « مسلمين » فعلا ! وأن « الإسلام بحير » ! وأن النفس يمكن أن يكونوا « مسلمين » دون أن تحكمهم شريعة هذا الدين ؛ بل دون أن يعتقدوا أن الحاكمة لله وحده ، من ادعاه لنفسه فقد ادعى الألوهية ، وكفر ، وخرج من هذا الدين !

ولقد بلغ من تبجح هذا الحيث أن يكتب المستشرق « ولقد كانت سميت » كتابا كاملا تحت عنوان : « الإسلام في العصر الحديث » هدفه الأساسي هو إثبات أن « العمانية » التركية ، التي قام بها « أتاتورك » ، هي « إسلامية ! » بل إنها هي « الحركة الإسلامية ! » الوحيدة الناجحة في تاريخ الفترة الحديثة ؛ وأن على « المسلمين » الذين يريدون استبقاء « وجود » الإسلام أن يخذوا حذوها ؛ بوصفها المحاولة الوحيدة الصحيحة !

كذلك بلغ الحيث من التبجح ! وكذلك ينبغي أن نحرر نحن بالحقيقة المقابلة ، التي قد يشفق منها الكثيرون ممن يحبون أن يكونوا مسلمين ؛ ومن يصرحون أن يعلنوا أن وجود هذا الدين قد توقف .. لتبطل مفعول « الخدر » الحيث ، الذي يحدربه أعداء هذا الدين بحج هذا الدين !!!

وينبغي كذلك ألا نخشى ما يحدثه إعلان هزيمة الحقيقة من حية أمل مريرة .. فنحن واثقون بعد ذلك أن « المستقبل لهذا الدين » ؛ وأن هذا التوقف عن الوجود لن يستمر . بل لن يطول ! وأن جميع الفقاعات التي يتفخ فيها الاستعمار الصليبي والصهيوني في هذه الأرض ستنفث كما تنفث الفقاعات دائما منها تكن ضخمة المظهر ، شديدة البريق !

إن هذا الدين الذي توقف - مؤقتا - عن الوجود ؛ صديق الجدور في هذه التربة ؛ وهو أعمق من هذا في تربة الفطرة .. إن اثني عشر قرنا من الوجود الواقعي لهذا الدين

في الأرض لن يمكن محوها من هذه الأرض .. وإن فطرة الله التي فطر الناس عليها لن تغلبها
محاولات الاستعمار الصليبي والصهيوني !

إن « المستقبل لهذا الدين » في هذه الأرض التي تحقق فيها وجوده الفعلي أكثر من
مئتين وألف عام ؛ وفي غيرها من الأرض أيضا ، التي تصارع فيها الفطرة ما هو مفروض
عليها من المذاهب والأنظمة والأحكام !

ذلك حاضر هذا الدين . إن وجوده متوقف .. لأنه لا يوجد إلا بالدلول الذي
أرادته الله له ؛ وهو أن يكون هو المهيمن وحده على حياة الناس كلها . وأن تتحقق به
الوهية الله - سبحانه - في الأرض تحقق هذه الألوهية في السماء . أي أن تتحقق عن
طريق الإذعان لشريعته وأمره بتحقيقها عن طريق قضائه وقدره .. تصديقا لقول
الله سبحانه :

« وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ » ..

وهذا هو مستقبله .. أمل عريض واثق في عودة هذا الدين إلى الوجود .. أمل يسنده
الوجود التاريخي الطويل ؛ ويؤكده الوجود « المطري » الأصيل ..
إلا أن هذا الأمل العريض الواثق لا يجوز أن يقعدنا عن استعراض الأسباب التاريخية
لذلك التوقف - الوقفي - واستعراض العقبات القائمة في وجه الوجود الفعلي . واستعراض
الجهود الأولية اللازمة أو الممهدة لهذا الوجود الفعلي ..

لقد أشرنا من قبل إلى الهزة التي أصابت المجتمع المسلم وهو حديث عهد بالوجود ، وذلك
فيما وقع من بني أمية من انحراف عن القمة التي كان المجتمع مستويا عليها على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعهد الخلافة الراشدة .

فالآن نشير إشارات سريعة إلى أهم الصدمات التي واجهت هذا الدين بعد ذلك فثبت
لها طوال هذه القرون .

ونحن واجدون أولاهها في قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر حديثة العهد بالإسلام ، لم تخلص نيتها له بعد ، لما يمتل فيها من عصبية قومية لا تزال جذورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التي قامت عليها والتي أخذت تندمج في الإسلام ، إلى عناصر أخرى قلوبها علف من الترك والشراكسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة روح الإسلام ؛ وتأثير هذه العناصر بحكم اعتمادها عليها ، فلم يكن إلا روح الإسلام مقاوماً لهذه العناصر ولساطان الدولة معها ، بما يحمله من طاقة كامنة ، وحيوية عطية .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة ، التي طفت على العالم الإسلامي ببربرية متوحشة ، لم يلبث الإسلام أن طواها في تياره ، وابتلعها فصارت بعض رواسبه ، ولكن بعد أن هزت هذا الروح الإسلامي هزة عنيفة ، وأثرت حتماً في أوضاعه وتقاليده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت - على الرغم من تضعف الدولة أمام طائفة التتار - قوية متعاسكة الأواصر ، قائمة على أصول الدين مهما نذت عنها في بعض الجوانب الرسمية الخاصة .

وينبغي أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التي استعرق بناؤها ونموها نحو ألف عام ، انقرضت وتفسخت في قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط ، فلم يبق منها سوى بضعة معالم وإمارات ، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة في رقعة فسيحة ، وهي الدولة التي لم يستعرق بناؤها سوى بئس ونصف قرن ، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأسر الحاكمة ، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار ، مما يشهد بحيوية الإسلام العظيمة في مواجهته تلك الظروف .

فإذا مصينا في تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس في الغرب ، بعد صدمة الحروب الصليبية في الشرق . وقد هزم الإسلام في الأولى وانتصر في الثانية ، وظل يعاني العداء

الوحشى من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ظاهراً ومستتراً حتى الآن .

ولكن الكارثة التي أطبقت على الإسلام إنما كانت في هذا العصر الحديث ، حين غلبت أوروبا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الصليبي ، وغشى العالم الإسلامي كله شرقاً وغرباً ، وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفعته من العداوة الصليبي الموروثة ، ومن القوة المادية والثقافية التي يحملها ، مضافاً إليهما التضعضع الداخلي في قوة الأمة الإسلامية ، وابتعادها رويداً رويداً في هذا لدى الطويل عن تعاليم دينها ووصاياها .

وفي الحديث عن العداوة الصليبي الكامنة في النفس الأوربية للإسلام ينبغي ألا نتخذنا الظواهر ، وألا يستغفنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ؛ والقول بأن أوروبا ليست متحمسة للمسيحية اليوم تحمسها لها إبان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى التحمس ضد الإسلام كما كانت في تلك الأيام .

إنها كلها خدع وأصائل . وما كان اللورد ألبي إلا مثلاً لصير أوروبا كلها ، وهو يدخل بيت المقدس في الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب الصليبية » ! وما كان الحاكم العام للسودان إلا مثلاً لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى الحكومة تحت تصرف المبشرين في جنوب السودان ، ويمنع أى باجر مسلم أن يمر هناك مجرد مرور . وقد حدث أن موظفاً بقي في الجنوب أمداً طويلاً وطلب نقله إلى الشمال فلم يجب ، فهدته الخيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة فكان هذا إيذاناً بنقله في العداوة ! وانجلترا هي أشد الدول الأوربية تسامحاً وإغضاءً ولباقة في معالجة مسائل الأديان .

وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعصبية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد في الشعور الأوربي ، بعد ما تنكرت أوروبا للمسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هي التي تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية ، ولكن هذا العصب يزول حين يلقى بالنا إلى حقيقتين واقعيتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر الذي بعته الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح ، ولكنه كان قبل كل شيء وفي مقدمة كل شيء شرًا ثقافياً . لقد نشأ سقيم العقل الأوربي عما شوهه قادة الأوربيين من تماثيل الإسلام ومثله السلباً أمام الجوع الجاهلة في الغرب . وفي ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المضحكة في عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنيفة حيواني ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهير ألبانها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفي ذلك الحين أيضاً نبذ الرسول محمد بقولهم « كلابي »^(١) . »

« لقد بدرت بدور البغضاء . . إن حمية الصليبيين الجاهلية كان لها ذيلها في أماكن كثيرة من أوربة ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإيقاد بلادهم من « نيران الوثنيين » ؛ وأما تدمير أسبانية المسلمة (الأندلس) فقد اقتضى قروناً كثيرة حتى تم . ولما تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور ضد الإسلام في أوربة ينشب جذوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامي في أسبانية بعد اضطهاد بالغ في الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصداء الفرح قد تجاوزت في أوربة على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التي تلتها كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبديل بها جهل البصور الوسطى وخشونتها .

« ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يتحقق في أسبانية حدث حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد في فساد الصلات بين العالم العربي وبين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية في يد الأتراك . لقد كانت أوروبا ترى بقية من الزهو اليوناني والروماني القديم على بيرنطيوم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوربة ضد برايرة آسية .

(١) د وازن بين صورة Mahomed وصورة Mahound إن Ma ما : ضمير الملك للمسلم (صبر جر) و Hound هاوند — من هوند Hund الجرمانية بمعنى الكلب : وقد كان أولئك النابزون يتلاعبون بظاهر اللغتين : ماهومد وماهوند . . كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف بيوك قايس (محمد أسد) وترجمه الدكتور عمر فروخ .

وبسقوط القسطنطينية فتح باب أوربة على مصراعيه للسيل الإسلامي . وفي القرون التي تلت والتي امتلأت بالحروب ، لم تبق عداوة أوربة للإسلام قضية ذات أهمية ثقافية فحسب بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد في اشتداد تلك العداوة .

« ومع هذا كله فإن أوربة قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن « النهضة » أو إحياء الفنون والعلوم الأوربية بإشدها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص ، كانت تعزى في الأكثر إلى الاتصال المادي بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوربة أكثر مما استفاد العالم الإسلامي ، ولكنها لم تعترف بهذا الجليل ، وذلك بأن تنقص من بنصاتها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البنضاء قد تمت مع تقدم الزمن ، ثم استعالت عادة . ولقد كانت هذه البنضاء تغمر الشمور لشعبي كلما ذكرت كلمة « مسلم » . ولقد دخلت في الأمثال السائرة عندهم حتى نزلت في قلب كل أوربي رجلاً كان أو امرأة . وأغرب من هذا كله أنها ظلت حية بعد جميع أحوار التبدل الثقافي . ثم جاء عهد الإصلاح الديني حينما انقسمت أوربا شيعا ؛ ووقفت كل شعبة مدسجة بسلاحها في وجه كل شعبة أخرى ؛ ولكن العداة للإسلام كان عاماً فيها كلها . بعدئذ جاء زمن أخذ الشمور الديني فيه يخبو ، ولكن العداة للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر الفرنسي فولتير ، وهو من ألد أعداء النصرانية وكثيستها في القرن الثامن عشر ، كان في الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ولرسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشيء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتقار التقليدي أخذ ينسل في شكل تحزب غير معقول إلى محوهم العلمية ؛ وبقي هذا الخليج الذي حصره التاريخ بين أوربة والعالم الإسلامي غير معقود فوقه بحسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً في التفكير الأوربي . والواقع أن المستشرقين الأولين في العصر

الحديثة كانوا مشرّين نصارى يعملون في البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة الشهوة التي اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس يصنع التأثير في موقف الأوربيين من « الوثنيين » . غير أن هذا الالتواء العقلي قد استمر مع أن علوم الاستشراق قد تحررت من نفوذ التبشير ، ولم يبق لعلوم الاستشراق هذه عذر من حجة دينية جاهلية نسيء توجيهها . أما تحامل المستشرقين على الإسلام فغريزة موروثية ، وخاصة طبيعية ، تقوم على المؤثرات التي حلقتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذبول في عقول الأوربيين الأولين .

« ولقد يتساءل بعضهم فنقول : كيف يتفق أن نفوراً قديماً مثل هذا - وقد كان دينياً في أساسه وممكناً في زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية - يستمر في أوربة في زمن ليس الشهور الديني فيه إلا قضية من قضايا الماضي ؟ »

« ليست مثل هذه العضلات موضع استغراب أبداً ، فإنه من المشهور في علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التي تلقنها في أثناء طفولته ، بينما تظل بعض الخرافات الخاصة - والتي كانت من قبل تلور حول تلك الاعتقادات المهجورة - في قوتها ، تتعدى كل تحليل عقلي في جميع أدوار ذلك الإنسان ، وهذه حال الأوربيين مع الإسلام : فعلى الرغم من أن الشعور الديني الذي كان السبب في النفور من الإسلام قد أخلى مكانه في هذه الأثناء ، لاستشراق حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم نفسه قد بقي عنصراً من الوعي الباطني في عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية - في شكل مصغر على كل حال - ما زال يقسّم فوق أوربة ، ولا تزال مدنيّتها تقف من العالم الإسلامي موقفاً يحمل آثراً واضحة لذلك الشبح المستميت في القتال^(١) . »

(١) عن كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولد مايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر لروح .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربي والأمريكي الصليبي لا يملك أن يفعل من حسابه أن الروح الإسلامي صخرة مقاومة لد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض المجدوعين أو المأجورين من أن أوربا لا يهمها الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا نخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين في حقيقته قوة روحية ها حسابها في تجديد القوى المادية ؛ فرق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى المادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المسلمين والمستضعفين سوء المآل في الدنيا والآخرة : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ آتَخِلْ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ^(١) » .. « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ^(٢) » .. « فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ^(٣) » .. « وَلَا تَهَيَّؤُوا وَلَا تَحْزَنْوْا وَأَنْتُمْ الْغَاثُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمْسِكُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ^(٤) » .

فالدين قوة روحية وتنظيمية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربي والأمريكي أن يكون عدواً لهذا الدين . . كل ما هنالك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة في الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . ففرنسا مثلاً فعلها حرباً صريحة سافرة في المغرب العربي كله على الإسلام باسم « الظهير البري » أو بأى اسم آخر . وعلن ممثلوها في دمشق أنهم أحقاد الصليبيين جهاراً نهاراً . وانجلترا تراوع فتسلط طريقها خلسة إلى معاهد التعليم في مصر لتشيء عقلية عامة تحتقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين

(٣) سورة النساء [١٤٤] .

(٤) سورة آل عمران : [١٣٩ ، ١٤٠] .

(١) سورة الأنفال [٦٠] .

(٢) سورة النساء [٧٤] .

جيل من المعلمين بهذه العقلية ، أطلقهم في المدارس وفي دواوين المعارف يصيغون عقلية الأجيال هذه الصبغة ، ويصمون المباحج والمخطاط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التي تمثل اشقة الإسلامية عن مراكز التوجه في الوزارة . وبذلك تستغنى عن مواجهة الشمر الذي بالعداوة السافرة ، بذدع هذه المهمة لفريق كبير ذي أثر بعيد في تكوين العقلية المصرية العامة . . أما في السودان الجنوبي فلا تجد حاجة إلى هذه المواربة ، فتقف موقفها الذي وصفناه من المبشرين المسيحيين والتجار المسلمين ، وأمريكا تقيم الأوضاع والأنظمة التي تحقق الإسلام حقاً بكل مقوماته العقيدية والحلقية والحركية في جميع أنحاء العالم الإسلامي . .

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة في مقاومة هذا الدين وخنقه منذ قرون مضت ؛ وما تزال تسير على خطة متعاونة في صميمها تبدو في موقف الأمم الغربية من كل قضية تواجه فيها الإسلام من قريب أو من بعيد !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود المالي في الولايات المتحدة وسواها هو الذي يوجه الغربيين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن المطامع الإمبريالية والمكر الأنجلوسكسوني هو الذي يوجه الموقف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذي يؤثر . . كل أولئك يغفلون عنصراً حقيقياً في المسألة يضاف إلى هذه العناصر جميعاً ، هو الروح الصليبية التي تحملها دماء الغربيين ، والتي تندس في عقلم الباطن ، مضافاً إليها الخوف الاستعماري من الروح الإسلامية ، والعمل على تحطيم قوة الإسلام ، حيث يربط الغربيين جميعاً شمر موحد ومصالحة موحدة في تحطيمها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الرأسمالية ! ولا نفسى دور الصهيونية العالمية في الكيد للإسلام وتجميع القوى ضده في العالم الاستعماري والصليبي والعالم المادي الشيوعي على

السواء . وهو الدور المستمر الذى قام به اليهود دائماً منذ هجرة الرسول إلى المدينة وقيام حولة الإسلام !

والمعجب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التى واجهته منذ الفترة الأولى فى حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معالجة الصدمات له وأثر ذلك فى كيانه الوليد ؛ ثم على الرغم من غلبة الحضارة الغربية اليوم بقوتها المادية والثقافية ، بما أحال بعض من يحملون أسماء المسلمين أدوات هدم وتحطيم للإسلام فى أيدي المستعمرين وهم مستريحون !

على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام فى ذاتها سليمة ، وظلت طاقتها الكامنة تؤثر فى مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر فى صوغ السياسات المالية وتوجيهها منذ أربعة عشر قرناً إلى اليوم ؛ فإلى حركة سياسية أو حرية فى العالم لم يحسب فيها للإسلام حساب ؛ حتى فى عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والاجتماعية والاقتصادية فى العالم الإسلامى .

ولقد انقضت فترة الخمول والاضمحلال ؛ وأخذت للإسلام فى الظهور فى كل مكان على الرغم من الضربات الساحقة التى توجه إلى طلائع البعث الإسلامى فى كل مكان ! وهى مظاهر لا يمكن إغفالها ، على الحيوية الكامنة فى الإسلام ، وعلى أن رصيده المدخر يكفى لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لا تقوم على مجرد الرعية والتفاوت ، بل على أسس عالية رواقية كذلك ظاهرة للعيان . هى اليوم فى دور التجرع والاستعداد على الرغم مما يبدو أحياناً من عوامل المقاومة والانتكاس . فما هى إلتقاعات تنفج ، أو سحابة صيف تنفج !

ولكننى على الرغم من إيمانى إيماناً مطلقاً بحتمية استئناف الحياة الإسلامية فى العالم الإسلامى ، وباستعداد الإسلام لأن يكون نظاماً عالمياً - لا محلياً - فى المستقبل . فإننى

لأحب أن أندفع وراء خيال جامع ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !

كلا فهناك عراقيل شتى وصعقة ، كأن هالك أعمالاً عظيمة يجب أن تتم قبل أن يصبح استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسوراً في المجتمع الإسلامي ذاته . وتقدير تلك العوائق الصعقة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة أمر يوجه الشعور الحقيقي بعظمة الغاية التي تهدف إليها ، وبثقل التبعة التي تنتظر من ينهض لهذه العاية .

وليس يكفي أن يبعث المرء بالصيحة المدوية في حماسة فواردة ، ليصبح الأمل واقعاً والرحاء حقيقة ، إن لم يهتد كل العقبات وكل التبعات ، وينبه من يبعث إليهم بصيخته إلى الجهد الضخم الذي يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعي أن انفراج للسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من الزمان ، يجعل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة والمجتمع ، وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسى والتلى . . كلها تقوم على أسس معينة يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكلما امتد الزمن زادت هذه الصعوبة ، واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاضر ؛ وهو أننا لنعيش في هذا العالم وحدها ، ولا نعيش كذلك في عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم الذى تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماماً لعقلية الإسلام - كما سنبين فيما بعد - يجعل خطواتنا في سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، خطوات بطيئة من جهة ، وذات تكاليف علينا من جهة أخرى .

وبما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الترى الذى تشابك مصالحنا معه أقوى منافى الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة المكافئة لقوته كما كنا في أول عهد الإسلام ؛ ثم هو في الوقت ذاته عدو لنا ، وعلو لدينا بوجه خاص . لذلك لنزدعنا

نقشاً نظاماً إسلامياً من جديد ، وتستأنف حياة إسلامية صحيحة ، ما لم تبذل جهوداً مصاعفة ،
كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربي أو القوة المكافئة لقوته ، أو لو
كان هو صديقاً لنا ، ولديننا الذي نريد العودة إليه

إلا أن هذا كله لا يعنى أن العودة إلى النظام الإسلامى مستحيلة . وكل ما يصيبه أنها عمل
عسير ضخم ، فى حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شيء فى حاجة إلى حماسة فى الإيمان
به ؛ وجراءة فى اقتحام العقبات الرصودة فى طريقه ؛ وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، وثقة
فى ضرورته للعالم الإسلامى والعالم الإنسانى كله ، وعقلية إنشائية مبتكرة ، ليست وخيفتها
مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع !

ولعله من الملتقى ذات القصة فى هذا الحال ، أن تشير إلى أن الحضارة الغربية الراهنة
قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادت بعد الحرب الثانية إلى انقسام
بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلى مهدد دائم بحرب ثالثة ؛ وإلى اضطرابات فى كل
مكان ، وإلى جوع وعمرى وبؤس فى ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمى كله اليوم فى
حالة تخلخل واضطراب وبحث عن أسس جديدة ، وتنقيب عن زاد روحى يرد إلى الإنسانية
تنقها بالمبادئ الإنسانية .

ولا ينبغي - مع هذا - أن تتعامل أكثر مما يجب باستعداد العالم العربى لقبول أسس
حضارتنا الإسلامية ، فهذا موضوع آخر .. ثم إن رجلاً كبيراً راد شوق يقول : إن العالم
الغربى قد أخذ يتجه هذا الاتجاه ، ويتنبأ بأنه فى الطريق إليه فيقول :

« لقد تنبأت بأن دين محمد سيكون مقبولا لدى أوربا غداً ، وهو قد بدأ يكون مقبولا
لديها اليوم .. لقد عمد رجال الإكليروس فى العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام فى أحلك
الألوان ؛ وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب الذمى . والواقع أنهم كانوا يسرفون فى
كراهية محمد وكراهية دينه ويسلدونه حصاً للمسيح . أما أنا فأرى واجباً أن يدعى محمد منقاد

الإنسانية ، وأعتقد أن رجلاً مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح في حل مشكلاته ، وأحل في العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما !

« لقد أدرك مفكرون مصنفون قاموا في القرن التاسع عشر ، مالمدين محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء : كارليل ، وحوته ، وحييون . . . بذلك حدث تحول صانع في موقف أوروبا من الإسلام . وقد تقدمت أوروبا تقدماً كبيراً في هذا القرن المتم العشرين ، فبدأت تحب عقيدة محمد . ولعلها تذهب في القرن التالي إلى أبعد من ذلك فتعترف بمجدى هذه العقيدة لحل مشاكلها . . وقد دان كثيرون من فوضى ومن أهل أوروبا بدين محمد في الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوروبا إلى الإسلام قد بدأ » (١) .

ولسكننا نرى أن نبوءة برنارد شو لا تزال مجرد نبوءة - إن لم تكن مخدراً لشعور المسلمين ليطمئنوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! - وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسببين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء الموروث للإسلام في أحياء الطبيعة الأوربية والأمريكية ؛ والذي يفذه في العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار الغربي والشرق مع وجود هذه العقبة في طريقه .

وثانيهما : أن العقلية الأوربية تأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث . وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائدت على دلالاته في هذا الموضع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

لقد قلنا في أوائل هذا الكتاب : إن أوروبا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام .

(١) من كتاب حياة محمد لميكيل نقلنا عن مجلة نور الإسلام عدد ٤٠ ص ٥٧٢٠ سنة ١٣٥٣ هـ

وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضئيلة ، جعلت مبادئ المسيحية السمحة لا تمتد جذورها في تلك التربة العسيرة ؛ وذلك فوق ما في طبيعة المسيحية من تزهد وعدم احتفال بالحياة الدنيا . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً أشرنا إليه هناك إشارة صابرة ؛ وهو وجود الإمبراطورية الرومانية المهيمنة في طريق المسيحية ، وبقاء تعاليم الإمبراطورية أساساً للحضارة الأوروبية الحديثة ، على الرغم من انتقال المسيحية إليها ، إذ ظلت هذه على هامش الحياة .

ونقتطف هنا فقرات من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » نجد فيها الكفاية والفناء .

« كانت الفكرة التي تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية . . الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لفائدة الوطن الأم وحده . وفي سبيل الترفيع عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون في عتقهم سوءاً ، ولا في ظلمهم انحطاطاً . وإن « العدل الروماني » الشهير كان عدلاً للرومانيين وحدهم . ومن البين أن انجهاً كهذا كان ممكناً فقط على أساس إدراك مادي خالص للحياة وللحضارة ، إدراك مادي هادي على التأكيذ ذوق فكري ولكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين في الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ وإن آلهتهم التقليدية لم تكن سوى محاكاة شاحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحا سكت عن وجودها حفظاً للعرف الاجتماعي ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل في أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عايتها أن تنطق بالرجز على ألسنة عراقيها إذا سئلت مثل ذلك ، وليسكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية !

« تلك كانت التربة التي نمت فيها للمدينة النثرية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة في أثناء تطورها ؛ ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحوّرت في ذلك

الإرث الثقافي الذي ورثته عن رومية في أكثر من ناحية واحدة . ولكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيقى في الاستشراف الغربى للحياة والأخلاق يرجع للمدنية الرومانية . وكما أن الجو الفكرى والاجتماعى فى رومية القديمة كان نفعيا بحتا ولا دينيا . لا على الافتراض بل الحقيقة - فكذلك هو الجوفى الغرب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوربى برهان على بطلان الدين المطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمش هذا البرهان - . ترى التكبير الأوربى الحديث - بينما هو يتسامح بالدين وأحيانا يؤكد أنه صرف اجتماعى - يترك ، على العموم ، الأخلاق المطلقة خارج نطاق الاعتبارات العملية . إن المدنية الغربية لا تبحدها الله ألبتة ، ولكنها لا ترى مجالا ولا فائدة لله فى نظامها الفكرى الحالى . لقد اصطنعت فضيلة من العجز الفكرى فى الإنسان ، أى من مجزئه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوربى الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التى تقع فى نطاق العلوم التجريبية و تلك التى ينتظر منها على الأقل أن تؤثر فى صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذاك ، فإن العقل الأوربى يميل بداءة إلى إسقاط « الله » من دائرة الاعتبارات العملية 1

« وما يعرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير المسيحى ؟ أليست النصرانية - للفروض فيها أن تكون الهيكل الروحى للمدنية الغربية - عقيدة مبنية على الأخلاق المطلقة كما هى الحال فى الإسلام ؟ لا شك فى أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن نعتبر أن للمدنية الغربية الحديثة نتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية فى الغرب يجب أن تطالب فى فهم الرومانيين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ ويمكن التعبير عنها كما يلى : بما أننا لا نعرف شيئا معينا - من طرق الاخبار العلمى والتقدير فى الحساب -

لا عن أصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد.. فإن من الخير لنا أن نحصر قوافي وجوه إمكانات المادى والفكرى ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نتقيد بالأخلاق المطلقة والقضايا الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأدلة العلمية . فلا ريب إذن في أن هذا الاتجاه الذى تتميز به المدنية الغربية الحديثة ، لا يجد قبولاً في التفكير الدينى المسيحى كما لا يجد قبولاً في الإسلام أو في كل دين آخر ، وذلك لأنه لا دينى في جوهره . وهكذا تكون نسبة نتائج المدنية لغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخياً عظيماً . إن النصرانية ساهمت في جزء يسير جداً من الرقى العلمى المادى الذى فاق به الغرب ، في مدنيته الحاضرة ، كل ماسواه . وفى الحق أن ذلك يحتاج قد برز من كفاح أوربا للتطاول للكنيسة المسيحية ولاستشرافها للحياة . . ثم إن للنصرانية اليوم في نظر السواد الأعظم معنى شكلياً فقط كما كانت حال ألهة رومية ، تلك الآلهة التى لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيقى ما على المجتمع . ولا ريب في أنه لا يزال في الغرب أفراد عديدون يشعرون ويفكرون على أسلوب دينى ، ويبدلون جهود القنابل حتى يوقعوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط ، إن الأوربيين العادى - سواء عليه أكان ديمقراطياً أم فاشياً أم بلشفياء صانعاً أم مفكراً - يعرف ديناً إيمانياً واحداً هو التعبد للرقى المادى ، أى الاعتقاد بأن ليس في الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : « حليلة من ظلم الطبيعة » . إن هياكل هذه الديانة إنما هى المصانع العظيمة ودور السيما والمختبرات الكيماوية وباحات الرقص وأما كن توليد الكهرباء ؛ وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكوأكب السيما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التى لا مفر منها في هذه الحال هى الكدح لبلوغ القوة والمسرة ؛ وذلك يخلق جهات متخصصة مدججة بالسلاح ، وبصمة على أن يفتى بعضها بعضاً حيناً تتصادم مصالحها المتقابلة . أما على الجانب الثقافى فنتيجة

ذلك خلق نوع بشري تفحصر فلسفته الأخلاقية في مسائل الفائدة السلية ، ويكون أسى حارق لديه بين الخير والشر إغما هو التقدم المادي . . . انتهى .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوربي الحالي ليس على استعداد لاستشعار روح الإسلام والاستعانة به في حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك ليس مستحيلا بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ؛ وبعد أن يبدأ العالم الإسلامي ذاته في استئناف حياة إسلامية واضحة للعالم ، مستقلة الأسس ، يجد فيها الغرب الواقعى التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب منه ؛ وتعديل تفكيره . وإن كان اعتقادي انخاص أن أحيالا متطولة ستقفى قبل أن يستطيع الغرب استشعار روح الإسلام على نحو من الأبحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامى القائم على العايات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير العربى الحاضر القائم على العايات الفعية للأخلاق ؛ وهذا ما يجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستعارات نستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع تسيج تفكيرنا الأصيل .

والذين يريدون من أصحاب الدعوة إلى الإسلام أن يستمروا مائهج الفكر الغربى يسلمون بالهزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستعارة الطرق الغربية فى التفكير والحياة والسلوك ؛ وينتهون إلى وأد الحياة التى يعملون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يعدلون عن طريقها الطبيعى الوحيد ، وهو أن يعكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقى أصيلاً فى بناء الحياة ؛ وتنظر للغايات الخلقية للعمل ، ولا تجعل المنفعة هى الغاية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقى فيها ؛ وأن قيمته الحركية الكبرى كاسنة

في أنه لا يجزئ الحياة؛ ولا يفصل بين الوسائل والغايات؛ ولا يفترض التعارض بين المادى والروحى في كيان الحياة وفي طبيعة الكون والناس، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية، تسير بحملتها نحو هذه الأهداف في توافق واتساق.

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة... هذه الفكرة قابلة دائماً للنمو في التفريع والتطبيق؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو المرج في الأصل أو الاتجاه. ويجب لكي تؤتى هذه الفكرة الكاملة نتائجها لطبيعية كاملة، أن تطبق تطبيقاً كاملاً، وإلا فإن أقل تعديل في أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالاً، لا تتحقق معه صورة الحياة التي يرسمها الإسلام.

أما النمو الدائم في التفريع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعى تفره طبيعة الإسلام، وتدعو إليه، وتهىئ لوسائله، وتعترف بها. فالاجتهاد للفتوح دائماً، والسلطات الواسعة للروكة للإمام الذى يحكم شريعة الله... كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو في التفريع والتطبيق لمسايرة حركة الحياة، وتلبية حاجاتها المتجددة... أمر واحد هو الذى يجب التزامه: ألا تخرج هذه التفريعات والتطبيقات على الأصول الأساسية للإسلام؛ وألا تسلك اتجاهات غير اتجاهه؛ أو تحتال على روح الإسلام وتلبس بروح أخرى غير روحه القوية المستقيمة.

وعندما يقوم المجتمع المسلم بالفعل، فسيكون المجال مفتوحاً للاجتهاد ولتطبيق شرائع هذا الدين على هذا المجتمع. وسيكون مدار قبولنا لأى تفريع أو رده، أن نعرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه العامة، فما وافق فكرته وروحه قبلناه، وما خالفها رفضناه، على أن يكون مقررأً في نفوسنا إلى درجة الإيمان والحماسة: أننا نملك تصوراً عن الحياة أكرم مما يملك أتباع أى دين أو فلسفة أو حضارة، لأنه من صنع الله خالق الحياة.

ولكن هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية لبلوغ هذا الهدف العظيم . فعلى بركة الله إذن نأخذ في هذا التفصيل .

إن استئناف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم مستمدة من الشريعة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركنين يعتمد عليهما الإسلام دائماً في إقامة الحياة ، وهو الركن الثاني لا الأول . أما الركن الأول ، فهو العقيدة الصحيحة التي تفرد الله سبحانه بالألوهية . ومن ثم تفرد بالحاكية . وتكرحلى غير الله أن يدعى حق الألوهية ، بإدعاء حق الحاكية ومزاولة فعلها !

أما العدالة الاجتماعية فهي جزء من تلك الحياة الإسلامية لا يتحقق كاملاً إلا بتحقق تلك الحياة ، ولا يكفل له البقاء إلا بإقامتها على أسسها الوطيدة ، شأنها في ذلك شأن كل نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والثقة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المعسوية ، وقام على القهر التشريعي والنظامي وحده ؛ وهو قهر عمره مرهون بالقدره على التخلص منه . لذلك كان التشريع الإسلامى أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضاً يجب أن تكون نقطة البدء هي استحياء هذه العقيدة ، ونهى ما علق بها من تحريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سنداً للنظام التشريعي الذى نشير به لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة - حين تقوم - على التشريع والتوجيه ، وسيلتي الإسلام الأساسيتين في تحقيق أهدافه جميعاً .

يجب إذن أن نعيد بناء العقيدة الإسلامية على الأسس التي بينها في مطلع هذا الفصل في نفوس الأفراد والجماعات قبل أن نفكر في موضوع التشريع الإسلامى الذى ينظم الحياة . ولكن كيف يتسنى لنا أن نكون عقيدة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هي في صميمها غربية ، وهي في صميمها معادية للفكرة الإسلامية .

أولاً : لأنها تقوم على أساس مادي مناهض لفكرة الإسلام عن الحياة . وثانياً : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل في تكوينها ؛ سواء ظهر هذا القصد واضحاً أو بوارى في التنايا والشباب ؟

ينبغي كما قلت : نعلن هزيمتنا منذ الحولة الأولى إذا نحى آمخذنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولاً من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولابد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ؛ لنضمن أن ينجىء النتائج خالصاً غير هجين !

إن مدلول « الحاكمية » في التصور الإسلامي لا ينحصر في قضية تلقى شريعة الحكم والتحاكم إليها . ومن ثم لا تتمثل العبودية لله وحده في مجرد تلقى الشريعة منه وحده ، والتحاكم إلى هذه الشريعة وحدها . . متى قصرنا الشريعة على معنى أصول الحكم وقوانينه . . فإن هذا بدوره لا يمثل مدلول « الشريعة » في التصور الإسلامي !

إن شريعة الله تعنى كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية . . وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وأصول الحكم ؛ وأصول السلوك ، وأصول المعرفة . . يتمثل في العقيدة والتصور . . وكل مقدمات هذا التصور . . ويتمثل في الأحكام التشريعية . . ويتمثل في قواعد الأخلاق والسلوك . . ويتمثل في العيم والموازن التي تسود المجتمع ، وتقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث . . ثم يتمثل في المعرفة بكل جوانبها وفي أصول النشاط الفكري والفني جملة . .

وفي هذا كله لابد من التلقى عن الله ؛ كالتلقى في الأحكام التشريعية سواء بسواء . . والأمر في الحاكمية - في جاسها المختص بالحكم والقانون - قد يكون الآن مفهوماً بعد الذي سقناه بشأنه من تقارير . . والأمر في قواعد الأخلاق والسلوك قد يكون مفهوماً أن يرجع قسماً إلى أصول التصور الإسلامي جملة ، وإلى ما ورد عنها في كتاب الله وسنة

رسوله مفصلاً . والأمر في القيم والموازن التي تسود المجتمع ، ويقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث ، قد يكون كذلك مفهومًا إلى حد ما . إذ أن القيم السائدة في مجتمع ما ، توجه مباشرة إلى التصور السائد فيه للوجود ، والعلاقات القائمة بين الوجود وخالفه ، والعلاقات القائمة بين أطراف هذا الوجود ؛ وإلى الأهداف والغايات التي يقرر ذلك التصور أنها أهداف هذا المجتمع ، أو أنها العاية من الوجود الإنساني بجملة . .

وهل سبيل المثال . . فإن غاية الوجود الإنساني في التصور الإسلامي هي عبادة الله - أي العبودية له وحده والتخبر من عبادة العباد - ووظيفته هي الخلقة في الأرض عن الله ، واستغلال طاقاتها ومخدراتها وأقواتها ، والتركيب فيها والتحليل ، وتنمية الحياة وترقيتها بالإبداع المادي ، في ظل منهج الله وفي حدوده ؛ ليرتفع الإنسان في الحياة المادية إلى الاستمتاع بزيينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؛ وليرتفع في حياته الروحية المنطلقة من الضغوط المادية . ومقياس التفاضل في الحياة في التصور الإسلامي هو التقوى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وعلى أساس التقوى تقوم كل الأخلاق الإسلامية وكل قواعد السلوك . فالتقوى تنشأ عن تمثيل ألوهية الله وعبودية الإنسان . وتنشئ المشاعر التي يصوم عليها بناء الأخلاق كله . . . وقد تحدثنا من قبل عن هذه المقدمات . ولكننا نذكرها لنلجأ إلى أن للإسلام قيمة الخاصة . وهي تتلقى من ذات المصدر الذي تتلقى منه العقيدة ، ولا تتلقى من مصدر آخر لأنها من مقتضى العبودية لألوهية الله وحده . . وهي بعض معاني « شريعة الله » في مدلولها الحقيقي ، الذي لا ينحصر في المدلول المتداول لكلمة الشريعة .

ومن ثم فإن أصول الاعتقاد والتصور ، وأصول الأخلاق والسلوك ، وأصول القيم والموازن التي تسود حياة المجتمع - بجملة - لا يتلقاها المسلم من أي مصدر آخر إلا

المصدر الرباني .. والأمر في هذا التلقي هو أمر العقيدة . فالتلقي من غير الله فيها منافي لأصل الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتعردة .. شأنه شأن التلقي في الشرائع القانونية ، الذي أسلفنا حكم الله فيه .

ليست هناك أخلاق زراعية ، وأخلاق صناعية ؛ وليست هناك قيم خاصة بالمجتمع الزراعي ، وقيم خاصة بالمجتمع الصناعي .. ليست هناك أخلاق للمجتمع البرجوازي ، وأخلاق للمجتمع الصعاليك (البروليتاريا) . وليست هناك قيم للمجتمع البرجوازي وقيم للمجتمع الصعاليك ... ليست هناك أخلاق رأسمالية وأخلاق اشتراكية . ولا قيم رأسمالية وقيم اشتراكية ... إنما هناك فقط أخلاق إسلامية وأخلاق جاهلية . وقيم إسلامية وقيم جاهلية .. هنالك قيم وأخلاق تنبثق من تصور : أن هناك ألوهية واحدة ، وعبودية شاملة لكل شيء وكل حي .. وأخلاق وقيم تنبثق من تعدد الأرباب - في شتى صور الربوبية - وتمزق الضمير البشري وتمزق الحياة البشرية بين الأرباب المتفرقة ! .. هنالك أخلاق وقيم تنبثق من التصور الإسلامي للوجود ، ولعلائمه بخالقه ، ولمركز الإنسان في هذا الوجود ، ولغاية وجوده ووظيفته ، ونوع ارتباطاته وعلاقاته بالكون المادي وبالأحياء وببني جنسه كذلك ، وعلاقة هؤلاء جميعا بالله . وأخلاق وقيم تنبثق من التصورات الجاهلية في شتى أشكالها وصورها .. والتصورات الجاهلية هي كل ماعدا التصور الإسلامي .. وهي السبل المتفرقة التي لا تتلقى بصراط الله الواحد - كما بينه هو في كتابه لا كما يصوره الناس بأهوائهم - ومن ثم لاتصل إلى الله أبدا !

والأوضاع الاجتماعية بجملتها ، والأوضاع السياسية بجملتها ، والأوضاع الاقتصادية بجملتها .. هي فروع عن التصور الاعتقادي ؛ وتطبيق واقعي للقيم المتبثقة من هذا التصور .. ومن ثم فالتلقي فيها كلها لا يجوز أن يكون له مصدر آخر غير مصدر التصور الإسلامي . أو غير مصدر الشريعة الإسلامية - بذلولها الحقيقي الذي لا ينحصر في

المدلول المتداول لكلمة الشريعة . . والتأني فيها عن المصدر الرباني وحده ، هو مقتضى الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . والسأن فيه شأن التأني في الأحكام القانونية التي ينحصر فيها مدلول « الشريعة » للتداول ، وتدور حولها معنى « الحاكمية » المتداول كذلك . . والشريعة أشمل نطاقا . والحاكمة أوسع مدى من هذا المدلول المتداول !

حتى أن هذا كله قد يكون مقبوما - شيئا ما - ولا يكون الحديث فيه هنا مستداً ، ولا غريباً على قراء مثل هذه البحوث . وإن كان ينبغي التأكيد على أن الأمر في هذه الشؤون كلها هو أمر العقيدة . فهو يتعلق مباشرة بالإقرار أو عدم الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . .

أما الأمر الذي قد يكون عريباً بعض الشيء - فهو الرجوع في شأن النشاط الفني ، والنشاط الفكري ، والنشاط العلمي إلى التصور الإسلامي ، وإلى مصدره الرباني . باعتبار أن هذا الشأن متعلق بالعقيدة . ومن مقتضيات الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة !

وفي النشاط الفني صدر كتاب كامل يتضمن بيان هذه القضية . باعتبار أن النشاط الفني كله ، هو تعبير إنساني عن تصورات الإنسان وانفعالاته واستجاباته وتوجهاته . . وهذه كلها يحكمها - بل ينشأها - في النفس المسلمة تصورها الإسلامي بشموله لكل جوانب الكون والنفس والحياة ؛ وعلاقتها ببارئ الكون والنفس والحياة . وتصورها خاصة لحقيقة هذا الإنسان . ومركزه في الكون . وغاية وجوده . ووظيفته . وقيم حياته . . وكلها متضمنة في التصور الإسلامي الذي ليس هو مجرد تصور فكري . إنما هو تصور اعتقادي موح مؤثر فعال دافع مسيطر على كل انبعاث في الكيان الإنساني ^(١) . . وستحدث عن هذه المسألة هنا باختصار في الفقرات التالية في هذا الفصل .

(١) كتاب « مسجع النفس الإسلامي » لمحمد قطب .

فأما قضية النشاط الفكرى والعلى ، وضرورة رد هذا النشاط إلى النصور الإسلامى ومصدره الربانى . تحقيقا للإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . أى تحقيقا لإسلام المسلم من ناحية العقيدة . . فهذه هي القضية التى قد تقتضى منا بياناً كاملاً . لأنها قد تكون - بالقياس إلى قراء هذا العصر حتى المسلمين منهم ، الذين يرون حتمية رد الحاكمية والتشريع لله لتتحقق صفة الإسلام والإيمان - غريبة أو غير مطروقة !

إن المسلم لا يملك أن يتلقى فى أمر يختص بالعقيدة والتصور العام للوجود ، أو يختص بالعبادة ، أو يختص بالخلق ، أو يختص بالقيم والموارد التى تحكم فى المجتمع ، أو يختص بالمبادئ والأصول فى النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، أو يختص بتفسير بواعث النشاط الإنسانى وبحركة تاريخه إلا من ذلك المصدر الربانى . . ولا يتلقى فى هذا إلا عن مسلم يثق فى دينه وتقواه ، ومزاولته لعقيدته فى الحياة . .

ولكن المسلم يملك أن يتلقى فى العلوم الصحة ، كالكيمياء والطبيعة والأحياء والملك والصناعة والزراعة وطرق الإدارة - من الناحية الفنية الإدارية البحتة - وطرق العمل من هذه الناحية كذلك ، وطرق الحرب والقتال من هذا الجانب أيضاً ... إلى آخر ما يشبه هذا النشاط . . يملك أن يتلقى فى هذا كله عن المسلم وغير المسلم . . وإن كان الأصل فى المجتمع المسلم حين يقوم أنب يسمى لتوفير الكفايات فى هذه الحقول كلها باعتبارها فروض كفاية ، يجب أن تخصص فيها أفراد فتسقط عن الباقين ، وإلا أثم المجتمع كله إذا لم يوفر هذه الكفاية ولم يوفر لها الجو الذى تتكون فيه وتعيش وتعمل وتنتج . . ولكن إلى أن يتحقق هذا فإن للفرد المسلم أن يتلقى فى هذه العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية من المسلم وغير المسلم ، وأن ينتفع فيها بمجهود المسلم وغير المسلم ، وأن يشغل فيها المسلم وغير المسلم . . لأنها من الشؤون الداخلة فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم « أنتم أعلم بأمور دينكم » وهى لا تتعلق بتكوين تصور المسلم عن الحياة والكون والإنسان وغاية وجوده ؟

وحقيقة وظيفته، ونوع ارتباطاته بالوجود من حوله، وبخالق الوجود كله. ولا تتعلق بالمبادئ والشرائع والأنظمة والأوضاع التي تنظم حياته أفرادا وجماعات. . . ومن ثم فلا خطر فيها على زبغ عقيدته، وارتداده إلى الجاهلية!

فأما ما يتعلق بتفسير النشاط الإنساني كله أفرادا وجماعات - وهو المتعلق بالنظرة إلى «نفس» الإنسان، «وحركة تاريخه»، وما يختص بتفسير نشأة هذا الكون، ونشأة هذه الحياة، ونشأة هذا الإنسان، من ناحية ما وراء الطبيعة - وهو ما لا تتعلق به العلوم البحتة من كيمياء وطبيعة وفلك وأحياء وعلب. . . إلخ) فالشأن فيه شأن الشرائع القانونية والمبادئ والأصول التي تنظم حياته ونشاطه. . . مرتبطة بالعقيدة. فلا يجوز للمسلم أن يتلقى فيه إلا عن مسلم، يثق في دينه وتقواه، ويعلم أنه يتلقى في هذا كله عن الله. . . واللهم أن يرتبط هذا في حس المسلم بأمر عقيدته. وأن يعلم أن هذا مقتضى عبوديته لله وحده. . . أي مقتضى إسلامه!

إنه قد يقرأ كل آثار النشاط الجاهلي. ولكن لئلا يكثر منه تصوُّره في هذه الشؤون. إنما يعرف كيف تتصرف الجاهلية! ويعرف كيف يصحح هذه الانحرافات البشرية يردّها إلى مقومات التصور الإسلامي.

إن اتجاهات الفلسفة بجملة. واتجاهات تفسير التاريخ الإنساني بجملة. واتجاهات علم النفس بجملة. (فيما عدا بعض الملاحظات والملاحظات دون تفسيراتها العامة) ومباحث الأخلاق بجملة. واتجاهات دراسة الأديان المقارنة بجملة. واتجاهات التفسيرات الاجتماعية بجملة (فيما عدا الإحصاءات والمعلومات المباشرة. . . لا النتائج العامة المستخلصة منها. . .).

إن هذه الاتجاهات كلها في الفكر الجاهلي - غير الإسلامي - قديما وحديثا متأثرة بتأثيرا مباشرا بتصورات جاهلية. وقائمة على هذه التصورات. ومعظمها - إن لم تكن

كلها - تتضمن في أصولها المنهجية عداء ظاهرا أو خفيا للتصور الديني جملة ، وللتصور الإسلامي على وجه الخصوص !

والأمر في هذه الأثران من النشاط الفكرى والعلمى ليس كالأمر في علوم الكيمياء والطبيعة والفلك والأحياء والطب وما إليها . . مادامت في حدود التجربة الواقعية ، وتسجيل النتائج الواقعية . دون مجاوزتها إلى التفسير العلىنى في صورة من صورده . وذلك كتجاوز « الدارونية » مثلا لجال إثبات للمشاهدات وترتيبها في علم الأحياء إلى مجال القول - بدون دليل وبدون حاجة للقول كذلك إلا الرغبة والهوى - إته لا ضرورة لافتراض وجود قوة خارجة عن العالم الطبيعى لتفسير نشأة الحياة وتطورها !

إن لدى المسلم الكناية من بيان ربه الصادق عن تلك الشؤون كلها في المستوى الذى تبدو فيه محاولات البشر في هذه المجالات هزيمة مضحكة . فضلا على أن الأمر كله يتعلق تعلقا مباشرا بالعقيدة ؛ عقيدة الألوهية الواحدة والعبودية الشاملة . قاعدة هذا التصور وحيثته الكبرى . .

إن حكاية أن الثقافة تراث « إنسانى » لا وطن له ولا جنس ولا دين . . . هي حكاية صحيحة عندما تتعلق بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العملية - دون تجاوز هذه المنطقة إلى التفسيرات الفلسفية لنتائج هذه علوم - ولا إلى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشاطه وتاريخه ، ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعرية جيمما ولكنها فيما وراء ذلك إحدى مصائد اليهودية العالمية التى يهيمها جميع الحواجز كلها - بما فى ذلك بل فى أول ذلك حواجز العقيدة والتصور - لكى ينفذ منها اليهود إلى جسم العالم كله ، وهو مسترخ محذر ، ثم تزاول اليهودية فيه نشاطها الشيطانى . وفى أوله نشاطها الربوى . الذى ينتهى إلى جعل حصيلة كد البشرية كلها تؤول إلى أصحاب المؤسسات المالية الربوية من اليهود !!!

ولكن الإسلام يعتبر أن هناك نوعين اثنين من الثقافة - فيما وراء العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية - الثقافة الإسلامية ، القاعدة على قاعدة التصور الإسلامى . والثقافة الجاهلية القائمة على مناهج شتى كلها ترجع إلى قاعدة واحدة . قاعدة إقامة الفكر البشرى إلهاً ، لا يرجع إلى الله فى ميزانه . . والثقافة الإسلامية شاملة لكل حقول النشاط الفكرى والواقعى الإنسانى ؛ وفيها من القواعد والمناهج والخصائص ما يكفل نمو هذا النشاط وحيويته دائماً .

ويكفى أن نعلم أن الاتجاه التجريبي ، الذى قامت عليه الحضارة الصناعية الأوروبية الحاضرة ، قد نشأ ابتداءً فى الجامعات الإسلامية ، مستمداً أصوله من التصور الإسلامى وتوجيهاته إلى الكون وطبيعته الواقعية ومدخراته وأقواته . ثم استقلت النهضة فى أوروبا بهذا المنهج واستثمرت تسميه وترقيه ؛ بينما ركذ وترك نهائياً فى العالم الإسلامى . . بسبب بعد هذا العالم تدريجياً - بفعل عوامل كامنة فى محيطه وفعل الكيد والهجوم الصهيونى والصليبي عليه من خارجه - عن عقيدته وتصوره ومنهجه الأساسى . . ثم قطعت أوروبا ما بين المنهج الذى اقتبسته وبين أصوله الاعتقادية الإسلامية ، وشردت به نهائياً بعيداً عن الله ؛ فى أثناء شرودها عن الكنيسة التى تستطيل على الناس - بفيا وعدوا - باسم الله !

وكذلك أصبح نتاج الفكر الأوربى بجملة - شأنه شأن نتاج الفكر الجاهلى فى جميع الأزمان فى جميع البقاع - شيئاً آخر ذا طبيعة مختلفة من أساسها عن مقومات التصور الإسلامى . ووجب أن يرجع المسلم إلى مقومات تصوره وحدها . وألا يأخذ إلا من المصدر الربانى إلى استطاع بنفسه ، وإلا فلا يأخذ إلا عن مسلم تقى ، يعلم من دينه وتقواه ما يضمنه إلى الأخذ به .

إن حكاية فصل « العلم » عن صاحبه ، لا يعرفها الإسلام فيما يختص بكل العلوم

المتعلقة بمقومات التصور ، المؤثرة في نظرة الإنسان إلى الوجود والحياة والنشاط الإنساني والأوصاف والقيم والوازين والتقاليد والعادات ، وسائر ما يتعلق بحياة الكائن الإنساني من هذه النواحي . .

إن الإسلام يتسامح أن يتلقى المسلم عن غير المسلم أو عن غير التقى من المسلمين في علم الكيمياء البحتة أو الطبيعة أو الفلك أو الطب أو الصناعة أو الزراعة . أو الأعمال الإدارية أو الكتابية . . وذلك في الحالات التي لا يجد فيها مسلماً تقياً يأخذ عنه في هذا كله - كما هو واقعنا اليوم الناشئ* من بعدنا عن ديننا ونهضنا وتصورنا لمقتضيات الخلافة في الأرض - بإذن الله - وما يلزم لهذه الخلافة من هذه العلوم والمهارات المختلفة 1

ولكنه لا يتسامح أن يتلقى أصول عقيدته ولا مقومات تصوره . ولا تفسير قرآنه وحديثه وسيرة نبيه . ولا منهج تاريخه وتفسير نشاطه . ولا مذهب مجتمعه . ولا نظام حكمه ولا منهج سياسته . ولا موحيات فنه وأدبه وتعبيره . . . من مصادر غير إسلامية . ولا أن يتلقى عن غير مسلم يثق في دينه وتقواه .

إن الذي يقول هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة ، كان عمله الأول فيها هو القراءة والاطلاع ، في معظم حقول المعرفة الإنسانية . ما هو من تخصصه وما هو من هواياته الثقافية . . ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره ، فهذا هو محد كل ما قرأه ضئيلاً ضئيلاً إلى جانب ذلك الرصيد الضخم - وما كان يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك - وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره . وإنما عرف الجاهلية على حقيقتها . وعلى انحرافها وعلى ضآلتها وعلى قزامتها . . وعلى جمجمتها وانعماشها . وعلى غرورها وادعائها كذلك 1 وعلم علم اليقين أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقى 1 1 1

ومع ذلك فليس الذي سبق في هذه الفقرة رأياً لي أبديته .. فالأمر أكبر من أن يُفتى فيه بالرأي، وأنقل في ميزان الله من أن يعتمد المسلم فيه على رأي .. إنما هو قول الله - سبحانه - وقول نبيه - صلى الله عليه وسلم - نحكمه في هذا الشأن، ونرجع فيه إلى الله وإلى الرسول كما يرجع الذين آمنوا إلى الله وإلى الرسول فيما اختلفوا فيه . إن كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر :

بقول الله سبحانه عن الهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين بصفة عامة :

« وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ، فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .. (البقرة : ١٠٩)

« وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ . قُلْ : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى . وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ » .. (البقرة : ١٢٠)

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ » .. (آل عمران : ١٠٠)

وحين يتحدد الهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين على هذا النحو القاطع، يكون من البلاهة الظن لحظة بأهم يصدر في أي مبحث من المباحث المتعلقة بالعبادة الإسلامية أو التاريخ الإسلامي، أو التوجيه في نظام المجتمع للمسلم أو في سياسة أو اقتصاده إلى خير أو إلى هدى أو إلى نور ... والذين يظنون ذلك فيما عندهم هؤلاء الناس بعد بيان الله سبحانه إنما هم الغافلون !

كذلك يتحدد من قول الله سبحانه : « قل : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى » المصدر

الوحيد الذي يجب على المسلم الرجوع إليه في هذه الشئون . فليس وراء هدى الله إلا الضلال . وليس في غيره هدى ، كما تعيد صيغة القصر الواردة في النص : « قل : إنَّ هُدًى اللَّهِ هُورَ الْهُدَى » . . ولا سبيل إلى الشك في مدلول هذا النص ولا إلى تأويله كذلك !

كذلك يرد الأمر القاطع بالإعراض عن يتولى عن ذكر الله ، ويقصر اهتمامه على شئون الحياة الدنيا ؛ وينص كذلك على أن مثل هذا لا يعلم إلا ظنا ، والمسلم منهي عن اتباع الظن وأنه لا يعلم إلا ظاهرا من الحياة الدنيا فهو لا يعلم علما صحيحا :
« فَأَعْرِضْ عَنْ تَوَلَّيَ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ . إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى » . .
(النجم : ١٩ - ٢٠)

« . . . يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ » . . .
(الروم : ٧)

والذي يغفل عن هدى الله ولا يريد إلا الحياة الدنيا - وهو شأن جميع « العلماء » اليوم ! - لا يعلم إلا هذا الظاهر . وليس هذا هو العلم الذي يثق المسلم في صاحبه فيتلقى عنه في كل شأنه . إنما يجوز أن يتلقى عنه في حدود علمه للمادى البحت . ولا يتلقى منه تفسيره ولا تأويله عاما للحياة أو متعلقاتها التصورية .. كما أنه ليس هو العلم الذي تشير إليه الآيات القرآنية ، وتثني على أهله فأى علم لا يؤدي إلى الاهتداء إلى الله ؛ ولا يقوم على إدراك فضل الله في تعليم الإنسان ما لم يعلم ؛ وفي منحه ابتداء القدرة على الإدراك ؛ وفي تسخير النواويس الطبيعية له .. أى علم لا يقوم على هذه الأسس هو علم ضال مضل ؛ وليس هو العلم الذي تفصده الآيات القرآنية وتثني عليه .. كما يفهم الذين ينتزعون النصوص القرآنية من سياقها ليستشهدوا بها في غير مواضعها !

إن العلم - بطبيعة الحال - ليس مقصوراً على علم العقيدة ، وعلم الفرائض الدينية .. فالعلم يشمل كل شيء ، ويتعلق بالقوانين الطبيعية وتسخيرها في خلافة الأرض تعلقه بالعقيدة والفرائض على السواء .. ولكن العلم الذي ينقطع عن قاعدته الإيمانية ليس هو العلم الذي يعنيه القرآن وينتق على أهله .. إن هناك ارتباطاً بين القاعدة الإيمانية وعلم الفلك ، وعلم الأحياء ، وعلم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم الطب ، وسائر هذه العلوم المتعلقة بالنواميس الطبيعية والقوانين الحيوية .. إنها كلها تؤدي إلى الله ؛ حين لا يستخدمها المولى المنصرف للاعتماد عن الله .. كما اتجه المنهج الأوربي في النهضة العلمية - مع الأسف - بسبب الملامات الفكرة التي قامت في التاريخ الأوربي خاصة ، بين المشتغلين بالعلم وبين الكنيسة الناشئة ؛ ثم ترك آثاره العميقة في مناهج الفكر الأوربي كلها ، وفي طبيعة التفكير الأوربي . وترك الرواسب السامة بالعداء لأصل التصور الديني جلة - للأصل التصور الكنسي وحده . وللكنيسة وحدها - في كل ما أنتجه الفكر الأوربي في كل حق من حقول المعرفة . سواء كانت فلسفية ميتافيزيقية ، أو كانت بحوثاً علمية بحتة لعللاقة لها - في الظاهر - بالموضوع الديني ؛

وإذا تقرر أن مناهج الفكر الغربي وتناج هذا الفكر في كل حقول المعرفة ، يقوم ابتداء على أساس تلك الرواسب السامة بالعداء لأصل التصور الديني جلة .. فإن تلك المناهج وهذا النتاج أشد عداءاً للتصور الإسلامي خاصة ؛ لأنه يعتمد هذا بصفة خاصة ؛ ويتحرى - في حالات كثيرة - وفي حظه متعمدة ، تجميع العقيدة والتصور والمعلومات الإسلامية ؛ ثم تحطيم الأسس التي يقوم عليها تميز المجتمع المسلم في كل مقوماته .. ومن ثم يكون من الغفلة المزدية الاعتماد على مناهج الفكر الغربي وعلى نتاجه كذلك في الدراسات الإسلامية .. ومن ثم يجب الحيلة كذلك في دراسة العلوم البحتة - التي لا بد لنا في موقفنا الحاضر من تلقيها من المصادر الغربية - من أية ظلال فلسفية تتعلق بها . لأن هذه الظلال

معادية في أساسها للتصور الديني جحلة ، وللتصور الإسلامي بصفة خاصة . وأي قدر منها يكفي لتقسيم ينبوع الإسلامى الصافى ..

وسنحاول فيما يلى أن نقول كلمة مفصلة عن الأدب والتاريخ بوجه خاص ، وكيف تدرس هذه الجوانب دراسة مأمونة لنفشئة « المسلم » وتنقية ضميره من شوائب الجاهلية التى تدمر وجه الأرض جميعا .

إن الأدب هو التفسير الشعورى للحياة . وهو منبعث من المنبع الذى تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات فى بيئة من البيئات .

ولقد يكون الأدب أشد للمؤثرات فى تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفى طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب أن يكون لنا أدب نابع من التصور الإسلامى . ولعله يحسن أن نقول هنا كلمة مفصلة عن منهج الأدب الإسلامى :

الأدب - كسائر الفنون - تعبير موح عن قيم حية يتعمل بها صمير الفنان . هذه القيم قد تختلف من نفس إلى نفس ، ومن بيئة إلى بيئة . ومن عصر إلى عصر ، ولكنها فى كل حال تنبثق من تصور معين للحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون ، وبين بعض الإنسان وبعض .

ومن العبث أن نحاول تجريد الأدب أو الفنون عامة من القيم التى يحاول التعبير عنها مباشرة ، أو التعبير عن وقعها فى الحس الإنسانى . فإننا لو أفلقنا - وهذا متعذر - فى تجريدها من هذه القيم ، لن نجد بين أيدينا سوى عبارات حاوية ، أو خطوط جوفاء ، أو أصوات غفل ، أو كتل صماء .

كذلك من العبث محاولة فصل تلك القيم عن التصور الكلى للوجود والحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون والأحياء والأحداث ، وبين بعض الإنسان وبعض . ويستوى أن يشعر الإنسان بأن له تصورا خاصا للحياة أو لا يشعر ، لأن هذا قائم فى نفسه على كل

حال ، وهو الذى يحدد قيم الحياة في نظره ، ويلون تأثراته بهذه القيم . . .

والإسلام تصور معين للحياة ، تنبثق منه قيم خاصة لها . فمن الطبيعي إذن أن يكون التعبير عن هذه القيم ، أو عن وقعها في نفس الفنان ، ذا لون خاص .

وأهم خاصية للإسلام أنه عقيدة ضخمة جادة فاعلة خالقة منشئة ، تملأ فراغ النفس والحياة ، وتستنفد الطاقة البشرية في الشعور والعمل ، وفي الوجدان والحركة ، فلا تبقى فيها فراغا للقلق والخيرة ، ولا للتأمل الصائغ الذى لا يقش سوى الصور والتأملات .

وأبرز ما فيه هو اواقعية العملية حتى في مجال التأملات والأشواق . فكل تأمل هو إدراك أو محاولة لإدراك طبيعة العلاقات الكونية أو الإنسانية ، وتوكيد للصلة بين الخالق والخلق ، أو بين مفردات هذا الوجود . وكل شوق هو دفعة لإنشاء هدف ، أو لتحقيق هدف ، مهما علا واستطال .

وقد جاء الإسلام لتطوير الحياة وترقيتها ، لا للرضى بواقعها في زمان ما أو في مكان ما . ولا لجرد تسجيل ما فيها من دوافع وكرايم ، ومن نزعات وقيود ، سواء في فترة خاصة ، أو في المدى الطويل .

مهمة الإسلام دائما أن يدفع بالحياة إلى التمدد والنمو والترقى ، وأن يدفع بالطاقات البشرية إلى الإنشاء والاطلاق والارتفاع .

ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى للحياة ، قد لا يحفل كثيرا بتصوير لحظات الضعف البشري ، ولا بتوسع في عرصها ، وبطبيعة الحال لا يحاول أن يبررها ، فصلا على أن يزينا بحجة أن هذا الضعف واقع ، فلا ضرورة لإنكاره أو إخفائه . إن الإسلام لا يكر أن في البشرية ضعفا ، ولكنه يدرك كذلك أن في البشرية قوة . ويدرك أن مهمته هي تمليب القوة على الضعف ، ومحاولة رفع البشرية وتطويرها وترقيتها ، لا تبرير ضعفها أو تزوينه .

والأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي للحياة قد يلم أحيانا بالاحظات الضعف البشري ، ولكنه لا يلبث عندها إلا ريثما يحاول رفع البشرية من وهدة هذه الاحظات ، وإطلاقها من عقال الضرورة وتضعفها . وهو لا يصنع هذا متأثراً بالمعنى الضيق لمفهوم «الأخلاق» إنما يصنعه متأثراً بطبيعة التصور الإسلامي للحياة ، وبطبيعة الإسلام ذاته في تجديد الحياة وترقيتها ، وعدم الاكتفاء بواقعها في لحظة أو فترة .

والنظرة الإسلامية لا تؤمن بسلبية الإنسان في هذه الأرض ، ولا بضآلة الدور الذي يؤديه في تجديد الحياة وترقيتها . ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي لا يهتف للكائن البشري بضعفه ونقصه وهبوطه ؛ ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بأطيايف اللذائذ الحسية ، أو بالنشهى الذي لا يخلق إلا القلق والحيرة والحسد والسلبية . إنما يهتف هؤلاء الكائن بأشواق الاستعلاء والطلاقة ، ويملأ فراغ حياته ومشاعره بالأهداف البشرية التي تجدد الحياة وترقيها . سواء في صير الفرد أو في واقع الجماعة .

وليست الخطب الوعظية هي سبيل الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي ، فهذه وسيلة بدائية وليست عملاً فنياً بطبيعة الحال .

كذلك ليست وظيفة هذا الأدب أو الفن هي تزوير الشخصية الإنسانية أو الواقع الحيوى ، وإبراز الحياة البشرية في صورة مثالية لا وجود لها . إنما هو الصدق في تصوير المقدرات الكامنة أو الظاهرة في الإنسان . والصدق كذلك في تصوير أهداف الحياة اللائقة بعالم من البشر ، لا يقطع من الدثاب !

الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي أدب أو فن موجه ، بحكم أن الإسلام حركة تجديد وترقية مستمرة للحياة ، فهو لا يرضى بالواقع في لحظة أو جيل ، ولا يبرره أو يزينه لمجرد أنه واقع . فمهمته الرئيسية هي تغيير هذا الواقع وتحسينه ، والإيحاء الدائم بالحركة الخالقة المنشئة لصور متجددة من الحياة .

وقد يلتقي في هذا مع الأدب أو الفن الموجه بالتفسير المادى للتاريخ . يلتقى معه لحظة واحدة ثم يفترقان . .

فالصراع الطبقي هو محور الحركة التطورية في ذلك الفن . أما الإسلام فلا يعطى الصراع الطبقي كل هذه الأهمية ، لأن نظرتة إلى أهداف البشرية أوسع وأرقى . إنه لا يرضى بالظلم الاجتماعى ولا بقرء ، ولا يهتف للناس بالرضى به أو التذاذها وهو يعمل - فيما يعمل - لمكافحته وتبديله . ولكنه لا يقيم حركته على الحقد الطبقي ، بل على الرغبة في تكريم الإنسان ورفع عن ذلك الخضوع للحاجة والضرورة ، وإطلاق إنسانيته المبدعة من الانحصرار في الطعام والشراب وجوعات الجسد على كل حال .

فالمحور الذى تدور عليه حركة النمو والتجدد في المنهج الإسلامى هو ترقية البشرية كلها ، ودفعها إلى الانطلاق والارتفاع ، وإلى الخلق والإبداع . وفي الطريق يلم بالآلام الطبقات وقومها ، ليحطم هذه القيود ، ويزيل تلك الآلام .

إنه لا يحتر آلام البشر ، ولكنه لا يستخدم الحقد الطبقي لإزالتها ، لاعتباره أن الحقد ذاته قيد يحول دون انطلاق البشرية إلى آفاق أعلى !

أما كيف يعالج هذه الآلام علاجا واقعيا عمليا ، لا وعظيا ولا خياليا ، فقد تحدثنا عنه في غير هذا الموضع . إنما المهم أن نقرر هنا أن الأدب أو الفن الإسلامى أصبأر فن موجه . موجه بطبيعة التصور الإسلامى للحياة وارتباطات السكان البشرى فيها ، وموجه بطبيعة المنهج الإسلامى ذاته ، وهى طبيعة حركية دافعة للإشياء والإبداع ، وللترقى والارتفاع . ولست أعنى التوجيه الإجبارى على نحو ما يفرضه أصحاب مذهب التفسير المادى للتاريخ ، إنما أعنى أن تكيف النفس البشرية بالتصور الإسلامى للحياة ، هو وحده سيلهمها صورا من الفنون غير التى يلهمها إيهاها التصور المادى ، أو أى تصور آخر ، لأن التعبير الفنى لا يخرج عن كونه تعبيراً عن النفس كتعبيرها بالسلوك في واقع الحياة .

وأخيراً فإن الإسلام لا يحارب الممنون ذاتها ، ولكنه يعارض بعض التصورات والقيم التي تمير عنها هذه القنون . و يقيم مكانها - في عالم النفس - تصورات وقيم أخرى ، قادرة على الإيجاء بتصورات جمالية إبداعية ، وعلى إبداع صور فنية أكثر جمالا وطلاقة ، تنبثق ابتغاء ذاتيا من طبيعة التصور الإسلامي ، وتتكيف بخصائصه المميزة .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة المسلمة . فالذي نعنيه هو مجرد الاختيار والالتقاء . ففي هذه الآداب ماثلتكم روحه من بعض الجوانب مع الروح الإسلامية . لالأنه حث على الفصائل وتقييح للذائل ؛ فالأدب ليس منبرا خطايا للوعظ والإرشاد . ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية أرفع من المادة ؛ ولأنه يعترف بالقيم العنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق في روحه مع المنهج الإسلامي في عومه . ويمكن دراسته مع حسن الاختيار .

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه ذو طبيعة خاصة ، وذو خطورة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالعسفة والتصور العام للحياة . وستؤدي تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين صورة عن الحياة تختلف اختلافا رئيسيا عن التصور الإسلامي لاتجاه الحياة والتاريخ .

وفوق ذلك فإن المؤرخين - لأنهم أورييون في الغالب - جعلوا محور التاريخ العالمي هو تاريخ أوريا . وهم في هذا معذورون بحكم الفطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا عن الأثرة النربية والنزور الأوربي . فدراسة ناشئتنا لتاريخ ، تلك روحه وهذه طريقته ، يعلمهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية في سير خط الزمن ، وأن هذا الأثر ضعيف ضئيل .

والثانية: أن أوربا هي محرك خط الزمن ، وأن الإسلام بالذات ليس له إلا أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء في تكوين فكرة عامة عن الحياة والخلق والسلوك ، أو في الشعور بالعمزة الإسلامية أمام التصادم الأوربي الجارف .

يجب أن تأخذ في وضع تاريخ عالمي عام ، من وجهة النظر الإسلامية ، في تفسير الحوادث والوقائع ، فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن يضع أوربا في هذا التاريخ في موضعها الحقيقي لا تتجاوزده ، وعلى أن تبرز دور البشرية بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة في خط سير التاريخ .

إن التاريخ ليس هو الحوادث ، إنما هو تفسير هذه الحوادث ، والاهتمام إلى الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين شتاتها ، وتجعل منها وحدة متماسكة الحلقات ، متفاعلة الجبرئيات ، ممتدة مع الزمن وبيئة امتداد الكائن الحي في الزمان والمكان .

ولكي يفهم الإنسان الحادثة ويفسرهما ، ويربطهما بما قلها وما تلاها ، ينبغي أن يكون لديه الاستعداد لإدراك مقومات النفس البشرية جميعها : روحية وفكرية وحيوية ، ومقومات الحياة البشرية جميعها : معنوية ومادية . وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ، ويستجيب لوقوعها في مداركه ، ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تخرج وتمحيص و نقد .

وعلى ذلك فإن التاريخ الإسلامي يجب أن تعاد كتابته على أسس جديدة وبمنهج آخر . يجب أن ينظر إلى الحياة الإسلامية من زاوية جديدة ، وتحت أضواء جديدة ، لكي تسلي كل أسرارها وإشعاعاتها ، وتكشف بكل عناصرها ومقوماتها

وفي هذه الدراسة الجديدة يجب أن تكون المصادر الإسلامية هي المرجع الأول ،

بعد أن يعيش الباحث عقله وروحه وحسه في جو الإسلام كعقيدة وحركة وفكرة ونظام . وفي جو الحياة الإسلامية كقطعة من حياة البشرية الواقعية . وهذه الحياة في هذا الجو ضرورية جداً لتفتح نوافذ إدراكه جمعاً ، لائقهم تلك الحياة فحسب ، بل لإدراكها ككائن حي ، وإدراك مواقع الحوادث والوقائع في جسم هذا الكائن الحي .

وإنه ليعز على الباحث في أية فترة من حياة الإنسانية أن يدركها إدراكاً حقيقياً داخلياً إلا أن يتجاوب معها بكل ذاتيته ، وأن يعيش في جوها بكامل مؤثراتها وإيحائها . فليست هذه خصيصة قاصرة على الحياة الإسلامية ؛ وإن كانت أكثر وضوحاً بالقياس إلى الحياة الإسلامية ، لأن مقومات هذه الحياة تختلف في كثير من أنواعها وماهياتها عن مقومات الفترة الحاضرة .

وإنه ليصعب أن نتصور إمكان دراسة الحياة الإسلامية كاملة دون إدراك كامل للعقيدة الإسلامية ، وللتصور الإسلامي عن الألوهية والسكون والحياة والإنسان ، ولطبيعة استجابة المسلم لتلك العقيدة ، وطرقته في الاستجابة للحياة كلها في ظل تلك العقيدة . وهذه الخصائص كلها لا يمكن أن تطلب إلا عند باحث مسلم ، يعيش في حركة إسلامية ؛ وهي الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعادة كتابة التاريخ الإسلامي .

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في خلال هذه الحياة التاريخية الإسلامية ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والتطورات ، والاضطرابات . ولا بد من ربط هذا كله بطبيعة العقيدة الإسلامية وما فيها من روح ثورية - لاني شكلها الخارجي وحطواتها العملية فحسب - ولكن في تفسيرها للعلاقات الكونية ، وللعلاقات الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية . وفي تصويرها لنظام الحكم وسياسة المال وطرق التشريع ووسائل التنفيذ . . الخ . وهي كلها من مقومات الحياة ، وبالتالي من مقومات التاريخ لهذه الحياة .

إن المعارك الحربية ، والمعاهدات السياسية ، والاحتكاكات الدولية .. وما إليها مما
يعنى به التاريخ غالباً أكثر من سواه . . . إنها كلها محكومة بعوامل أخرى هي التي يجب
أن تبرز عند كتابة التاريخ . . هذه العوامل هي التي مختلف الباحثون في إدراكها وتقديرها :
كل يخضع للعسفة التي تسيطر على تفكيره وتقديره ، أي لطريقة إدراكه للحياة في
عمومها . وللباحث المسلم الذي يعيش في حركة إسلامية ، المرية لها في دراسة الحياة
الإسلامية ، لأن طريقة إدراكه للحياة تحت بصلة إلى حقيقة هذه العوامل المؤثرة في سير
التاريخ . ومن ثم فهو أقدر على التمس بها واستبطانها ، والاستجابة لها استجابة
كاملة صحيحة .

وعلى ضوء إدراكه لطبيعة العقيدة الإسلامية ، وطريقة استجابة المسلمين لها ، يستطيع
أن يزن دوافع الحياة الإسلامية في تلك الفترة التاريخية ، والقيم الإنسانية الكامنة فيها ،
وأسباب النصر والهزيمة في كل خطوة . وأن يتصور الحياة الظاهرة والباطنة لتلك الجماعات
الإنسانية في عهد الإسلام الأول وفي البلاد التي انشاح فيها ، فيضم إلى الجواب الظاهرة
التي لا يدرك الغريبون سواها في الغالب ، كل الجوانب الروحية الخفية التي يعدها الإسلام
واقعة من الواقع ، ويحسب لها حسابها في سير الزمان وتشكل الحياة في كل زمان ومكان .
ولما كانت الحياة الإسلامية فترة من الحياة البشرية ، والمسلمون جماعة من بني
الإنسان في حيز من الزمان والمكان ، والإسلام رسالة كونية بشرية غير محدودة بالزمان
والمكان . . فإن التاريخ الإسلامي لا يمكن فصله من التاريخ الإنساني .

وقد تأثرت تلك الفترة - من غير شك - بمواجهة الإسلام فيها للجاهلية ، والتعامل
مع تلك العوامل التي كانت واقعة عند مولد الإسلام . ثم أثرت بدورها في تجارب البشرية
من بعد ، وبخاصة تلك الجهات التي امتدت إليها أوجورها . فلا بد إذن عند كتابة

التاريخ الإسلامى من الإسلام بالصورة التى انتهت إليها الإنسانية قبل مولد الإسلام ،
والحالة التى صارت إليها المجتمعات البشرية فى الأرض ، وبخاصة من ناحية العقائد الدينية
وسائر ما يتعلق بها من أفكار وفلسفات ونظريات ، ومن ناحية الأوضاع الاجتماعية
وما يتعلق بها من نظم الحكم وسياسة المال وعلاقات المجتمع والأخلاق والمعادن والأفكار ،
كى تدوين على صوئها حقيقة دور الإسلام وطبيعته ، ويمكن تفسير استجابة العالم لهذا
النظام الجديد قبولاً أو رفضاً ، وتصور أسباب الصراع وعوامل النصر والهزيمة كاملة ،
وعناصر التفاعل والتدافع والتلاقى والانسكاس على مر الأيام .

وإذا كان الإسلام بوضع العالم إذ ذاك ضرورياً ، فإن الإسلام بوضع الجزيرة العربية
وتصور الحياة فيها من كافة نواحيها أكثر ضرورة بوصفها مهد الإسلام الأول من جهة ،
ومركز التجمع والانسياح من جهة أخرى .

فهل كانت مصادفة عابرة أن يظهر هذا الرسول بهذا الدين فى هذا الموضع من الأرض
فى هذا الزمان ؟ أم أن هنالك نظاماً مقدوراً ، وقصداً مقصوداً ، وتديراً معيناً ، وترتيباً
موضوعاً ، لتلتقى هذه الغلواهر كلها حيث التقت ، كى تؤدى دوراً معيناً ، ليس أقل نتائجه
تخطيط خريطة العالم فى عالم الظاهر وفى عالم الشعور على هذا الوضع الذى صارت إليه
الأمر ، منذ ذلك التاريخ البعيد ؟

ولعل هذا انحاط أن يسوق إلى دراسة « محمد الرسول » فى هذا السياق الكونى
للتاريخ . فاعمل فى شخصه ، وفى نسبه ، وفى بيئة حياته ، وفى تقاليد بيئته . . وفى سائر
ما يحيط بالهرد الإنسانى من مفومات ، عوامل مقصودة ، وموافقات مدبرة ؛ وأنها لم
تكن مصادفة عابرة أن يشار إليه من بين الجموع البشرية الحاشدة ، وأن يقال : أنت .
فاتدب لهذا الحدث الكونى الذى لم يسبق ولم يلحق بتظير .

ولعله كذلك أن يسوق إلى دراسة طبيعة هذا الحدث ، والفكرة الكلية التي
يضمها ، قبل البدء في دراسة الأحداث والانقلابات العالمية التي تمت على أساسها . .
وبذلك تهيأ لمثل هذا التاريخ صورة مشكلة الجوانب لكل الأوضاع والأحوال
التي نشأت عنها الاستجابات التي وقعت بالفعل في تاريخ الإسلام في الفترة التي
تلت ظهوره ، كما يتهيأ له تفسير هذه الاستجابات تفسيراً صحيحاً ، مستكلاً لكل عناصر
الحكم والتقدير .

وبذلك يستحيل التاريخ عملية استبطان وتجاوب في ضائر الأشياء والأشخاص ،
والأزمان والأحداث . ويتصل بناموس الكون ، ومدارج البشرية ، ويصبح كائناً حياً ،
ومادة حياة .

ومتى استقام البحث على ذلك المنهج الذي أسلفنا ، وبرزت تلك المقومات الأساسية
لطبيعة الدعوة ، وطبيعة الرسول ، وطبيعة البيئة التي استقبلت الدعوة واستقبلت الرسول ،
وطبيعة المجتمع الإنساني الذي كان يعاصر مولد الإسلام ؛ وطبيعة العقائد والأفكار التي
كانت تسوده يومذاك . .

متى برزت تلك المقومات الأساسية ، سهل تتبع نشاطها وتفاعلها وصيرورتها ، وأمكن
تصوير وتصور خطوات الدعوة على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - هذه الخطوات
التي تسير متأثرة بتلك المقومات كلها ؛ وتفاعل بعضها مع بعض ، وتيسر لنا وللدس في
هذا الجليل أن نعرف كيف احتار الرسول رحاله ، ومن أية طينة كان هؤلاء الرجال ؛
وكيف صاغ الرسول رجاله ، وكيف أعدهم للمهمة العظمى ؛ وكيف بنى الرسول نظامه ،
وعلى أي الأسس قام هذا النظام ؛ وكيف تحولت الجزيرة العربية بهذا لهذا الدين الجديد ،
أو لهذا النظام الجديد ؛ وماذا كان في طبيعتها وفي ظروفها وفي رجالها وبيوتها وعشائرها ،

وفي علاقاتها الاجتماعية ، وملابسها الاقتصادية والجغرافية والحيوية . . من استعداد
لتلبية هذا الحدث أو معارضته . . إلى آخر هذه المباحث التي تصور المرحلة الأولى من
مراحل حياة الإسلام ، أو من تاريخ الإسلام ، والتي تصح تسميتها باسم : « الإسلام على
عهد الرسول » . .

ثم نجيء المرحلة الثانية : مرحلة « المد الإسلامي » . ذلك عندما انساح الإسلام في
مشرق الأرض ومعارضها . عندما فاض ذلك الفيض الانفجاري العجيب الذي لم يعرف له
العالم نظير في سرعته وقوته . لامن ناحية المفتح العسكري وحده ، ولكن من ناحية التأثير
الروحي والفكري والاجتماعي أيضاً . أي من الناحية الإنسانية الشاملة ، التي شهدت
تحولاً كاملاً في خط سير التاريخ على مولد هذا الدين الجديد ، وانتشاره ذلك الانتشار
العجيب !

وهنا تبدو قوة المهيج الذي أشرنا إليه ، ويمكن تتبع أعمال الهدم والبناء ، التي قام
بها الإسلام في تلك الرقعة الفسيحة التي امتد إليها ، وتعامله مع الأفكار والمقائد التي
كانت سائدة فيها ، ومع النظم الاجتماعية التي كانت تظللها ، ومع الظروف الاقتصادية ،
والخلفات التاريخية ، والملابس الإنسانية ، في أحصب بقاع الأرض ، وأكثرها حضارة
في ذلك الزمان .

ولقد الإسلامي لم يقف عند الحدود التي وصلت إليها فتوحاته العسكرية . فقد امتدت
الموجة العسكرية ، والحضارة التي كونها إلى ما وراء حدود العالم الإسلامي قطعاً . ولا بد من
دراسة آثار هذا المد فيما وراء هذه الحدود . دراستها طرداً وعكساً في حياة العالم الإسلامي
دائه ، وفي حياة العالم غير الإسلامي كله . فقد أخذ هذا العالم من الإسلام وأعطى ، وقد تأثر به
وأثر فيه . ودراسة هذه التفاعلات في ضوء المهيج الذي صورنا خصائصه ، كفيلة بأن تنشيء
صورة من التاريخ غير مسبوقة ، ذات حيوية خاصة ، وذات طابع خاص ؛ بل كفيلة بأن

تنشئ صورة للعالم الإنساني وخطواته الحية مختلفة قليلا أو كثيرا عن الصورة التي اعتاد العربون أن يرسموها ، والتي اعتدنا نحن أن نراها .

ثم يحىء دور « انحسار المد الإسلامي » . وعلى ضوء النهج وضوء دراسة المراحل التاريخية السالفة يمكن أن نتبين أسباب هذا الانحسار وعوامله الداخلية والخارجية جميعا : إن كانت هذه العوامل من طبيعة العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي كما يزعم من يلقون الشبهات على الإسلام ، أو أنها من صبح المسلمين أنفسهم ، ومن صنع أعداء هذا الدين في العالم غير الإسلامي ؟ ثم هل كان هذا الانحسار شاملا أم جزئيا ؟ وسطحيا أم عميقا ؟ وما أثر هذا الانحسار في خط سير التاريخ ، وفي تكييفه أحوال البشر ، وفي قواعد التفكير والسلوك ، وفي العلاقات الدولية والإنسانية ؟ وما وزن الأفكار والنظم والمعتقدات التي استحدثتها الإنسانية بالقياس إلى نظائرها في الإسلام ؟ وماذا كسبت البشرية وماذا خسرت من وراء انحسار المد الإسلامي وظهور هذا المد الأوربي الذي ما تزال أظلالنا بقاءه ؟ ومن ثم يصبح الحديث عن « حاضر الإسلام » طبيعيا وفي آوانه ، قائما على أسسه الواضحة الصريحة . وليس حديثا تمليه العاطفة أو التعصب من هذا الجانب أو ذاك ، ويصبح التاريخ الإنساني في ضوء منهجنا الخاص بمسلسل الحقائق ، متشابك الأواصر ، ويتحدد دور الإسلام في هذا التاريخ في الماضي وفي الحاضر ، وتبين خطوطه في المستقبل على ضوء الماضي والحاضر .

هذه إشارات مجملة للعمل في الدائرة الفكرية للتمهيد للوجود الفعلي للإسلام . ولكن شيئا من هذا كله لن يكون ذا قيمة قبل أن تدرك العصبية المؤمنة في الأرض أن هذا الدين عقيدة تتمثل في إفراد الله سبحانه بالألوهية ، ومن ثم إفراده بألهاكية . و « دين » يتمثل في نظام يتزجج هذه العقيدة .. وأن تدرك كذلك أن هنالك توقفا في « وجود » الإسلام . وأن الخطوة الأولى هي إعادة وجود الإسلام عقيدة ، ليتمكن بعد ذلك وجوده نظاما . وأن يستيقنوا أن المستقبل لهذا الدين ؛ على الرغم من هذا التوقف الموقوت . والله السعمان .

في مَشْرِقِ لَطَرْقِ

والآن فإلى أين نحن نسير ؟

يجب أن نقف لحظة لنسأل أنفسنا هذا السؤال ؛ ولنوجه حياتنا في الاتجاه الذي نريد .
إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب . . هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وما تلوحه
الأسن ، وبقر في الأذهان . . فأما نحن فنعتمد أنه انقسام ظاهري لا حقيقي ؛ وأنه انقسام
على المصالح لا على المبادئ ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار .
فطبيعة التفكير الأوروبي الأمريكي لا تفرق في حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسي .
كلتاها تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة ، وإذا كانت روسيا والصين وما إليها قد
صارت شيوعية مادية فإن أوروبا وأمريكا لا تفرقان عنها في التصور المادي للحياة والتاريخ .
فليس وراء التفكير المادي الذي يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ،
ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح . . ليس وراء هذا التفكير الذي يقضي العنصر
الروحي من الحياة ؛ (وينفي الإيمان بغير العمل والتجربة ؛ ويحتقر النبل العليا المجردة ؛
وينكر وجود حقائق للأشياء إلا وظيقتها - على نحو ما تصنع فلسفة البراجما تزم - ليس
وراء هذا التفكير إلا للمادية الماركسية في صورة أخرى)

إنه لا يوجد اختلاف في طبيعة التفكير الأمريكي والروسي ، ولكن توجد اختلافات
في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والذي يحسك الأمريكي المادي أن يكون شيوعيا ليس
فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادي للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة
أمامه ليصبح ثريا ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك .

فلا يخذلنا أن رى الصراع قوياً وعنيفاً بين كتلتى الشرق والغرب : فكلتاها لا تملك إلا فكرة مادية عن الحياة ، وكلتاها قريبة فى طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاها لا تتنازعان على مبدأ أو فكرة ، إنما تنادىان النفوذ فى العالم ، والربح فى الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقى العميق ، فهو بين الإسلام وبين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التى تقف لقوة الفكر المادية التى مدين بها أوروبا وأمريكا وروسيا والصين على السواء . الإسلام هو الذى يتضمن التصور الكلى الشامل المتناسق عن الوجود والحياة ؛ ويقم التكافل الاجتماعى فى المحيط الإنسانى مقام الصراع والتطاحن ؛ ويحمل للحياة قاعدة روحية تصلها بانخالت فى السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها فى الأرض ؛ ولا تنتهى بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة ، وإن كان النشاط للمادى المشر عبادة من عبادات الإسلام .

وحقيقة إن الأديان الروحية - وفى مقدمتها المسيحية - تنكر المادية الأوربية الأمريكية ، كما تنكر المادية الشيوعية ، لأنها من طبيعة واحدة تتعارض مع الفكرة الروحية فى الحياة . ولكن المسيحية - فيما أرى - لا تحسب قوة إيجابية فى مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فقد انتهت إلى أن تكون ديانة فردية انمزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو فى ظلها المودائم الفعال . ولقد عجزت عن مسايرة الحياة العملية فى الأحيال المتلاحقة ، ولم تسيطر على الحياة الواقعة ، لأنها - كما صنعتها الكنيسة والمجامع المقدسة - بعيدة عن واقعات الحياة .

والمسيحية كما انتهت إليه لا نستطيع أن نجرى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التغير ؛ لأنه ليس فى صميمها أية فكرة عن الحياة الواقعة العملية . فأما الإسلام فهو نظام كوفى كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه التشريع ، وفيه التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الخاضع للوجدان والتشريع ، القابل للنمو فى الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للبشرية تصورا كاملا شاملا عن الوجود والحياة، ونظاما عمليا واقميا للمجتمع،
وشريعة مفصلة وقابلة للنمو التقريبي الذي يقابل حاجات المجتمع المتجددة .
وهو يقيم نظامه على أساس تصور شامل عن الحياة يرفض التفكير المادي ، وقيم
السلوك على أساس المنصر الروحي الأخلاقي ، فيرفض فكرة المنفعة القربية . وبذلك
يصطدم اصطداما مباشرا بالعقلية المادية السائدة في الكتلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع
الحياة إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القربية ؛ التي تستشرعها أوروبا وأمريكا وروسيا
على السواء .

من ذلك الاستعراض السريع يبدو جلي أن الصراع الحقيقي في المستقبل لن يكون
بين الرأسمالية والشيوعية، ولا بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي . . . ولكنه سيكون
بين المادية المتمثلة في الأرض كلها وبين الإسلام . . أو بتعبير أصح وأدق ستكون بين
النظام الذي يحمل عبودية لله وحده ، ويخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده،
وبين سائر الأنظمة الأرضية التي تقوم على أساس من عبودية العباد للعباد . .
والمعسكران الشرقي والغربي على السواء يدركان هذه الحقيقة . ويصعلان معا - على
كل ما بينهما من منافسات ومن متناقضات - على سحق حركات البعث الإسلامي في كل
مكان وعلى حرب الإسلام بكل صور الحرب في كل مكان .

وهذا ما ينبغي أن يدركه الداهون إلى الله ، فلا يتغدهوا هذا النزاع الظاهري بين
المعسكرات المختلفة ، وبين الأنظمة المختلفة .

إن الإسلام هو القوة الحقيقية التي يحسب لها المعسكران كل حساب . وبقي أن يعرف
أصحاب الإسلام هذه الحقيقة وأن يقيموا خطتهم على هذا الأساس . .

وحركات البعث الإسلامي اليوم في مفترق الطرق . ونقطة البدء الصحيحة في الطريق

الصحيح ، هي أن تتبين الشرط الأساسي « وجود » الإسلام ، أو عدم وجوده ؛ وأن تستيقن أن « وجود » الإسلام اليوم قد توقف ؛ والافتقار لهذا التقرير الخطير ، ولا يتاح لها الأمر ، فتعجم عن رؤيته والجر به . وأن نعم أنها تستهدف إعادة إنشاء الإسلام من جديد ؛ أو تغيير أدق رده مرة أخرى إلى حالة « الوجود » بعد أن توقف هذا الوجود فترة ..

هذا طريق .. والطريق الآخر أن تظن هذه الحركات - لحظة واحدة - أن الإسلام قائم ، وأن هؤلاء الذين يدعون الإسلام ويسمون بأسماء المسلمين هم فعلا « مسلمون » وأن الأوضاع « العلمانية » السائدة في الأرض هي أوضاع « إسلامية » كالوضع الذي أقامه أتاتورك ، والأوضاع التي سارت على نسقه .. كما يريد « وفرد كاتول سميث » وأمثاله والمخدوعون به والمخادعون ، أن يلقوا في روع الناس !

هذا طريق .. وذلك طريق . وحركات البعث الإسلامي اليوم على مفرق الطريق ! فإن سارت في الطريق الأول سارت على صراط الله وهداه ؛ وعلمت أنها تواب توفعا في « وجود » الإسلام ذاته . وأنها تستهدف ما تستهدفه محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والجماعة المسلمة الأولى ؛ وأنها ستلقى مثلمالقى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، من الاضطهاد والتمذيب ، ومن الصبر والمصابرة ، ثم من النصر والتأييد ، والتمسكين في الأرض في سبيل المطاف .

وإن سارت في الطريق الثاني الذي يدلف عليه مستر « وفرد كاتول سميث » وضرباؤه والمخدوعون به والمخادعون ، فسيسير وراء مراب كاذب . تلوح لها فيه من بعيد « صائم » .. تحرف الكلم عن مواضعه ، وتشتري بآيات الله ثعنا قليلا ؛ وترفع راية الإسلام على مساجد الضرار ؛ وتضع لافتات إسلامية على معسكرات العجور والاحلال !

إن حركات البعث الإسلامي تتناثر اليوم على وجه الأرض كلها ؛ وتفتح على الصليبية عربنها في قلب أمريكا وأوروبا ؛ وتنتفض في آسيا وإفريقية - على الرغم من كل ما رصدته لها الصليبية والصهيونية من الأجهزة والأوصاع التي تحاول سحقها .

ولكن هذه الحركات يمكن أن يذهب وراء السراب الخادع ؛ ويمكن أن تسلك الطريق الفاسد ..

ودجاؤنا في الله كبير أن يفتح البصائر على الحق ، وأن يفتح العيون على الواقع .
والله الهادي والموفق والمعين . .

الفهرس

صفحة	الموضوع
٧	الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام
٢٤	طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣٨	أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام
٤٠	التحرر والوجداني
٥٥	المساواة الإنسانية
٦٦	التكافل الاجتماعي
٨١	وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام
٩٧	سياسة الحكم في الإسلام
١١٣	سياسة المال في الإسلام
١١٥	الملكية الفردية
١١٥	حق الملكية الفردية
١١٨	طبيعة الملكية الفردية
١٢٣	وسائل التملك الفردي
١٣١	طرق تنمية الملكية
١٤٢	طرق الإنفاق
١٥٠	فريضة الزكاة
١٥٧	قراض غير الزكاة
١٦٧	من الواقع التاريخي في الإسلام
٢٤٨	حاضر الإسلام ومستقبله
٢٩٥	في مفترق الطرق

يصدر عن دار الشروق

في شرعية قانونية كاملة

مكتبة الاستاذ سيد قطب

- * في ظلال القرآن ..
- * مشاهد القيامة في القرآن
- * التصوير الفني في القرآن
- * الإسلام ومشكلات الحضارة
- * خصائص التصور الإسلامي ومقوماته
- * النقد الأدبي أصوله ومناهجه
- * مهمة الشاعر في الحياة
- * هذا الدين
- * السلام العالمي والإسلام
- * طفل في القرية
- * دراسات إسلامية
- * نحو مجتمع إسلامي
- * في التاريخ فكرة ومنهاج
- * تفسير آيات الربا
- * تفسير سورة الشورى
- * كتب وشخصيات
- * المستقبل لهذا الدين
- * معركتنا مع اليهود
- * معركة الإسلام وأرأسمالية
- * العدالة الاجتماعية في الإسلام
- * معالم في الطريق

مكتبة الاستاذ محمد قطب

- * الإنسان بين المادية والإسلام
- * منح الفن الإسلامي
- * منح التربية الإسلامية
- * معركة التقاليد
- * في النفس والمجتمع
- * التطور والثبات في حياة البشر
- * دراسات في النفس الإنسانية
- * هل نحن مسلمون
- * قساعات من الرسول
- * شبهات حول الإسلام
- * جاهلية القرن العشرين
- * دراسات قرآنية
- * تحت الطبع
- * منح التربية الإسلامية (الجزء الثاني)
- * كيف نكتب التاريخ الإسلامي
- * المستشرقون والإسلام
- * مفاهيم ينبغي أن تصحح

مصحف الشروق المفسر المبسر

مختصر تفسير الإمام الطبري

تفسير القرآن الكريم

الإمام الأكبر محمود شلتوت

الإسلام عقيدة وشريعة

الإمام الأكبر محمود شلتوت

الفتاوى

الإمام الأكبر محمود شلتوت

من توجيهات الإسلام

الإمام الأكبر محمود شلتوت

إلى القرآن الكريم

الإمام الأكبر محمود شلتوت

الوصايا العشر

الإمام الأكبر محمود شلتوت

الإسلام في مواجهة الماديين والملحدّين

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

اليهود في القرآن

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

أيام الله

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

الدعوة الوهابية

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

مسلمون وكفى

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

المسلم في عالم الاقتصاد

الأستاذ مالك بن نبي

أنبياء الله

الأستاذ أحمد بهجت

التعبير الفني في القرآن

الدكتور بكري الشيخ أمين

أدب الحديث النبوي

الدكتور بكري الشيخ أمين

دفاع عن أبي هريرة

الأستاذ عبد النعم صالح اعلي

الحجة في القراءات السبع

تحقيق وتقديم الدكتور عبد المال سالم مكرم

الإسلام وتوزيع الثروات

الأستاذ إبراهيم البرايري

مدخل الفقه الجنائي الإسلامي

الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الإسراء والمعراج

فصيلة الشيخ متولي الشعراوي

القضاء والقدر

فصيلة الشيخ متولي الشعراوي

قصايا إسلامية

فصيلة الشيخ متولي الشعراوي

دراسة وتحليل للعهد العربي الأصيل

الأستاذ جميل يهيم

الإسلام في مفترق الطرق

الدكتور أحمد عروة

رحلتي من الشك للإيمان

(باللغة الفرنسية)

الدكتور مصطفى محمود

كيف أرى الله

الدكتور عبد الوود شلي

ذو النون المصري

الأستاذ السيد أبو ضيف المدي

قال الأولون

الأستاذ السيد أبو ضيف المدي

حياة محمد في عشرين قصة

الأستاذ عبد التواب يوسف

الإيمان الحق

المستشار عي جريشة

الجائز والمنوع في الصيام

الدكتور عبد العظيم المطعني

مناسك الحج والعمرة في ضوء

المذاهب الأربعة

الدكتور عبد العظيم المطعني

ونزل القرآن

الأستاذ أحمد فراج

أيها الولد المحب

الإمام الغرالي

الأدب في الدين

الإمام التزالي

شرح الوصايا العشر

للإمام حسن البنا

خفايا الإسراء والمعراج

الأستاذ مصطفى الكيك

حقوق الإنسان بين الإسلام والمذاهب المعاصرة

الأستاذ عبد الله المحمود

الشيوعية والشيوعيون في ميزان الإسلام

الدكتور عبد اجليل شلي

طابع الشروق

القاهرة: اشاع جواد احسي. هاتف: ٧٥١٣١١. بريد: شرق القاهرة - تكس: SHOROK UN

بيروت: مينا مينا. هاتف: ٢١٥٨٥٩ - ٢١٥٨١٠. بريد: الشرق - تكس: SHOROK 20175 LE

مطابع الشروق

Bibliotheca Alexandrina



0546050